جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبتين:

– صوان مسعودة
– عبد الحكيمي خديجة

إشراف الدكتور:

– د. ولد الصديق ميلود

أعضاء لجنة المناقشة :

– الأستاذ :بن دادة لخضر.....رئيسا
– الأستاذ:ولد الصديق ميلود.....مشرفا ومقررا
– الأستاذ:بن عيسى أحمد.....مناقشا

الموسم الجامعي :1436-1437هـ
2015 -2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿.....يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعلمون خبير﴾

- الآية 11 سورة المجادلة-

كلمة شكر

بعد شكر الله عز وجل على فضله ونعمه في إتمام هذا البحث المتواضع

نتوجه بخالص الشكر وفائق الاحترام إلى الأستاذ المشرف:

" ولد صديق ميلود " صاحب الفضل في توجيهنا ونصحنا.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من مد لنا يد العون و نخص بالذكر الأستاذ الموقر

"بن زايد أمحمد"

الذين لم يبخل بمساعدتنا.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية على مساعدتهم لنا

وتقديمهم للمعلومات القيمة طوال المشوار الدراسي

كما نتوجه بخالص الشكر إلى من مدت لنا يد العون في إتمام هذا البحث

"صوان رقية"

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا

نأمل أن يكون بحثنا هذا قد بلغ ذوقهم وأن يكون محفزا لطلبتنا الجدد

"ولله الحمد من قبل ومن بعد على نعمه علينا"

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أغلى الناس على قلبي فلذة كبدي "محمد إسلام يوسف"

إلى أعز إنسان وأغلى كنز في الحياة من شجعني و قدم لي الدعم المعنوي والمادي " زوجي العزيز حفظه الله قرندي قادة"

إلى نفسي التي طاوعتني وتحملت مني متاعب واضطراب الأعصاب الكثيرة

إلى أخف كلمة على اللسان وأثقلها على الميزان إلى من ملأت قلبي بالحنان التي لن أوفيها حقها مهما بلغ بي الشكر والامتنان" أمي الحنون جوهر".

إلى تاج رأسي اللذان أرشداني إلى الطريق الصحيح وعانوا مشقة الحياة القاسية وأنارا دربي ورسما طريق حياتي وغمراني بالدفء والرعاية واللذان تعلمت منهما معنى الحياة إليك "والدي العزيز عامر واليك أخي العزيز"تامي".

إلى قرة عيني حبيبتا قلبي إخوتي(رقية،آمنة).

إلى أخي محمد وزوجته وأولاده خاصة امال نورهان.

إلى أخي هشام وزوجته.

والى عائلتي الثانية قرندي عامر،والدتي فاطمةم .و أخي مختار و زوجته و أولاده .

إلى أختي وزوجها محمد و أولادها و بالأخص "وليد".

إلى أختي زوجها الحبيب وأولادها.

إلى عائلة بوخشبة عبد الحفيظ.فاطمة.كريمة عدنان.

وا والى صديقتي خديجة وعائلتها

والى روح والد الأستاذ ولد الصديق ميلود رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.

إلى صديقات دربي: إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية دفعة 5016/5015

إلى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد

مسعودة

إهداء

أشكر الله عز و جل الذي أنار قلبي بالإيمان و منحني نعمة العقل و أعانني على إتمام هذا البحث في أحسن حال.

من صميم قلبي و عرفان وجداني أقدم إهداء إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فاظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيء رحمه الله

والى أمي التي منحتني الحنان والمحبة

والى إخوتي وأسرتي جميعا

ثم إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين

إلى من كانوا ا يضيئون لي الطريق و يساندوني ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي و لعيشي في الهناء إخوتي

إليكم جميعا اهدي عملي المتواضع

خديجة.

خطـة البحـث

خطــة البحــث:

المقدمة:

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية

المطلب الثاني:مبادئ الإستراتيجية

المبحث الثاني:ماهية الدراسات الأمنية.

المطلب الأول:مفهوم الأمن وأبعاده ومستوياته

الفرع الأول:مفهومه

الفرع الثاني:أبعاده

الفرع الثالث:مستوياته

المطلب الثاني: إيتيمولوجيا الأمن واستخداماته.

الفصل الثاني: الدراسة الجيوسياسية للمغرب العربي و الولايات المتحدة الأمريكية وأهم التهديدات التي تواجه المنطقة المغاربية.

المبحث الأول : الدراسة الجيوسياسية للمغرب العربي

المطلب الأول:جغرافية إقليم المغرب العربي.

المطلب الثاني:أهمية المغرب العربي

الفرع الأول: الأهمية الإستراتيجية.

الفرع الثاني: الأهمية الديمغرافية.

الفرع الثالث:.الأهمية الحضارية.

الفرع الرابع:.الأهمية الاقتصادية.

الفرع الخامس: الأهمية الجيوبوليتيكية.

المبحث الثاني: الدراسة الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول أهمية الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: أسماء الرؤساء و مدة حكمهم.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي.

الفرع الأول: قضية الهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني: الإرهاب.

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة.

الفرع الرابع: القضية التارقية.

الفرع الخامس: قضية الصحراء الغربية.

الفصل الثالث: معالم السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي.

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية المغاربية منذ استقلال أمريكا.

المطلب الأول: العلاقة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ سنة 1783.

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية المغاربية خلال الحرب الباردة.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة

المطلب الرابع: العلاقات الأمريكية المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الخامس: في فترة الرئيس باراك أوباما

المبحث الثاني: استراتيجيات التعاون الأمريكي المغاربي.

المطلب الأول: التعاون السياسي

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي.

المطلب الثالث: التعاون العسكري.

المطلب الرابع: التعاون الثقافي.

المبحث الثالث:التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي:دراسة مقارنة.

المطلب الأول: المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأوربية.

المطلب الثاني:التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي

الفرع الأول:التوافق الأمريكي الأوروبي في المنطقة المغاربية.

الفرع الثاني:الصراع الأمريكي الأوروبي في المنطقة المغاربية

المطلب الثالث: مسالك مواجهة التنافس الأورو-أمريكي

الفرع الأول: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية في إطار الإتحاد المغاربي

الفرع الثاني: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية في إطار البديل الإقليمي العربي.

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المواضيع

مقدمـــة

مقدمة :

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى المناطق المهمة التي يجري اختبار الرهانات الإستراتيجية العالمية المقبلة، بسبب موقعها الجيوإستراتيجي. على مقربة من القارة الأوروبية وإطلالها على البحرين الهامين للتجارة الدولية هما: البحر الأبيض المتوسط، البحر الأطلسي. أي أن المغرب العربي سوف يكون في قلب التوازنات الدولية المقبلة، إضافة إلى ذلك منطقة المغرب العربي تتوفر فيها كل المقومات والمميزات الكفيلة بتأمين نجاح إتحادهما نظرا للقواسم المشتركة التي تجمع بين بلدانها على غرار ثقافة والمواقع الجغرافي والموارد الطبيعية والمناخ.

وأيا كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي يعني أنها لم تعد تقبل التقييم الكلاسيكي لمناطق النفوذ كما كان سابقا؛ والذي بمقتضاه تعد منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسية فشرعت الولايات المتحدة الأمريكية تخص دول المغرب العربي بمكان بارز في قائمة أولوياتها وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

فقد تميز العالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بتحالفات وقناعات إستراتيجية جديدة وفق المنظور الأمريكي وخاصة من الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم أو مع حلفائها في تسيير الأمن الدولي الذي اختصرته في الحرب الدولية على الإرهاب التي تمثل العمود الفقري لتواجدها العسكري عبر العالم من جهة ومن جهة أخرى خطوة إلى الأمام ذات فعالية كبيرة وسريعة في سبيل تحقيق الهيمنة على العالم.

في هذا السياق وباعتبار أن:

1)- المغرب العربي يمثل منطقة ذات موقع استراتيجي هام وذات رهانات طاقوية معتبرة.

2)- كذلك من خلال أحداث سبتمبر 2001 سنحاول في هذه الدراسة الوصول إلى معرفة التحولات التي طرأت على السياسة الأمريكية على المغرب العربي بعد هذه الأحداث.

وبناءا على ذلك **نطرح الإشكالية البحثية التالية:** ما منظور السياسات الأمنية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي ؟

ومنه نورد لأسئلة الفرعية التالية:

مقدمة :

1- ماهي الاهمية الإستراتيجية للمغرب العربي؟

2- ماهو مستوى وطبيعة العلاقات الامنية الامريكية المغاربية؟

3- ماهي الابعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية في فترة مابعد احداث 11سبتمبر 2001؟

- **الفرضيات:**

للقيام بتحليل موضوعي ومنطقي وللاجابة على اشكالية الدراسة وكذا الاسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- تتعلق العلاقات الامريكية المغاربية على ابعاد استراتيجية امريكا المتعلقة بافريقيا والمعتمدة على الحرب على الارهاب كون التعاما الأمني الامريكي المغاربي قد بدأ بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

أهمية الموضوع:

إن المتأمل للتوجهات الأمريكية الجديدة التي ميزت سياستها الخارجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 يأخذ اهتمامها الكبير بقارة إفريقيا وخاصة شمال إفريقيا والصحراء الساحل الإفريقي تشمل هذه التوجهات العديد من الجوانب الأمنية الاقتصادية والسياسية.

التعاون الأمني بين المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية الذي يرتكز مبدئيا على الظروف الدولية والإقليمية الراهنة والمصالح المشتركة بين البلدين التي يغلب عليها فكرة التهديد الأمني المشترك ومحاربة تنظيم القاعدة.

أدبيات الدراسة:

من خلال الاطلاع الخاص لا توجد دراسات سابقة تحت نفس العنوان "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي" حيث يتم الاعتماد على بعض دراسات وكتب ومقالات وتقارير تشير إلى التعاون الأمني الأمريكي مع منطقة المغرب العربي على غرار:

- عبد القادر محمد فهمي "الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية"

- سليمان عبد الله الحربي "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته"

- مريم ابراهيمي "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره في المنطقة المغاربية"

- سعيد اللاوندي "أمريكا / أوروبا ... سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط"

- ظريف شاكر "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"

صعوبات الدراسة:

من المعروف أن الدراسات العلمية التخصصية تواجه قدرا من المعضلات والمعوقات وطبيعة موضوع البحث والهيمنة وما على الباحث إلى أن يحاول قدر جهده مواجهة هذه المعضلات والمعوقات بقصد تخفيفها والسيطرة عليها وتجاوزها لغرض نجاح البحث والدراسة بصورة علمية في حقيقة الأمر فإن معوقات إشكالية الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي تتعلق بخصوص المراجع وذلك بسبب نقص الدراسات الأكاديمية العلمية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك سببان اثنان لاختيار الموضوع أحدهما ذاتي والآخر موضوعي.

فيما يخص السبب الذاتي فيكمن في اهتمامنا بمنطقة المغرب العربي وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة الوصول إلى تداخل الطرفين فيما يخص التعاون الأمني بينهما.

أما السبب الموضوعي فيتمثل في محاولة الإلمام بالمعلومات الكافية فيما يخص منطقة المغرب العربي حيث تتبين لنا نقص الدراسات الأكاديمية والعلمية المهتمة بهذا الموضوع.

يعتبر المغرب العربي منطقة ذات حساسية من خلال اعتبارين:

- إما اعتباره منطقة انكسار بين الجنوب والشمال.

- إما اعتباره منطقة تواصل وتكامل بين الشمال والجنوب.

وهو الاعتبار الذي يجعله حاضرا في قلب السياسات الدولية.

المغرب العربي هو أول منطقة تتعرض لتحديات العمل الإرهابي وهو ما أنتج تراكما وكما هائلا من الخبرة في التعامل مع هذه الظاهرة لدول المنطقة خاصة في مجال التنسيق الأمني وهي الخبرة التي وجدت الولايات المتحدة نفسها بحاجة إليها عقب 11 سبتمبر 2001.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي في الدراسة والذي يعتبر من المناهج التقليدية التي لازالت تستخدم في البحث العلمي الاجتماعي والإنساني لكونه من المناهج المهمة التي حتى وإن لم تتم ذكرها في الأبحاث في هذه الحالات إلا أنها تستخدم بشكل كبير وذلك بتفسير سلوك الأمريكي بقاء منطقة المغرب العربي وتم الاعتماد على منهج دراسة حالة وذلك لدراسة جانب الأمني الأمريكي في منطقة المغرب العربي وكذلك منهج المقارن عبر مقارنة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بتنافسها على منطقة المغرب العربي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى تحديد علاقة الإستراتيجية المسيطرة في المنطقة وصلا في الأخير إلى معرفة المحدد الأساسي الذي يحكم العلاقات الأمريكية المغاربية كما سنحاول الوقوف على أهداف وأولويات السياسة الخارجية في المغرب العربي لعالم ما بعد أحداث 2001/09/11.

حدود الدراسة:

1) المجال الزمني: نظرا للتطورات الهائلة التي حدثت في منطقة المغرب العربي وأهم الاستراتيجيات للولايات المتحدة الأمريكية على هذه المنطقة.

2) المجال المكاني: فيتمثل في منطقة المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية.

تقسيم الدراسة:

مقدمة :

للوصول إلى نتائج موضوعية وبناء على دراسة أكاديمية تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول يرتكز الفصل الأول على مبحثين المبحث الأول يتم من خلاله تحديد مفهوم الإستراتيجية ومبادئها كمصطلح له أهمية من طرف الباحثين والأكاديميين ثم المبحث الثاني المتعلق بماهية الدراسات الأمنية وذلك بإعطاء صورة شاملة حول مصطلح الأمن وعلاقته بموضوع الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي.

بالنسبة للفصل الثاني فيتم التركيز على دراسة جيوسياسية لمنطقة المغرب العربي باعتبارها منطقة ذات إستراتيجية لها أطماع من طرف دول وذلك راجع لما تحتويه من مميزات خاصة بموقعها.

وكذا دراسة حول الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية جيوسياسية والحديث على أهم التهديدات التي تواجهها منطقة المغرب العربي

أما الفصل الثالث يتم فيه دراسة حول أهم الآثار المباشرة والغير مباشرة للتعاون الأمني الأمريكي مع منطقة المغرب العربي

علاقات الأمريكية من استقلال أمريكا إلى فترة أوباما.

استراتيجيات التعاون الأمريكي المغاربي.

التوافق والصراع الأمريكي الأوروبي على منطقة المغاربية.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للدراسة

تعتبر الدراسات الأمنية و الإستراتيجية من بين الحقول الدراسية المهمة في العلاقات الدولية، ومحل اهتمام الباحثين والدارسين في حقل السياسة، فالكل اتفق على أصل نشأة مصطلح الإستراتيجية يرجع إلى الميدان العسكري. فيما اختلف البعض في كيفية استخدامها ووسائلها وتعدد أهدافها وأغراضها.

رغم تنامي النقاشات النظرية حول موضوع الأمن إلا أنه كان ولازال مطلب الجميع: دولا، مجتمعات وأفراد. منذ فجر التاريخ سعى الفرد إلى البحث عن ما يجنبه الخوف والضرر وما يوفر له الأمان والاستقرار وكان هذا السعي سببا في انضمامه إلى جماعات، أين ظهرت الحاجة إلى نقل مسؤولية الأمن الخاص إلى الجماعة وهذه الأخيرة شكلت الخطوة الأولى في بناء الدولة.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية.

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات السياسية نجد أن: مفهوم الإستراتيجية يوجد في مختلف اللغات ففي الألمانية نجد Strategie وفي الروسية strateiya وفي الهنغارية strategi.

ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى (stratos و Agein) ويعني الجيش الذي ندفع به إلى الأمام، وبوصل المصطلح strategos يعني الجنرال. والفعل stratego يعني قاد أو أمر، أما الصفة منها strategikos والتي نجمع strategika تعني وظائف وأعمال الجنرال وذلك بالمفهوم العسكري للكلمة وتعني الصفات التي يملكها الجنرال.[1]

هناك فرضية أخرى حول أصل الاشتقاق، فعندما نقول stratos هي تعني الجيش الذي يعسكر في منظمة ما ويكون في حالة حرب؛ والإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة صراع واحدة ففي كلمة stratos تعني أكثر قوة cria تعني الأرض أما agien الدفع إلى الأمام، هذه الفرضية الأخيرة هي الأكثر واقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية لأن هذا الاقتراح في التحليل يشير إلى أنه ليست شيئا ساكنا فهي مرتبطة بالحركة.[2]

1– منتدى الجيش العربي، الدراسات الإستراتجية، 22 أكتوبر 2011. انظر الموقع :www.arabic-military.com/t34687-topic

[2] – صلاح نيوف، مدخل الفكر الاستراتيجي، د ط، د د ن، د س ن، ص09.

كلمة إستراتيجية اشتقت من نفس المصدر ككلمة strategema والتي اشتقت منها كلمة stratagème لكن الماريشال puy seyeur يرى أن هذه الكلمة الأخيرة كان لها معنى آخر. ففي اللاتينية لم يكن كما في الفرنسية، حيث تعني في اللاتينية الحيلة أو الخديعة أو الوسيلة في الحرب. لكن stratagème (الوسيلة أو الخديعة الحربية)ليست فقط الخديعة بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به الجنرال. ففي عالم الحروب والصراعات التي يسيطر عليها بالقوة. فالإستراتيجية هي ترجمة حقيقية لهذا الفعل الذكي للعقل.[1]

هذا ما قد نلتمسه من الناحية النظرية أو الإصلاحية لتحديد مفهوم الإستراتيجية أما من الناحية الإجرائية، فاختلف الإستراتيجيون في وضع تعريف محدد لهذا المصطلح كل حسب زاوية التي ينظر إليها. فيرى الجنرال الفرنسي أندريه بوفر: "أن الإستراتيجية هي فن استخدام القوة العسكرية للوصول إلى نتائج تحددها السياسة بمعنى آخر هي فن حوار الإرادات تستخدم القوة لحل الخلافات".[2]

بينما يعرفها ليدل هاوت بأنها: " فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق السياسة".

أما الجنرال بالت فقال عنها: "أنها فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة أو مجموعة من الأمم بما فيها القوات المسلحة لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين".

وعرفها مولتكه أنها " الإجراءات الملائمة والعملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد بوصول إلى الهدف المطلوب".[3]

إذا كان ما سطره ميكافيلي من أفكار في كتابه "فن الحرب" "l'art de la guerre" وقد شكل بداية للتفكير الاستراتيجي المعاصر ومحاولة اشتقاق القاعدة الأساسية الإستراتجية السياسية؛ فإن ما طرحه نابليون في مجالي الإستراتيجية والتكتيك يمثل الفترة الكبرى في هذا الإطار أكسب الإستراتيجية سمات تطور جديدة في التجنيد العام – التعبئة تطور طرق المواصلات – المراد من قوة المناورة الإستراتيجية ولدت مفاهيم جديدة مثل خطوط العمليات، الخطوط الداخلية والخارجية.[4]

---

[1] – صلاح نيوف،المرجع نفسه.

[2] الموسوعة الحرة http:iiar.wikipedia.org - 2012/01/09 على الساعة 11:28.

[3] – الموسوعة الحرة، الموقع نفسه.

[4] – ميكيافلي، "ولادة فن الحرب ضمن كتاب Edward Mead Earle Félix Gilbert، معلمو الإستراتيجية الجزء الأول، ص 23. (هذا الكتاب بالفرنسية).

أما عن المفكر الألماني كلاو سفيستز فقد عرف الإستراتيجية: "بأنها نظرية استخدام المعارك لتحقيق هدف الحرب".[1]

وفي المعنى السياسي الذي استخدم فيه مصطلح الإستراتيجية، فإنه اقترن بفن القائد وكما جاء في القاموس oxford أكسفورد "بأن الإستراتيجية هي فن القائد، وكذلك فن وعرض وتوجيه الحركات العسكرية الكبيرة والعمليات للحملة".[2]أما في قاموس العلوم السياسية فإن:" ما يقصد بالإستراتيجية هي خطة عمل لدحر العدو أو لتحقيق هدف ما وتشير أيضا إلى خطة شاملة إلى أمد طويل تتألف في سلسلة من حركات من أجل هدف عام".[3]

أما في المعجم السياسي فتعرف الإستراتيجية: " مجموعة الإجراءات التي يمكن معها اختيار البدائل في مراحل العمل المختلفة ويطلق على المراكز الإستراتيجية على المواقع ذات أهمية عسكرية في كسب المعارك سواء الحرب الدفاعية أو الهجومية".[4]

المطلب الثاني: مبادئ الإستراتيجية.

نشير إلى أنه قد حاول العديد من المفكرين وضع عدد من المبادئ الإستراتيجية، فكان اختلافهم في وضع هذه المبادئ أكثر من اختلافهم في تعريفها؛ والسبب الرئيسي في ذلك الاختلاف هو أن الإستراتيجية ليست فكرة محددة المعالم ولكنها كما يقول بوفر: "أسلوب التفكير فلكل موقف استراتيجي تلائمه ولكل دولة إستراتيجية تناسبها وتتلاءم مع ظروفها".وقد يكون اختيار هذه الإستراتيجية أو تلك صائبا في زمان أو مكان معينين؛ فالإستراتيجية تتأثر بهما وبذهنية المخططين وظروف العصر وتقنياته وغير ذلك من العوامل.

ولقد حدد كلاوفتز مبادئ الإستراتيجية بثلاثة عوامل رئيسية هي:

1- تجميع القوى.

2- عمل القوى من القوى.

---

[1] – صلاح نيوف، نفس المرجع سابق ذكره، ص 10.

[2] – انظر قاموس أكسفورد، 1998.

[3] – ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية، دار النهضة العربية، ط 1، 1429، 2008، ص 87.

[4] – وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 26.

3- الحل الحاسم عن طريق المعركة في حقل الرئيسي.

أما ليدل فقد قدم ثمانية مبادئ رئيسية هي:

1- مطابقة الهدف مع الإمكانات.

2- متابعة الجهد وعدم إضافة الهدف.

3- اختيار الخط أقل توقعا.

4- استثمار خط المقاومة الأضعف.

5- اختيار خط عمليات يؤدي إلى هدف متناوب.

6- المرونة في المخطط وتشكيل بحيث يتلاءمان مع الظروف.

7- عدم الزج بكافة الإمكانات إذا كان العدو محترسا.

8- عدم تسديد الهجوم على الخط نفسه أو الطريقة نفسها.

أما ماوست تونغ فقد حدد الإستراتيجية بستة مبادئ مختلفة كثيرا عن سابقاتها وهي:

1- الانسحاب أمام تقدم انسحابات متجهة نحو المركز.

2- التقدم أمام المتراجع.

3- إستراتيجية واحدة ضد خمسة.

4- التموين من تموينات العدو نفسه.

5- تخطيط خمسة ضد واحد.

6- تلاحم تام بين الجيش والشعب.

ووضع لينين وستالين ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

1- تلاحم معنوي بين الجيش والشعب في الحرب الشاملة.

2- أهمية حاسمة للمؤخرات.

3- ضرورة القيام بإعدادات نفسية قبل بدء بالعمل العتيق.[1]

وحددت المدرسة العسكرية الفرنسية مبدأين مغايرين وإن كانا شاملين هما :

1- الاقتصاد والقوة.

2- حرية العمل.

والحقيقة أن المبادئ آنفة الذكر يمكن اعتبارها أفكار لحالات وأوضاع خاصة، ولا تشكل قوانين عامة يمكن تطبيقها في مجمل الظروف وعلى كافة الحالات، وهذا هو التفسير الحقيقي لاختلافهما إلا أنه يمكن الخروج بالقول بأنه ثمة عنصرين مشتركين بين كافة تلك المبادئ هما: ضرورة اختيار النقطة الحاسمة الواجب الوصول إليها والتي تؤدي إلى زعزعة الخصم وانهياره؛ واختيار المناورة التحضيرية الصالحة للوصول إلى تلك النقطة.

يتم استخدام معايير الإستراتيجية بناءا على مستوى تحديد أهداف تسمى الغايات أو الأهداف العليا بعيدة المدى، ثم على المستوى الإداري أو القيادي وقد تنحصر استخدامات مصطلح الإستراتيجية في كل ما يعده أو يخططه أو يتداوله لمستوى الإداري الأعلى.في أية منظمة يشترط أن تكون هي المسؤولة عن تحديد وتحقيق غايتها، والذي يشترط فيه فريق عمل من جميع قادة الفروع والتخصصات والأنشطة، بغض النظر عن حجمها ودورها في التنظيم وليأتي بعدها معيار تخصيص المهام وتحديد مستويات ومراحل. فالخطة الإستراتيجية يجب أن ينتج عنها تقسيم للأهداف وتخصيص للمهام وتوزيع الأدوار لمستويات خطط جديدة ومنفصلة لتحقيقها. وإن لم تتواجد تلك الخطط الدنيا، فلا مجال لوصف الخطة بالإستراتيجية لفقدها عنصر تقسيم الأدوار والتعاون، ومن هذه المعايير نلاحظ أن مصطلح الإستراتيجية لا يفضل استخدامه إلا إذا ارتبط بخطة يصنعها على مستوى إداري بالهيكل التنظيمي، ويشترط ارتباط الخطة المباشرة بتحقيق غايات أو أهداف عامة.[2]

وعند الحديث عن الإستراتيجية فالأمر يختلف عن التكتيك كحلقة موازية للإستراتيجية، حيث يعتبر التكتيك هو النظرية النسبية لاستخدام القوة المسلحة في المعركة. وإنه العملية التي تستخدم الذكاء، المعرفة والتنظيم كما

[1] – عبد القادر فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص53.

[2] – موسى زعيبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 209.

يشير نابليون في إحدى تعليقاته. وعرف السوفيت التكتيك في السابق بأنه: "النظرية والتطبيق للتحضير ولقيادة الصراع بواسطة الوحدات الصغيرة والوحدات الكبيرة من مختلف أنواع القوى المسلحة أو القوى التابعة للعمليات الخاصة".[1]

وفي الواقع هذا التعريف يضم فكرتين قويتين:

أ- التكتيك كما الإستراتيجية لديه وجهتين: نظري وعملي.

ب- التكتيك يظهر في المستوى الأساسي بمعنى على المستوى الوحدات الصغيرة ولكن يظهر على المستويات الأكثر ارتفاعا.

التكتيك على وجه العموم أقل شأنا أو درجة من الإستراتيجية، يهدف إلى تنفيذ الالتزامات التي تم وضعها ضمن نطاق الإستراتيجية العملياتية، وبغرض الوصول إلى أهداف المثبتة بواسطة الإستراتيجية العامة لكن التكتيك ليس بالضرورة يهدف إلى قيادة العمليات أو الصراع، بل يمكن أن يستخدم في العلميات التحضيرية ويعتبر التكتيك مجموعة عن وسائل التي بواسطتها يسعى القائد للإلحاق الهزيمة بالعدو في المعركة، بينما الإستراتيجية هي أسلوب الذي يحاول من خلاله جذب العدو إلى المعركة.[2]

المبحث الثاني: ماهية الدراسات الأمنية.

تعتبر الدراسات الأمنية واحدة من بين الحقول المعرفية الأكثر زخما في الوقت الراهن نظرا لما تمثله الظاهرة الأمنية من أهمية بالنسبة لكل من الأفراد والشعوب والدول على حد سواء، ولذا وجب على المهتمين بهذا المجال من البحث من الأكاديميين والسياسيين الرجوع إلى أصول الحقل وبداياته المعرفية، وذلك عبر دراسة مختلف السياقات التاريخية والمفهوماتية التي تطور ضمنها بغرض تكوين صورة متكاملة عن حالة الحقل وأهم النقاشات التي هيمنت على أجندته في الماضي.

من هذا المنطلق، يأتي هذا المبحث ليكون مقدمة لا غنى عنها، إذ يركز على دراسة ماهية حقل الدراسات الأمنية، وبالتالي إلقاء الضوء على مسائل من قبيل المعنى الابتيمولوجي والجينيالوجي لمفهوم الأمن

2-عبد القادر فهمي ،الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] – ناظم عبد الواحد جاسور، مرجع سبق ذكره، ص 87.

واستخداماته في الماضي، سواء على المستوى التحليلي أو كممارسة في الواقع الدولي مرورا بمختلف الفترات الزمنية التي شهدت تطور هذا الحقل.

المطلب الأول: مفهوم الأمن أبعاده ومستوياته.

1-**الفرع الأول: مفهومه:** الأَمْنُ: الأَمَانُ: والأَمَانَةُ بمعنى: وقد أَمِنْتُ فأنا آمن. وأَمَّنْتُ غيري من الأَمْنُ والأَمَانُ والأَمْنُ ضد الخوف والأَمَانَةُ ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر. وإِيمَانُ بمعنى: التصديق ضده التكذيب. يقال: آمَنَ به قوم وكذب به قوم. فأما أَمَنتُه المتعدي فهو ضدُّ أخفيته وفي التنزيل العزيز: "وآمنهم من خوف" قال ابن سيده : الأَمْنُ نقيض الخوف أَمِنَ فلان يَأْمَنُ أَمْنًا أَمَنَا، حكى هذه الزجاج وأَمَنَةٌ وأَمَانًا فهو أَمِنُ والأَمَنَةُ: الأمن ومنه قوله سبحانه وتعالى: "آمنة نعاسا" وفي آية أخرى "إذ يغشيكم النعاس آمنة منه".

وفي الحديث نزول المسيح على نبينا وعليه السلام: وتقع الأَمَنَةُ في الأرض أي الأمن، يريد أنَّ الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان.[1]

ونلاحظ أن التعريف اللغوي يحصر الأمن في عدم الخوف بَيْدَ أن بعض الكتاب يرى أن مفهوم السابق مفهوم ضيق سلبي لا يعكس المعنى الحقيقي للأمن. وهذا رأي وجيه، فشعور الإنسان بأمن من مشاعر الخوف والقلق والتوتر التي تنشأ لديه لأسباب أخرى؛ مثل تدني ظروفه الاجتماعية والمعيشية، وتقييد فعالياته وطموحاته بقيود غير مشروعة له ما يبرره من الواقع.

لذا نجد أن جاكبسون (Jacobson) يعرف الأمن بأنه: "شعور الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه بعدم الخوف من التعرض للأذى الحسي وبالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها على سبيل المثال: حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم". وهذا المفهوم كما نلاحظ أكثر شمولا من المفهوم السابق، وله دلالة إيجابية تقربنا من المعنى الحقيقي، لكونه يبرز مفردات تركز على ضرورة الاستجابة للاحتياجات المادية والجسدية للإنسان ليتحقق له الشعور بالأمن. بينما إن الكثير من مشاعر الاطمئنان أو عدم الاطمئنان عند الإنسان ترتبط باحتياجاته الروحية والمعنوية أيضا؛ لذا فإن (الشقحاء 2004م) يرى أنه ليكتمل مفهوم الأمن على نحو إيجابي، أن يعرَّف بأنه: "اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه، ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، ولشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية". قال تعالى: "**وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات**

[1] – ابن منظو ر الافريقي المصري، لسان العرب، دارصادر ،بيروت،المجلد الاول ص204.

ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم آمنوا وليُمَكِّنَنَ لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلّنهم من بعد خوفهم أَمْنًا يعبدونني ولا يشركون بي شيئا".[1]

وجاء في الموسوعة الفقهية باب أَمْنُ:" الأمن للفرد وللمجتمع وللدولة من أهم ما تقوم عليه الحياة، إذ به يطمئن الناس على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويتجه تفكيرهم إلى ما برفع شأن مجتمعهم، وينهض بأمتهم. وورد فيها كذلك:" الأمن مقصود به سلامة النفس والمال والعرض والدين والعقل".[2]

يعتبر مفهوم الأمن security من المفاهيم التي نالت قدرا كثيرا من الاهتمام في إطار علم العلاقات الدولية، منذ تأسيسه كمجال مستقل للدراسة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث اتخذ تسميات ومضامين متعددة، كما كان أحد عناصر التحليل فيما يعرف بنظرية العلاقات الدولية relations theory international.

يعتقد أرلوند توينبي A. Toynbee أن:" إنشاء الدولة العالمية يؤدي إلى تحول مفاجئ من الحرب إلى السلام، وذلك لأنها تنشأ بطريق الضربة القاضية، وذلك حين تقوم دولة واحدة بمحو كافة منافسيها **من** الخريطة، وتصير هي الوحيدة الباقية، إن الدولة العالمية لا تخشى شيئا على أمنها طالما أنه ليس هناك شيء يهددها".[3]

يعد اصطلاح الأمن من المفاهيم الغامضة في مقاربات خبراء هذا التخصص حديث النشأة من الناحية العلمية الأكاديمية؛ ويرجع غموض مفهوم الأمن بصفة رئيسية إلى كون أن الدراسات الأمنية مازالت جزء من تخصص علم العلاقات الدولية الذي تتقاسمه العديد من المقاربات والنماذج الأكاديمية المتنافسة على تناوله، وكذا لكون الطبيعة المفهومية بالغة التعقيد للأمن تحتوي في طياتها بعض العناصر المعيارية التي لا يمكن الاتفاق على تعريفها من الناحية النظرية بالاعتماد على البيانات والدراسات الإمبريقية التجريبية كأداة رئيسية للفهم والتحليل والتنظير.[4]

---

[1] – سورة النور، الآية 55.

[2] – محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني "دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض" استكمال لنيل درجة الماجستير في القيادة الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1468هـ – 2006م، الصفحة 59–60.

[3] – عبد المنعم المشاط، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 54، أوت 1983، ص05.

[4] – السويد ياسين، مؤامرة الغرب على العرب، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط1، 1992، ص 21– 23.

الأمن في إطار المنظور التقليدي:

تعريفه: من بين المسائل الخلافية في نظرية العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم التي تتميز عموما بالغموض وغياب الإجماع على معناها بين المختصين. ولعل أحد هذه المفاهيم، مفهوم "الأمن" الذي يعتبر من المصطلحات التي عرفت تطورا مستمرا ترافق مع تطور المجتمع البشري.[1]

وعلى الرغم من أن هذا المصطلح من المصطلحات المألوفة في العلاقات الدولية، إلا أنه مازال يفتقد إلى تعريف محدد، حيث يجمع الدارسين على أنه "مفهوم مائع" يحتاج إلى تحديد دقيق لمدلوله وعناصره. فقد اتخذ مفهوم الأمن مضامين متعددة، ارتبطت بواقع المجتمع الدولي من جهة ومختلف التصورات التي جاءت كإطار نظرية العلاقات الدولية من جهة أخرى. فحسب تيري بلزاك "Thierry Balzac" هناك ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن، خاصة في السنوات الأخيرة وهي على النحو التالي

أولا: تراجع مؤشر السيادة الوطنية.

ثانيا: الزيادة الغير المسبوقة في كثافة التفاعلات العابرة للحدود.

ثالثا: زيادة عدد وحدة النزعات على الساحة الدولية.

إضافة إلى ما تقدم به **بلزاك**، فإن أحد أهم العوامل التي زادت من صعوبة تحديد مفهوم واضح للأمن وقابل للتعميم، هو وقوع هذا المفهوم في فخ الانتماءات الثقافية؛ فكل باحث يحاول إعطاؤه صبغة تتفق وأطره الفكرية، ومرجعياته الثقافية. زيادة على ارتباط هذا المفهوم بجوانب الحياة المختلفة التي تتميز بالديناميكية المستمرة، وتواجه تحديدات متنوعة ومتعددة المصادر. وعليه فإنه لا يمكن تحديد مفهوم هذا المصطلح بشكل دقيق خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك فيه.

على العموم فإن معظم الدارسين يتفقون على أن الأمن هو مفهوم مثير للجدل إلا أن هناك إجماع على أنه ينطوي على الخلو من وجود تحديد للقيم الرئيسية، سواء تلك المتعلقة بالفرد أو المجتمع من جهة وخلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل من جهة أخرى.[2]

---

[1] – عبد النور عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 13.

[1] – جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة" في: جون بيليس وستيف سميث عولمة السياسية العالمية، ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص412.

إذ عدنا إلى النص القرآني، فإننا نجد مادة أمن في صيغ شتى ونسبة تواتر توارد مرتفعة، ويرجع ذلك إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وبمن يعيش حولنا، مما ينجر عنه راحة النفس، وباستثناء مفهومي الإيمان و الأمانة فإن كلمة الأمن لوحدها وردت في النص القرآني خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف.[1]

في قوله سبحانه وتعالى: "**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**"[2]، وقوله تعالى " **وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا**"[3]، وقوله عز وجل:" **إذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به**".[4]

يعرف المنجد الفرنسي "Le petit robert"، الأمن على أنه: "حالة الدولة المستقرة الناتجة عن غياب حقيقي للخطر سواء ذو طابع مادي أو معنوي"[5]

وتعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية على أنه: " إجراء يستهدف تأمين منطقة، من أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة لضغوط خارجية أو انهيار داخلي".[6]

أما وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية، فالأمن هو: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوات أجنبية" في حين ورد في الموسوعة العسكرية التعريف التالي: "الأمن هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي تضع القادة والقوات في مأمن من المباغتة، وتسنح للقائد بالحصول على الفترة اللازمة والمنطقة الأرضية الضرورية جراء المناورة التي يخطط لها ويصمم على تنفيذها".

ويعرفه دومنيك دافيد Dominique David كالتالي: "الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد ، أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمر واقعا"

---

[1] – الطيب بكوش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع10، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان 2003، ص165.

[2] – سورة قريش، الآيات 2–3–4.

[3] – سورة النور، الآية 55.

[4] – سورة النساء، الآية 83.

[5] –le petit robert ،dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française ،paris ،France ، 1977 ،p 1788.

[6] - Encyclopedia of the social sciences ،VO 2 ،1988 ،p 140.

إن الملاحظ على التعاريف السابقة هو مجموعة إجماعها على حصر موضوع الأمن في الخلو من تهديد القيم الرئيسية، إلا أن هناك خلافا قويا حول ما إذا كان يجب التركيز على أمن الأفراد أو الدول أو العالم بأسره أو على كل هذه المستويات مجتمعة.

المفهوم الضيق للأمن:

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسية الدولية، تقليديا بمفهوم "الدولة" التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، فمنذ معاهدة وستفاليا Westphalia التي عقدت سنة 1648م والتي اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في هذا النظام، إذ كانت هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطة عليا تقوم بتنظيم علاقاتها بعضها مع البعض؛ وكان ذلك يعين النظر إلى الأمن على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول.[1]إذ تبنت هذه الأخيرة وجهة النظر القائلة أنه لا بديل عن البحث عن حماية نفسها في عالم يمكن وصفه بأنه عالم الاعتماد على الذات.[2]

إلا أن مفهوم الأمن في الفكر الواقعي يعود إلى العهود القديمة إلى اليونان والصين، حيث ورد في أفكار "Thucydides" حول الأمن والقوة والتي استقاها من الحرب البيلوبونزية التي دارت بين أثينا وإسبرطة ومحاولة كل إمارة الدفاع عن أمنها؛ حيث قال: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه من فعله قوته أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل مالا يستطيع رفضه".[3] أما هوبز فقد ربط مفهوم الأمن بالطبيعة الشريرة أو الفطرة الفاسدة للإنسان الذي وصفه أنه ذئب أخيه، مما يستدعي ضرورة وجود الحاكم المخادع "التنين" لإقرار النظام وإنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة الإنسانية التي اعتبرها السبب الرئيسي في ديمومة النزاع بين الدول والقوة هي السبيل الوحيد لإنهائه؛ كما اعتبر هوبز الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، وميز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية والبحث عن الأمن دفع الأفراد إلى التنازل من خلال "العقد الاجتماعي" عن حريتهم لصالح سلطة مركزية تمثلها الدولة بهدف أن توفر لهم الحماية ضد

[1] – جون بيليس، مرجع سابق، الصفحة 414.

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] – تايوكي ياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زغاع، في الموقع الالكتروني:
http/www.Geocities.com/adel zeggagh /lists/html

العدوان الخارجي. ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة وسبب لولاء العام.[1]

واستمر النقاش التاريخي حول الأمن مع كتاب آخرين اعتبروا من وراء الفكر الواقعي من أمثال روسو Rousseau وميكافيلي Machiavelli الذي نصح الأمير بأن يجعل أمن الدولة وبقائها فوق أي اعتبار، الذين قدموا رسما أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة إذ اعتبروا أن النظام الدولي صراع وحشي تسعى من خلاله الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها؛ مما يجعل احتمال الوصول إلى السلام الدائم احتمال صعب التحقيق. فكل ما يمكن عمله محاولة تحقيق التوازن مع قوى الدول الأخرى، كمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وأكد هذا المنظور كُتاب مثل: "كار" "E.H Carr" ومورغانتو "Morgenthau" اللذان أسسا مدرسة الفكر الواقعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[2]

ومفهوم الأمن حسب المقاربة الكلاسيكية يذهب بنا اتجاه اللعبة الصفرية التي تعني الدولة عندما ترفع أمنها فإن الدولة الأخرى ترى أن أمنها يضعف أي أن أي ربح لطرف يعد خسارة للطرف الآخر، من خلال هذه المعادلة يبرز متغير القوة في قلب العملية الأمنية.

وفي هذا الصدد يقول كينيث وولترز: "إن الدول تتنافس دائما على الثروات وتحقيق الأمن هذا التنافس الذي أدى غالبا إلى نزاعات فلماذا سيختلف المستقبل عن الماضي".[3]

وعلى هذا الأساس فإن التصورات الواقعية تعتقد أن التهديد الذي يواجه أمن الدولة نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات إلى اكتساب القوة أو استعمالها أو التهديد بذلك في عالم ميزته الفوضى وهو ما يجعل من الأمن مرتبطا بالمفاهيم الأساسية التالية:

أ- المصلحة الوطنية: وهذا الصدد يذهب "هانز مورغانتو" "Hans Morgenthau" إلى أن الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية وأحد مظاهر الأمن وعليه فإن الأمن في حد ذاته مصلحة وطنية، وفي نفس السياق يرى فريديريك هارتمان Friedrich Hartman أن: "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة" فهو كما يعرفه البعض الآخر عملية تتعلق بصنع القرارات التي تهدف

[1] – سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته صيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد صيف 2008، بيروت، لبنان، 2008، ص 17.

[2] – جون بيليس، مرجع سابق، ص415.

[3] – الموسوعة العسكرية، من أ إلى ج، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981.ص25.

إلى الحفاظ على كيان الدولة ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع أخذ المتغيرات الإقليمية والدولية بعين الاعتبار.[1]

ب- زيادة حجم القوة: كان الصراع من أجل القوة بالنسبة للواقعيين السمة التي ميزت ومازالت تميز البيئة الدولية.[2] والهدف الأساسي من وراء ذلك يكمن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة، إذ يقول جياكومو لوسياني Giacomo Lucianie في هذا الصدد أن: "الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي". " واستمرار القدرة على تحقيق الأهداف المركزية والمصالح الإستراتيجية."[3] وهو ما نجم عنه ارتباط الأمن بمفهومي الدفاع و القوة العسكرية على أساس أن الشكل السائد للقوة هو القوة العسكرية.[4] فالقوة حسب اعتقادهم أكثر قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأي قوة[5]، كما أن القوة تعتبر أداة تحقيق مصالح الدولة اقتداء بالمعادلة القائلة: " إذا أردت السلم فاستعد للحرب"، ولذلك سيطر على "المقاربة التقليدية الواقعية للأمن" التصور القائم على اختزاله في المجال العسكري واعتباره كـ:"مشتق للقوة".[6]

ويذهب البعض إلى أنه في تاريخ المجتمعات المنظمة سياسيا يرتبط أمن الدولة " la sécurité de l'état " والذي نطلق عليه اسم الأمن الوطني la sécurité nationale في نفسية الفاعلين السياسيين بمفهوم الدفاع وفي الواقع بالقوات المسلحة ويشكل منطق النظام الفوضوي كمفهوم نظري بين الدول ذات السيادة مبررا لهذا الاعتقاد.

ج- الدفاع: إن مصطلح "الدفاع" لا يحمل الكثير من الغموض والتناقض مقارنة مع مصطلح الأمن بالرغم من بروزهما في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي والاستراتيجي الحديث، عندما أصبحت الحرب لا

---

[1] – مصطفى عبد الله خشيم، "تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي: النظرية والتطبيق، في أعمال ندوة: الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996، ص 460.

[2] – ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط 1، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985، ص8.

[3] – تامر كامل محمد، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، ط 1، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، 1985، ص 22.

[4] عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسية الدولية، مجلة40 ع 60، أفريل 2005، ص 57.

[5] – عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003، ص49.

[6] – عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص ص135 – 136.

تؤدي حتما إلى حل المشكلات الصراع بين الدول،[1] لذلك فإن فكرة الأمن ومصطلح الدفاع يؤديان إلى تكوين فكرة الاستمرار في الوجود بالنسبة للدولة كما أن وحدة الدولة وقوتها تقوم على أساس قاعدة الدفاع الذي حل محل حق الدول المشروع في الحرب من أجل حماية الأمن الوطني للدولة في القانون الدولي.[2]

ويقترن الأمن بالدفاع عندما يتعلق الأمر بحماية سيادة الدولة، ومصالحها الإستراتيجية من التهديدات الخارجية، وفي هذا الإطار يعرف وولتر ليبمان Walter Lipman الأمن على أنه: "يهدف أساسا إلى إبعاد الخطر والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب وإذا ما فُرضت عليها لابد أن تكون قادرة على الانتصار في الحرب"[3]. ويعني هذا أنه على الدولة أن تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية أمنها بالحفاظ على الهدوء والاستقرار داخل سيادتها دون اللجوء إلى الحرب، ويكون ذلك عن طريق السياسات الداخلية والخارجية كالعلاقات الدبلوماسية الناجحة أما إذا فرضت عليها الحرب فلابد أن يكون لها من الاستعداد المادي والبشري ما يمكنها من الانتصار في الحرب. ومن هنا يقترن مفهوم الأمن بالدفاع، فلا يمكن الحصول على الأمن إلا بسياسة دفاعية قوية تكون متكئة على الجيش والقيادة السياسية المتحكمة في زمام الأمور، فقد ذهب آدم سميث بهذا الخصوص إلى القول بأن: "الاختيار بين الدفاع والثروة يستدعي الانحياز إلى الدفاع"[4].

مفهوم موسع الأمن: من أهم المقاربات والمفاهيم الرامية لتقديم رؤية موسعة لمفهوم الأمن ك:" نظرية السلام الديمقراطي" "مفهوم الجماعة الأمنية" "مفهوم الأمن المشترك" "ومفهوم الأمن الجماعي".

فمفهوم "الأمن المشترك" على سبيل المثال استعمله لأول مرة "Egon Bahr" وتم تبنيه لاحقا خلال "تقرير لجنة بالما" سنة 1982 والمعنون بـ:" A blue print for survival common security " والذي ينطلق من فكرة أن الأمن في ظل حالة الفوضى والمستويات المرتفعة من التسلح التقليدي والنووي يتطلب تقليص متبادل لهذه القدرات والتقديرات الدقيقة لخصائص العصر النووي". بمعنى نبذ العلاقات الأمنية الصراعية تغليب العلاقات التعاونية.

---

[1] – جمال بوزغابة، مفهوم الدفاع والأمن الوطنيين في أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، الجزائر، أيام: 11-12-13 أكتوبر 2003، ص 96.

[2] – غربي محمد، الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوإستراتيجية في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، ص 253.

[3] – جمال علي زهران، "تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرارات السياسية في الجنوب" في أعمال الملتقى الوطني حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بخدة، الجزائر، 2004، ص68.

[4] – غربي محمد، مرجع سابق، ص 251.

أما عن مفهوم الأمن الجماعي "collective security" باعتباره محاولة أخرى لبناء تصور جديد للأمن في ظل مسار عولمة مسائل وميكانيزمات الأمن،[1] فيعرفه "قولدسين" على أنه: " تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"[2] إذ يجادل أنصاره بأنه على الرغم من القوة العسكرية أحد أهم المحددات لسلوك الدول إلا أنه يجب تضمين الاعتقادات والمعايير بوصفها هي الأخرى محددات هامة لهذا السلوك حيث يرفضون الفكرة القائلة أن: "سلوك الدول هو مجرد نتاج لبنية النظام الدولي فالأفكار مهمة أيضا".[3]

وفي هذا السياق يرى تشارلز Charles كليفورد كوبشان Clifford Kupchan في معرض تناولهما للأمن الجماعي أن الدول توافق على التقيد ببعض المعايير والقواعد بغية المحافظة على الاستقرار وأنها عند الضرورة تتكاثف لوقف العدوان وهو ما يعد طريقة لإحراز تقدم نحو تحقيق مزيد من الأمن الدولي من خلال إقامة مؤسسات للأمن الجماعي فعملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسساتية أفضل من عملية التوازن غير المنظمة في ظل الفوضى.[4] خاصة وأن مؤسسات الأمن الجماعي تساعد على إيجاد نظام دولي يوفر مزيدا من الثقة بتوطيد التوافق بين الدول، مما يمكن الدول من تركيز طاقاتها ومواردها على رفاهها المحلي، بدلا من التركيز على التدابير الأمنية اللازمة للتغلب على المعضلة الأمنية.[5]

الفرع الثاني:أبعاده:

كما سبقت الإشارة إليه، لم يتفق رواد نظرية العلاقات الدولية على تعريف موحد للأمن حيث ينظر كل اتجاه إلى المفهوم من زاوية خاصة أو يرتب المتغيرات المتضمنة في المفهوم وفق أولوياته وأهدافه غير أنه يمكن التعرف على مفهوم الأمن الوطني بشكل يساعد على الدراسة من خلال مجموعة من الأبعاد Dimensions وهي الأبعاد العسكرية، السياسية، الاقتصادية وكذلك الاجتماعية والثقافية.

أ- الأبعاد العسكرية للأمن:

[1] – عمار حجار، مرجع سابق، ص 56.

[2] – تايوكي ياماورا، مرجع سابق، موقع الكتروني.

[3] – جون بيليس، مرجع سابق، ص 430-431.

[4] – جون بيليس، المرجع نفسه، ص 431.

[5] – عمار حجار، المرجع نفسه، ص53.

3-أمين الهويدي.البحر الأحمر والأمن العربي،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت .عدد 12 فيفري 1980،ص107

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن الوطني خلال مرحلة الحرب الباردة وحتى نهاية السبعينات تقريبا فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية.3

خلال هذه المرحلة تم استبعاد المظاهر الأخرى أو على الأقل أعطيت مرتبة ثانوية فقد أخذت الأبعاد العسكرية للأمن مرتبة أساسية نتج عنها تصورات غير عقلانية أين اعتبر الأمن "تجميع الوسائل العسكرية بالقدر الكافي لإبادة الوجود البشري عدة مرات" لذلك فإن هذا البعد يلتقي مع المعنى التقني للدفاع حيث تهدف الدول عادة إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية (إقليمها وحدودها السياسية أو حتى مجال نفوذها ....إلخ) أو وجودها المادي Physical Survival بالرغم من كون ذلك أصبح نادر الحدوث أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة مثل تهديد الولايات المتحدة الأمريكية دول النظام الدولي الراهن بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب وعليه فحتى في حالة تراجع مكانة المتغيرات العسكرية في تعريف الأمن الوطني إلا أنه لا يمكن إهمال أهميتها في تصور الدول لأمنها الوطني أين يسمح هذا البعد في تدعيم الأبعاد الأخرى.

يتضمن البعد العسكري مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن من هذه الإجراءات نجد اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية الأسلحة) ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة)أي تحقيق الردع Deterrence كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة. [1]

ب- الأبعاد السياسية للأمن:

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن – كمتغير – والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة sovereignty والوحدة الإقليمية territorial integrity.

في إطار هذا البعد يمثل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن – كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية– وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل الحفاظ على الاستقرار

[1] أمين الهويدي، البحر الأحمر والأمن العربي ،مرجع سبق ذكره.ص 108

على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية، بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي وكذلك علاقاتها الخارجية بشكل عام. فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجال أكبر من أجل حماية مصالحها وأمنها سواء بشكل إنفرادي أو جماعي.[1]

أما على مستوى الخارجي فيبرز الأمن على بعده السياسي من خلال سعي الدول نحو تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي من خلال انضمامها إلى مختلف التكتلات والمنظمات الدولية، وكل ما يدخل في إطار السياسة الخارجية foreign policy الهادفة إلى تحقيق وتدعيم المصالح الخارجية للدولة ومن أمثلة ذلك محاولة الولايات المتحدة التأثير على علاقات الدول أمريكا اللاتينية بالاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة أو علاقات الدول بما يعرف بالدول المارقة حاليا.

وعلى العموم، فإن البعد السياسي للأمن الوطني هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي في البيئتين الداخلية والخارجية فعلى المستوى الداخلي يكون من خلال ضمان أو – فرض – احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها.

ج- أبعاد الاقتصادية للأمن:

يرتبط البعد الاقتصادي للأمن Economic Dimension of Security بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة Wealth والتطلعات prosperity بين الدول.

وربما يتوافق هذا البعد كذلك مع ما تمت الإشارة إليه سابقا بخصوص العلاقة بين تطلعات الدولة من جهة وقدراتها من جهة ثانية، أي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانات والقدرات المتاحة لها،[2]فالدول في إطار سياستها الخارجية عادة ما ترسم جملة من الأهداف سواء أكانت دفاعية تهدف إلى تقليص حجم التأثيرات

[1] – في إطار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تقوم الولايات المتحدة بتدخلات عسكرية بعيدة عن حدودها الإقليمية مثل التدخل في جنوب شرق آسيا وكذلك الخليج حيث لم يعد ذلك مقتصرا على مرحلة حرب الباردة بل تعداه إلى مرحلة النظام الدولي الراهن في إطار ما عرف لدى بعض الأكاديميين باسم "الحدود الأمنية الأمريكية".

[2] – أمين الهويدي، البحر الأحمر والأمن العربي ،مرجع سبق ذكره.ص 107.

الخارجية والحفاظ على الوضع القائم أو هجومية تعمل على تغيير الوضع القائم غير أنت هذه السياسات أو الطموحات لابد وأن تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها وأهم تلك الركائز نجد القوة الاقتصادية فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج Detente سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية ومن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983، والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط.[1]

إضافة إلى ذلك نجد تعريف روبرت ماكنمارا الذي يعني حسبه تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة "فكلما نظمت الدولة مواردها الطبيعية والإنسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج إليه، وبما تتوقعه لحياتها وكلما تعلمت كيف توفق سلميا بين المطالب المتعارضة فإن مقاومتها للإخلال بالأمن والعنف ستزداد بصورة مطردة"، ووفقا لذلك يتضمن البعد الاقتصادي مجموعة العناصر الأساسية:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد (البشرية والمادية).
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور طبيعة وحجم تلك الحاجات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد الحلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيارا "غير عقلاني" ويتقاطع ذلك مع تحليل جون بيرتن J. Burton الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف أو النزاعي ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية وفي نفس السياق يعتبر ماكنمارا أن مصدر الخطر القادم أساسا من الفقر كظاهرة موجودة في أغلب دول العالم ومنه فإن "الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية حيث يقود الفقر إلى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف.....الفقر يضر بالأمن القومي حتى في الولايات المتحدة وذلك ينجم عنه فقدان مواهب لا حصر لها".[2]ورغم اعتبار البعض أن أغلب الحروب في العلاقات الدولية قادتها الدول المصنعة أو الغنية إلا أن الدول الفقيرة هي الأكثر عرضة للأزمات والحروب الأهلية أي أن أساس فرضية ماكنمارا هو تأثير الأزمات الاقتصادية الداخلية على الاستقرار السياسي والأمن

[1] – عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص 9.

[2] – عبد المنعم المشاط، مرجع سابق.

الوطني وهو مضمون الاعتقاد أنه: "بالنسبة للأغلبية العظمى من سكان هذا الكوكب فإن الأسباب الرئيسية للأمن هي عدم تلبية حاجاتهم الأساسية".

وانطلاقا من ذلك يتضمن البعد الاقتصادي للأمن الوطني مجموعة من العوامل أو المغيرات أهمها:

- مجال حرية الدولة في اتخاذ القرار الاقتصادي أو الذي له علاقة بالمجالات الاقتصادية.
- القدرة على إزالة التناقض بين المطالب المختلفة ومنه بين البدائل المقترحة على ضوءها.
- استغلال الاعتماد المتبادل لصالحها ومنه احتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الدولية.

غير أنه من الخطر النظر إلى البعد الاقتصادي بصفة مجردة عن الأبعاد الأخرى، لأن ذلك يفضي بنا إلى صورة مركبة قد لا تساعد على فهم المضمون الحقيقي لمفهوم الأمن.

د- الأبعاد الاجتماعية للأمن:

إذا كان الأمن متعلق بالدولة – المحتكرة لهذا الاختصاص- فهو يتعلق بمكوناتها الاجتماعية لذلك فإن غياب هذه المكونات في أي تصور للأمن والاكتفاء بالأبعاد الأخرى (السياسية والاقتصادية وخصوصا العسكرية) يهدد بخطر الانحراف نحو حالة اللاأمن ومن أهم تلك الأخطار نجد على سبيل المثال سيطرة الأجهزة الأمنية على صنع وتوجيه سياسة الدولة أو سيطرة الهواجس الاقتصادية التي تعيد المجتمع نحو الأفكار الثورية من جديد كنتيجة لاهتمام الدولة بزيادة المداخيل دون الاهتمام بوضع آليات لتوزيعها بشكل عادل.

يرتبط البعد الاجتماعي للأمن بمجموعة من العوامل أهمها المشاركة الاجتماعية أو التعامل مع الحاجات والأهم هو وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع – من حيث المساواة أو التمييز في المكانة والدور- والاختلال في الاهتمام بهذه العوامل قد يؤدي إلى تعريض الأمن الوطني للخطر وذلك نظرا للارتباط الوثيق بينها. تعني المشاركة الاجتماعية Social participation مدى إحساس الأفراد بالانتماء إلى المجتمع فتناقص هذا الشعور أو تزايده يؤثر بدرجات متفاوتة – حسب الحالات- على الأمن وذلك من خلال نزوع الأفراد نحو تبني العنف أو السلوكات المعادية ضد بقية المجتمع وهذا في حالة تناقص إحساس الأفراد بالانتماء إليه في حين نقل حالات العنف أو السلوكات العدوانية في حالة العكس أين يكون أي سلوك عنيف موجه ضد المجتمع يمس جميع الأفراد باعتبارهم أعضاء فيه. بالإضافة إلى ذلك فإن تحويل المدخلات "Inputs" المتكونة من المطالب والحاجات والدعم الموجهة إلى مختلف مراكز اتخاذ القرار في السلطة السياسية، له علاقة مباشرة

بالأمن الوطني. فاعتماد السلطة أو أجهزة اتخاذ القرار لسلم معين للقيم؛ ترتب من خلاله الأولويات بشكل يتلاءم مع مطالب البيئة الداخلية يضمن هو كذلك احتمالات أقل للجوء نحو السلوك العنيف حيث تلبي المخرجات " outputs" أو البدائل المقترحة حاجات الأفراد أما في حالة العكس عندما تكون تلك البدائل غير ملائمة لحاجات الأفراد فإنهم يميلون نحو العنف أو القوة من أجل تغيير الوضع نحو وضع آخر يتلاءم مع أهدافهم.

تبرز عند الحديث عن العلاقة بين الأمن الوطني وعملية إشباع الحاجات العديد من الأطر النظرية التي وضعها رواد علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي ومنها "نموذج فيرباند" "Feirabend" الذي يقيس احتمالات اللجوء نحو العنف من خلال العلاقة الجدلية بين عمليتي تكوين وإشباع الحاجات وبناء على هذا النموذج فإن "ما يزيد في احتمال العنف والعدوان هو الفرق بين إشباع الحاجات الاجتماعية وتكوين تلك الحاجات ..إن هذا التباين يؤدي إلى تصعيد درجة الإحباط الاجتماعي ومن ثم يقود إلى التطرف ثم العنف". [1]

إذن فإن: " ضمان الاستقرار الداخلي، وبذلك الحصول على مجال أوسع لتحقيق الأمن كحاجة يرتبط بمدى قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده أو قدرته على إقناعهم بالبدائل التي يقدمها لهم، من جهة أخرى نجد وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع والعلاقات التي تربط بين مختلف مكوناته وهذا العامل من أهم العوامل للأمن في بعده الاجتماعي ففي حالة سيادة حالة من المساواة بين الأفراد أو الجماعات المكونة للمجتمع سواء من حيث الدين، العرق أو الثقافة وكذلك من الناحية الاقتصادية أي تشابه العائدات المحصل عليها من خلال بذل نفس العمل وفق نفس الشروط كل هذه العوامل تساهم في خلق حالة من الاستقرار الداخلي ومنه مستوى مقبول من الأمن، أين تكون المكاسب المحققة من تكريس الأمن والاستقرار توزع على الجميع حسب المساهمة وليس حسب العرق أو الجنس".[2]

هـ- الأبعاد الثقافية للأمن: اكتسبت العوامل / المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها: "مجموعة التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته".[3] وعليه فإن هذا البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع وربما يكون البعد الثقافي

[1] – عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص 17.

[2] – في حالة العراق: شكل الغزو الأمريكي للعراق 2003، بالنسبة للأطراف المتضررة من نظام صدام حسين عملية تحرير خاصة بالنسبة للأكراد؛ بينما كان احتلال بالنسبة لغير المتضررين من النظام السابق أو الذين يؤمنون بأفكاره.

[3] – محمد الميلي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي في: "الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية"، مرجع سابق، ص 117.

أكثر الأبعاد حساسية نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون S. Huntington نحو الصراع الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه "الصحيح" للتفاعل بين مختلف أفراد المجتمع، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة وتلك الثقافات المعروفة بإسم "الثقافات الفرعية" وهذا يتوافق على ما تمت الإشارة إليه فيما يخص وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع فالتمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف acculturation والتي قد تأخذ أشكال متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي أن وجود أحدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة أو انفصال أجزاء عنها.

الفرع الثالث: مستوياته.

يعرف الأمن الوطني تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية الاقتصادية الاجتماعية...الخ لذلك فإن التعامل مع هذه الجوانب – كمصادر للخطر – لا يكون وفق نفس الطريقة فهنالك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة و"المجالات الحيوية" كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية ووفق لذلك يمكن إيجاد ثلاثة مستويات أساسية الأمن هي: **أولا** المستوى الوطني/ الداخلي. **ثانيا:** المستوى الإقليمي/ الجماعي. **ثالثا:** المستوى الدولي/ العالمي.

المستوى الوطني للأمن: لابد من توضيح مسألة يواجهها البحث في هذا المستوى خاصة عند الحديث عن هذا المستوى في الأدبيات السياسة العربية فالباحثون العرب عادة ما يترجمون كلمة national من الانجليزية أو الفرنسية إلى كلمة "قومي" غير أنهما يستعملون هذا المصطلح من أجل التعبير عن بعد فوق وطني للظواهر حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة "الأمن القومي" لدلالة على مفهوم الأمن الجماعي أي الدول العربية مجتمعة وهذا قد يتسبب في الخلط بين المصطلحات لذلك تم اعتماد مصطلح "وطني" كمقابل لكلمة "national" بالانجليزية أو الفرنسية. يكون مجال هذا المستوى في إطار البيئة الداخلية أي أنه من بين أهداف التفاعل الداخلي للفواعل خاصة تلك التي تريد استمرار الوضع القائم status quo لذلك فإن الأمن يعني في هذا المستوى توفير الآليات والإمكانيات – كذلك الإرادة– لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية غير متوافقة مع القيم الأساسية السائدة في

المجتمع والمقبولة من طرف الجميع أي أن المستوى الوطني للأمن يشبه إلى حد كبير ما يطلق عليه رواد نظرية النظم بعملية المحافظة.[1]

غير أن هذا المستوى لا يتناقض مع دينامية التفاعل السياسي داخل البيئة الداخلية التي تهدف إلى تغيير الوضع لصالح جماعة أو طرف معين، حيث تدخل المحافظة على الأشكال التداولية للسلطة وكذلك احترام المبادئ الدستورية وقواعد الشرعية المنظمة للعمل السياسي فمصدر الخطر في هذا المستوى ليس تغيير السلطة أو القوانين في حد ذاتها بل يكمن بالدرجة الأولى في الطريقة التي يتم وفقها ذلك ونقصد هنا الطرق غير السلمية كالاضطرابات أو الانقلابات العسكرية ومختلف الخروقات التي تؤدي إلى مسار متلاحق من العنف أو الحروب الأهلية الأمر الذي يتناقض بشكل كامل مع مفهوم الأمن.

يقوم الأمن في مستواه الوطني أو الداخلي على متغيرين أساسيين: **الأول** هو مدى سيطرة السلطة السياسية

على تفاعل الوحدات داخل البيئة الداخلية أي القدرة على ضمان استقرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان لظهور الدولة البوليسية.[2]مثل حالة دول أمريكا اللاتينية خلال مرحلة الحرب الباردة أما المتغير أو **العامل الثاني** فيتمثل في العملية التي يتم وفقها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة– سواء كانت أفرادا أم جماعات – إلى بدائل أو قرارات التي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام، وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

إضافة إلى ذلك يعين الأمن من خلال المستوى الداخلي كيفية تفاعل السلطة السياسية على مختلف المؤثرات أو العوامل القادمة من البيئة الخارجية ذات الأثر على بيئة الدولة الداخلية سواء أكانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني، مثل التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية أو تؤثر بصفة غير مباشر لكن – بشكل ملموس– على أمن الدولة مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة....الخ.

المستوى الإقليمي للأمن:

[1]– صبري مقلد،.الإستراتجية والسياسة الدولية،المؤسسة العربية للأبحاث،ط1،بيروت 1979.ص217

[2] – يعرف هارولد لاسويل H. Lasswell الدولة البوليسية: على أنها الدولة التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية. أنظر عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص 14.

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع بينهما مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الدولي /الكلي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة.

لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن الدول / المنطقة المحيطة بها، وهذا ما يدفع الدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية أو تحالفات تضمن أمنها كجزء من أمن إقليمي مثل ميثاق ريوديجانيرو سنة 1947 الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.[1]إضافة إلى هذا الميثاق نجد: حلف الشمال الأطلسي NATO المؤسس سنة 1949 وكذلك حلف وارسو pact of warsow المؤسس سنة 1955 وغيرها من الأحلاف الإقليمي.

المطلب الثاني: إيتيمولوجيا الأمن واستخداماته.

إن الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها فهو يمثل "مشكلة من نوع خاص" على اعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس بَيْدَ أنه يكاد يجمع البحاثة في دراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على أنه "مفهوم غامض ومعقد" فهو: "ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع".[2]

وعليه فقد أثيرت مسألة معنى المصطلح من جديد في محاولة توسيع وتعميق مأمورية الدراسات الأمنية. فبالنسبة للبعض تحليل معنى الأمن يعود إلى تعريفه[Définir] أي إعطاؤه معنا بيانيا مكثفا أما آخرون كأمثال: "أول واييفر" "Ole Weaver" فقد ركزوا أولا على ضرورة وضع تصور له [Conceptualiser] أي منحه مضمونا محددا وواسعا وأكثر تعقيدا وقابل للاتصال عن طريق اللغة.

[1] – إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص217.

[2] – سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19، صيف 2008، ص 9.

أما بالنسبة لـ "ميكائيل ديلان" "Michael Dillon" فقد اقترح البحث في ايتيمولوجيا وجينالوجيا لمصطلح، فالأولى تعني بالنظر في نظام الخطاب ومصطلحاته الأساسية بالتركيز على معناها الحقيقي. أما الثانية فتتساءل حول دخول الأمن في الخطاب وعليه فهو ينظر إلى الأمن كتعبير مزدوج المعنى "فهو ليس مجرد وسيلة للتحرر من الخطر، ولكن أيضا وسيلة للحد منه على اعتباره ناجما عن الخوف فالأمن يتطلب مكافحة مضادة للسيطرة وكبح وتحييد هذا الخوف، وعليه فهو يبحث على نحو ما وضع ما يهددنا في خطر".

لقد تساءل "نيتشه" "F. Nietzsche" قديما عما إذا كانت حاجتنا للأمن هي ذاتها حاجتنا للعائلة فإرادة اكتشاف كل شيء غريب ونادر وجدلي نابع عن "غريزة الخوف" "instinct of fear" التي تحملنا على أن نعرف هذا المعنى عكسه علماء النفس المعاصرون عندما أبدوا أن حاجة الإنسان للأمن هي التي تدفعه إلى اكتشاف البيئة المحيطة به.[1]

إن المعنى المزدوج للأمن : الأمن يتضمن مرة الأمن ومرة اللاأمن موجود منذ القدم فقد أعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح "asphaleia" الدال على الأمن واليقين والسلامة والذي اشتق من "sphallo" الأمر الذي يعني التعثر والسقوط وارتكاب الأخطاء.

كما في أصوله اللاتينية اشتق مصطلح الأمن من "securitas" المتكونة "sine" بمعنى غير أو sans بالفرنسية وفكرة "cura" السلامة /soin أي غياب السلامة والأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد، كما أن كلمة آمن [Secure] تعني careless [se+cura] أو الحرية من القلق والاضطراب هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه مع الانجليزي [sure] والفرنسي [sure] فقد أشار " La rousse moderne dictionary" إلى أن الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن [sécurité] كإحساس [feeling] بعدم الخوف [الشعور الذاتي sentiment subjectif] و [surté] كحالة [state] اللاخوف الحقيقة الموضوعية [la réalité objective]. وقد أشار "فافردي فوجلاس" Favre de Vaugelas" إلى هذا الانفصال العلمي بقوله: "الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة لكن يبدو لي أنه يقترب أكثر من الثقة، ويمكن أن يقال أن الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك.

أما "Oxford English Dictionary" فهو يضع للكلمة نوعين من المعاني يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في أمان في حين ينصب الثاني على الوسائل إن الأمن يرتبط بالعديد من الموضوعات مثل الحقيقة

[1]– سليمان عبد الله الحربي .مفهوم الأمن.ص 11

واليقين وعدم القلق [...] وفي الوقت ذاته يرتبط بانعدام الأمن ففي تحليله لايتيمولوجيا وجينيالوجيا المصطلح يحاول "ديلان" Dillon إظهار أن: "لا أساس مستقر للأمن ولكن يكشف عن جوهره في بحثنا عن الاستقرار واليقين والحقيقة في الأساس ما يسبب اللاأمن ليس فكرة الموت أو شكل خاص من الحياة ولكن لاأمن الوجود في حد ذاته"

إن معاينة أمثلة القرن الثامن عشر في استخدام لفظة الأمن تشير إلى انتشار معنى جديد، فتمكين الشخص من وضعية الرفاهة فضلا عن حياته من التهديدات والمخاطر تبرز أثر الرأسمالية على التغير الاجتماعي والاقتصادي فقد أصبح المفهوم متصلا بالرفاهة والأرض والمال كما ارتبط بالحرية.[1]

" فالسيد [معنى الدولة] كما الفرد يتقاسم هذه الحرية ولكن ما يجب على الدولة أن تفعله لضمان بعض من الحرية أفرادها ليس "أمنا" بل "دفاعا" فالواجب الأول على السيد هو حماية المجتمع من العنف والغزو الخارجي.

على المستوى السياسي يمكن التمييز بين قطيعتين مهمتين:

الأولى امتدت من القرن السابع عشر إلى بداية القرن الثامن عشر أين جعلت فكرة الأمن كهدف جماعي للأفراد والجماعات والدول يتحقق من خلال نسج روابط بين هذه الفئات الثلاث. فبالنسبة لـ "فريديريك لبينز" "Friedrich Leibnitz" ما الدولة إلا مجتمع كبير هدفه المشترك هو الأمن.[2]في هذا التقليد ليست الدولة المرجعية ولا الموضوع الأسمى للأمن لقد تم النظر إليها على أنها وحدة تبحث تحقيق الأمن المشترك لحماية القيم الإنسانية وعليه فهي وسيلة لحفظ هذه القيم وليست موضوعها ولا أساس لمعناها.

في حين سجلت الثورة الفرنسية القطيعة الثانية بتصيرها الأمن مجال خاصا للدولة، يحقق بقوة الوسائل العسكرية أو الدبلوماسية وبهذا ساد أن الدولة هي الفاعل الرئيس المكلف بحماية المجتمع من العنف والغزو الخارجي كما جعلت حرية الأشخاص خاضعة لأمن الدولة وبه يكون الأفراد في أمان فقط إذا كانت الدولة كذلك.

إذاً فالأمن هو قيمة إنسانية يدمج مع قيم الحرية والنظام والتضامن وبهذه الدلالية المعقدة فهمت الدولة على أنها فاعل أو أداة لحماية القيم الخالصة للطبيعة الإنسانية لكن المعنى الحديث والجماعي للأمن كـ "صفة" للدولة يضمن بالوسائل العسكرية والدبلوماسية جاء كنتيجة الاستدلال حول طبيعة العقد الاجتماعي الذي ماثل

[1] – سليمان عبد الله الحربي .مفهوم الأمن.ص10

1–سليمان عبد الله الحربي .مفهوم الأمن ،مرجع سبق ذكره ص11–12

الدولة بالأفراد. فنظرية العقد الاجتماعي فهمت من لَدُنْ "روسو" "Rousseau" كما من قبل "لوك" "Locke" و"مونتسكيو" "Montesquieu" كنتاج لشغف الأفراد بالأمن والحرية:

"هذا هو المشكل الأساسي الذي جاءت مؤسسة الدولة لتحله، هذا وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية مادة "الأمن" فعدته مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف أو مساوٍ لانتفاء الخطر، ويتعلق استخدامها عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف.1

"فأن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى بالطبع لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه أن يكون كذلك [...] ولكن الأكيد هو [أن] الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لنتمكن من العيش بشكل محترم".[1]

ويشير مدلول كلمة آمن على أن مصدرها مشتق من: آمن، أمنا وأمانا وأمنة اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمن البلد إذ اطمأن فيه أهله. وأمن الشر إذ سَلِمَ منه، وائتمن فلانا على الشيء جعله آمنا عليه واستأمن إليه استجاره وطلب حمايته والأمانة ضد الخيانة.[2]

فإذا عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة **[آمَنْ]** ترد في صيغ شتى، مرات عدة بنسبة توارد وتواتر مرتفعة نسبيا والسبب في ذلك أنها المادة التي اشتق منها "**الإيمان**"، "فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير وبالله ومنه جاء الإيمان وهو التصديق والوثوق وما ينجر عنهما من راحة النفس".[3]

[1] – مارتن غريفيش وتيري أوكا لهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية مادة (الأمن)، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،دبي، 2008، ص 78.

[2] – العايب أحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945 – 2006، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2008، ص 13.

[3] – الطيب البكوش، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان، 10 جوان 2003، ص ص 164-165.

الفصل الثاني:

الدراسة الجيوسياسية للمغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية وأهم التهديدات التي تواجه المنطقة المغاربية.

تعتبر منطقة المغرب العربي ذات أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي، العالم العربي والدولي، ولها إرث حضاري وتاريخي وثقافي كبير، ما جعلها تصبح محل اهتمام مختلف الأطماع الغربية على صعيد جميع المجالات سواء كانت: المجالات الاقتصادية، السياسية، الثقافية....وغيرها.

وسيتم معرفة طبيعة مكانة هذه المنطقة في المدركات الغربية، سيما المدركات الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا الفصل، حيث سنقوم بدراسة جيوسياسية للمنطقتين وإبراز أهم التهديدات التي تواجه المنطقة المغاربية.

المبحث الأول : الدراسة الجيوسياسية للمغرب

المطلب الأول: جغرافية إقليم المغرب العربي.

تعني كلمة مغرب باللغة العربية "**الغرب**" فهي تدل على مجمل المناطق الواقعة غربي وادي النيل أي بالتعبير الحديث: الجمهورية الليبية،الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية، مملكة مراكش وجمهورية موريتانيا الإسلامية.[1] ثم إن منطقة المغرب العربي في بُعدها التاريخي والحضاري عرفت في الماضي تسميات متعددة:[2]

1- فمن كان يأتي من الشمال مثل: الرومان والأوربيين كان يسميها شمال إفريقيا؛ مع هذه التسمية تستدعي إدخال مصر.

2- ومن كان يأتي من الشرق العربي مثل العرب والأتراك كان يستعمل كلمة غرب أو مغرب؛ ويدخل بالطبع ضمنها الأندلس وغرب إفريقيا.

3- في بداية العصر المعاصر حاول الأوربيون أن يشيعوا تسمية بلاد البربر على اعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري، ولكن البربر لم يطلقوا في الماضي كلمة واحدة على البلاد التي كانوا يسكنوها.

[1]- سمير أمين، المغرب الحديث، ترجمة كميل ق داغر، الجزائر، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية،1981، ط2، ص 07.

[2] - مصطفى الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، الأردن، منشورات المنظمة للعلوم الإدارية، 1986، ص17.

يقع المغرب العربي الكبير شمال إفريقيا بين خطي العرض 15°و 37° شمالا وخطي طول 17°و25° شرقا.[1] وتبلغ مساحته الإجمالية: 5.997.326 كلم²، حيث تشكل نسبة 42% من مساحة الوطن العربي وتشكل الجزائر وحدها نسبة 41% من مساحة المغرب العربي، ويبلغ الطول الساحلي حوالي: 6505 كلم² أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله، يحد المغرب العربي:

- شمالا: البحر الأبيض المتوسط
- جنوبا: تشاد – مالي – النيجر
- شرقا: مصر – السودان
- غربا: المحيط الأطلسي.

وتتوزع دول المغرب العربي كالأتي:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: 2381741 كلم².

2- الجماهيرية العربية الليبية: 162610 كلم².

3 – الجمهورية الموريتانية الإسلامية: 1032455 كلم².

4- المملكة المغربية: 446550 كلم².

5- الجمهورية التونسية:163.610كلم². [2]

المطلب الثاني :أهمية المغرب العربي

[1] علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي اتجاه المنطقة العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ط1،) ص 171.

[2]- محمد الجديدي، الموارد الطاقوية والمنجمية عامل للاندماج الاقتصادي التكاملي المغاربي ، في أفاق ومراحل بناء المغرب العربي، (تونس، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1989، ص 11.

الفرع الأول:الأهمية الإستراتيجية:

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من الواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط أي بين أوربا وإفريقيا ما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني، ومراكز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط بحيث إذا نظرنا على سبيل المثال: مضيق جبل طارق فنجده يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية، وأما قناة السويس عبر البحر الأبيض الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي، الشيء الذي يجعله ممرا للتجارة العالمية إذ 50% من البترول المستهلك من أوربا الغربية يمر عبر المتوسط، بحيث تعتمد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط وأن أي توقف طويل للإمداد سوف يتسبب بانهيار اقتصادياتها.

كما تزخر منطقة المغرب العربي بالثروات الطبيعية الأخرى أي هناك تنوع في ثرواته الاقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة له، إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة[1]، كما يقول الجنرال BUIS " يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين فضاء ذا أهمية حيوية نجد في المغرب حارسا على مضيق جبل طارق بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق جبل صقلية أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون. بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من ايطاليا إلى اليونان".[2]

كما يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية.وعلى الرغم ما يحتويه المغرب العربي من ثروات وما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم جدا، وكذلك الثروة البشرية أي له "قدرات طبيعية وبشرية" إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة بل وزيادة على ذلك يعاني من تهديدات ومخاطر كثيرة تهدد الدول والأفراد. رغم أن هذه التهديدات تتميز بالعالمية بمعنى أنها تؤثر على جميع الوحدات السياسية إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة والبعض يعتبره مصدر هذه التهديدات أي

[1]– ميلاد مفتاح الحراشي، الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21 في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 187، سبتمبر 1997، ص 48.

[2]– عليلي مونة، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة:(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 2001– 2002)، ص 43.

أن الدول المتخلفة هي سبب ظهور هذه التهديدات بصفة عامة والمغربي العربي بصفة خاصة لأن هناك مشاكل نابعة من هذه المنطقة تؤثر فيها وفي دول أخرى.[1]

الفرع الثاني:الأهمية الديمغرافية:

لقد سكن المغرب العربي عدد كبير من الأجناس: كالبربر،العرب، الترك والإسبان، حيث يطلق على المنطقة "**بلاد البربر**" لأنهم العنصر الغالب في المنطقة؛ ولم يكونوا أهم السكان الأصليون لأنهم لم يتمركزوا في كامل المغرب العربي بل انتشروا في المدن الرئيسية: الجزائر، تونس والمغرب ويطلق عليهم بـ "الحاميين" ثم تلتهم الهجرات "السامية" عن طريق البحر[2] من المنطقة الشمالية والثابتة عبر السودان كهجرات "الفينيقيين" الذين جاءوا من الشام قبيل سنة 3000 ق.م، فأسسوا مدينة قرطاجة في تونس ثم وفدوا إلى المغرب واستقروا على سواحل المغرب العربي.[3] وبعد الفتح الإسلامي استقر هناك عدد كبير من الجنود ثم كانت هجرات الخوارج الأباظيين، ثم هجرات بني هلال الذين نزلوا ليبيا وتونس ثم الجزائر والمغرب وهو الجنس الذي هو اليوم أكثر انتشارا في المنطقة[4].ولقد واجه العرب صعوبات كبيرة في فتح المغرب، ويرجع ذلك إلى العامل الجغرافي الذي هو عبارة عن مناطق عالية وصعبة الوصول وكذا العامل البشري الذي ميزه القبائل البربرية حيث يقول بعض المؤرخين عنهم أنهم من أصول القوقاز. وقد قسم المغرب في العصر الإسلامي إلى ثلاث طوائف:

1- الروم.

2- الأفارقة وهم بقايا شعب قرطاجة وأخلاط من المستعمرين اللاتينيين. [5]

3- البربر Barbarie. [1]

---

[1]- أمحند برقوق، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، نقلا عن موقع الأستاذ:
berkouk-mhand.yahoocite.com/reasarch.php

[2]- السامية والحامية: تضمان مجموعات بشرية ذات خصائص لغوية وثقافية تنتمي إلى حيز ثقافي واحد، ولا يعنيان الانتماء إلى أي عرق أو نسب، وعلى الرغم من أن بعض المراجع تشير إلى آثار نورانية ترجعها إلى سام وحام أبناء سيدنا نوح عليه السلام. نقلا عن الموقع http://www.albrari.com/vb/showthread.php?t=10354

[3]- أبو الحجاج يوسف، بحوث في العالم العربي، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 31.

[4]- موسى لقبال، المغرب الإسلامي ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 1981، ص 16.

[5]- يقول ابن الحكم عن الأفارقة " وأقام الأفارقة وكانوا خدما للروم على صلح يؤدونه إلى من غلب على بلادهم " أنظر فتوح أفريقية والأندلس، ص 34.

إلا أن أغلبية المؤرخين يرجعون أصل سكان المغرب إلى البربر وهم " الوندال " [2] الذين حكموا المغرب العربي إلى غاية سنة 340م .

وبلغ تعداد المجموعة البشرية المغاربية إلى ما يقارب سبعة وتسعون (97) مليون نسمة حسب تقديرات 2016م، أي ما يعادل 27% مئة من سكان الوطن العربي، يعيش 78% من سكان الإتحاد في المغرب والجزائر وأقله في تونس بنسبة 1.5% ، موزعة على رقعة جغرافية تزيد مساحتها على 5.782.140 مليون كيلومتر المربع أي ما يعادل 42% من مساحة الوطن العربي أكثر من نصفها صحراء.[3]

إذن فنمط الكثافة السكانية الذي تنتمي إليها الدول المغاربية:

1- الجزائر والمغرب هي ذات كثافة متوسطة ومتساوية.

2- أما نمط الكثافة العالية فتشمل تونس.

3- أما النمط الثالث هو الكثافة المنخفضة فيضم موريتانيا.[4]

وتجدر الإشارة إلى أنه يبلغ معدل نمو سكان المغرب العربي الكبير حوالي 1.7%.

الفرع الثالث:الأهمية الحضارية:

لقد لعبت الدول المغاربية دورا مهما في تطوير حضارتها، خاصة الإسلامية منها هذا ما جعل منها منطقة استقطاب لمعظم الحضارات. فقد سكن المغرب العربي عدة أجناس وجمعتهم بيئة داخلية واحدة، هذا ما جعل المغرب العربي يتوفر على عدة مقومات حضارية: كاللغة، الدين والتاريخ المشترك؛ إضافة إلى الخصائص الأساسية: الاقتصادية، السياسية، الإستراتيجية والموقع الجغرافي للمنطقة. فجعلت تلك الخصائص من المنطقة أساسا للحضارة الإنسانية، ومن بين أهم الحضارات الإمبراطوريات التي وفدت على المنطقة هي الفينيقية،

---

[1]- البربر اسم أطلقه الرومان على سكان المغرب لأنهم كانوا يعتبرونهم أعاجم على حضارتهم

[2]- أحمد صقر، مدينة المغرب العربي، في التاريخ، تونس، دار أبو سلامة 1959، ص 389.

[3]- الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/المغرب العربي 2016/04/04 على الساعة 20:00

[4]- طه عثمان الفراء وآخرون، الوطن العربي مقوماته ومشكلاته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط(1)، 1424هـ/ 2003م ، ص 10.

اليونانية[1]، البيزنطية.[2]ويمكن القول أن دخول الإسلام المغرب العربي زاد من تكاليف القوى الاستعمارية عليه علاوة على المطامع المادية.أهم المحددات والمقومات التي ساعدت في تطور الجانب الحضاري للمغرب العربي وهي كالآتي:

1- اللغة: كانت اللغة هي الأداة للتواصل ووسيلة للتفاهم بين أفراد الشعب فإنه كانت لغة واحدة (العربية) هي السائدة بين عامة الشعب، في قطر واحد فإن التفاهم والانسجام يطبعان أفراد هذا القطر.[3]

فاللغة العربية في المغرب العربي إذن أكثر من وسيلة للاتصال والتفاهم، فحتى وإن تعددت اللهجات في المجتمع الإقليمي للمغرب العربي فإن استقرار اللغة العربية به كانت نتيجة كونها لغة العبادات، الثقافة، الفكر والمعاملات اليومية والعامة، وهذا التعريف الانثروبولوجي الذي أخذه ابن خلدون وهاردلي.[4]

2- الدين: لقد عرفت منطقة المغرب العربي قبل الفتح الإسلامي الوثبة بأنواعها المتعددة، ومع تداول الإمبراطوريات عليها، حيث احتك المغرب العربي بالديانات السماوية اليهودية والمسيحية فشكلت أقلية ذات قاعدة دينية أو عقائدية بين العهدين القديم والجديد؛ لم تتمكن هذه الديانات من التغلغل داخل المجتمع لارتباطها بظاهرة الاستعمار، لكنها بالمقابل شكلتا المنعطف لانتشار الإسلام [5] ، فبعد الفتح الإسلامي أصبح المغرب العربي يُدِينُ بالإسلام لأن مشكلة تعدد الأديان لا تطرح بالأساس.

- التاريخ المشترك: من بين أهم ما ميز المغرب العربي، أن أقطاره مرت بالتجارب والتحديات التاريخية نفسها، وبالتالي عرفت تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ويعد التاريخ الضمير الحي للأمة، ومحاولة بناء المستقبل دون فهم الماضي هي محاولة فاشلة.

---

[1]- محمد البشير شنتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب سياسة الرومانية 146 ق.م 40 م، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 46.

[2]- أحمد توفيق المدني، قرطاجة في أربعة عصور من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي ،الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 134.

[3]- عبد الوهاب بن خليفة التجربة الوحدوية في المغرب العربي (1988- 1994) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية (76- 97) ص 46.

[4]- ساطح الحصري، ماهية القومية، بيروت، دار العلم للملايين، د.ت.ن) ،ص 56.

[5]- مصطفى الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية صادر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن : مطبعة الشرق الأوسط ،1986، ص 22.

ونشير إلى أن التهديدات الخارجية كانت تعتبر المغرب العربي كتلة واحدة بالرغم من اختلاف الرؤى لها.فالرومان اعتبروها وحدة ضمن البحر المتوسط، والقوى الاستعمارية رأتها وحدة متماسكة ضمن الوطن العربي والعالم الإسلامي أو ضمن القارة الأوربية[1]. أما العرب والمسلمون فيعتبرون المنطقة أيضا وحدة مكونة للهوية العربية الإسلامية؛ وعلى هذا النحو يبقى المغرب العربي كتلة واحدة ويمكن القول أن الرصيد التاريخي والحضاري للمغرب العربي يعد من العوامل الأساسية التي ينبغي أن تبنى عليها وحدته، وبصفة خاصة منظومته الأمنية.بينما ونحن بصدد التكلم عن التاريخ المشترك لا ننسى ذكر أهمية ودور فعال في انسجام وتنوع المجتمع المغاربي. فعروبة المغرب العربي عروبة حضارية وثقافية لا عرقية لأن الإسلام فصل في طبيعة العلاقة بين مختلف الأعراف فيه.

الفرع الرابع:الأهمية الاقتصادية.

تتوفر بلدان المغرب العربي على احتياطي هائل من الثروات الطبيعية والحيوية التي يمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية. فاحتياطي: البترول حوالي 4347 مليار طن، الغاز الطبيعي 4092 مليار م³ والحديد 6 مليارات طن. وهي ثروة كفيلة بتحقيق الاستغلال المكثف لعشرات القرون،[2] وهذا ما تعرف به المنطقة المغاربية بالفعل، فهي تعد منبعا ومعبرا رئيسيا لهذه الثروات الطبيعية والحيوية إلى الدول الأوربية(الغربية منها) والولايات المتحدة الأمريكية عبر الحوض المتوسطي وخاصة مضيق جبل طارق الذي يمكن القول عنه أنه بوابة الحوض والشريان الديناميكي للتجارة الدولية.

[1]– محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي ، مرجع سابق الذكر، ص 14.

[2]– طه عثمان الفراء وآخرون، مرجع سابق الذكر.

الجدول الأول: المعادن والصناعات الرئيسية (صادرات واردات) في دول المغرب العربي.

الدولة	المعادن	الصناعات الرئيسية	صادرات	واردات
الجزائر	– النفط –الغاز الطبيعي	النفط،الصناعات الخفيفة، التعدين،الغازالطبيعي،الصناعات الالكترونية، البتروكيماوية، معالجة الأغذية	منتوجات صناعية مواد غذائية النفط الغاز	سلع رأسمالية أطعمة منبهات سلع استهلاكية
ليبيا	الحديد الجبس النفط والغاز	النسيج – الأحذية المصنوعات الاسمنت الصناعات البلاستيكية	البترول ومشتقاته الغاز	الأجهزة الآلات معدات النقل المواد المصنعة الأطعمة الزيوت المعدنية
المغرب	خام الحديد الفوسفات ركائز الرصاص الفحم الحجري البارايت	الصناعات الغذائية الصناعات الجلدية تعدين ومعالجة الفوسفات صناعة النسيج	الأطعمة المنبهات سلع مصنعة سلع استهلاكية الفوسفات صادرات أخرى	سلع رأسمالية سلع رئيسية مصنعة مواد خام وقود أطعمة ومنبهات
موريتانيا	الحديد الخام النحاس الجبس الفوسفات	معالجة الأسماك تعدين الحديد والجبس	خام الحديد الأسماك ومنتجاتها	الأغذية السلع الاستهلاكية النفط ومشتقاته السلع الرأسمالية

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 2000[1]

[1]– التقرير الاقتصادي الموحد ص 170.

الجدول الثاني: الصادرات والواردات الزراعية في المغرب(1995- 1999).

	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
الصادرات الزراعية					
1995	47	779	118	877	247
1996	188	758	163	1.032	244
1994	35	1.179	58	843	250
1998	49	1.154	73	965	246
1999	57	1.380	105	945	195
معدل النمو السنوي (%)					
1995- 1999	4.9	15.4	-2.9	1.9	-5.7
نسبة النمو (%)					
1998- 1999	16.3	19.6	43.8	-2.1	-20.7
الواردات الزراعية					
1995	1.183	1.129	3.602	2.037	170
1996	1.234	1.039	3.021	1.912	181
1994	1.619	1.480	3.106	1.549	136
1998	2.297	1.505	3.163	1.877	129
1999	499	1.323	2.686	1.744	333
معدل النمو السنوي (%)					
1995- 1999	-19.4	4.0	-7.1	-3.8	18.3
نسبة النمو (%)					
1998- 1999	-78.3	-12.1	-15.1	-7.1	158.1

المصادر:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001، ص 278.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي 1999.

- منظمة الزراعة والتغذية للأمم المتحدة، بيانات الحساب الآلي، 2001.

تحليل الجدولين:

حسب معطيات الجدولين، نلاحظ أن دول المغرب العربي تصدر في المقام الأول، النفط والغاز الطبيعي ثم الفوسفات، الحديد الخام ، السمك، التمور، المنسوجات والزيوت النباتية. في حين يستورد: المعدات والأجهزة، كما تزداد أهمية الفلاحة، السياحة، الفوسفات في المغرب وتونس في حين تتركز في الجزائر وليبيا الثروات النفطية؛ بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية في موريتانيا. وتجدر الإشارة إلى أن تعتبر فرنسا تقريبا الشريك الأول ويأتي بعدها كل من ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.فقيمة الصادرات والواردات لا تسير على وتيرة واحدة بل تتأرجح عاما بعد عام، حسب حركة الظروف السياسية والاقتصادية معا.

الخلاصة: رغم كل هذه الإمكانيات الاقتصادية إلا أن دول المغرب العربي تقف أمامها تحديات عديدة، فديونها على سبيل المثال تبلغ حوالي 63.884 مليار دولار؛ والعولمة تهدد اقتصادها وماليتها وقيمها السياسية والثقافية دون أن نَنْسَ التبعية القطبية واستحالة مواجهة التكتلات الجهوية التي حققت نجاحات هائلة كالاتحاد الأوربي.

ومن خلال هذه المعطيات: نستنتج نقطتين مهمتين، هي كالآتي:

1/ تلعب الظروف الطبيعية والبيئية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة.

2/ كما يتيح هذا التباين في الموارد الاقتصادية إمكانية التعاون والتكامل بين البلدان.

الفرع الخامس:الأهمية الجيوبوليتيكية:

يحتاج البحث في المغرب العربي إلى قراءة معمقة للجغرافيا، ودراسة الواقع السياسي للمنطقة في ضوء المستجدات الدولية؛ والبحث في إمكانيات المغرب العربي لمعرفة أهميته جيوبوليتيكيا[1] واستراتيجي[2].

المبحث الثاني: الدراسة الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول :أهمية الولايات التحدة الامريكية.

[1] – يهتم عالم الجيوبوليتيك قديما قوانين الدولة ما، أما حديثا فهو يهتم بتشكيل أهداف الدولة القومية بصورة واقعية، ونشأته تعود إلى بداية اهتمام المفكرين والفلاسفة اليونان، وهذا العلم في نظرهم يهدف إلى تعليم وتفيق الشعب بمفهوم المجال الحيوي، لمزيد من المعلومات أنظر: مبروك غضبان، المدخل العلاقات الدولية، ط1، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، ص ص 29–33.

[2] – الإستراتيجية: مصطلح مشتق من استراتيجيوس اليونانية التي تعني القائد، أنظر: الفصل الأول، المبحث الأول من هذه المذكرة.

تعتبر الولايات المتّحدة الأمريكيّة جمهورية دستورية فيدرالية تضم خمسين ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية. تقع معظم البلاد في وسط أمريكا الشمالية، حيث تقع 48 ولاية وواشنطن العاصمة بين الهادي والمحيط وتحدها كندا شمالا والمكسيك جنوبا. تقع ولاية ألاسكا في الشمال الغربي من القارة، وتحدها كندا شرقاً وروسيا غرباً عبر مضيق بيرينغ. أما ولاية هاواي، وهي عبارة عن أرخبيل فتقع في منتصف المحيط الهادئ. كما تضم الدولة العديد من الأراضي والجزر في الكاريبي والمحيط الهادئ.

العرق/الإثنية (2013)	
77.7%	**أمريكيين بيض**
13.7%	**أمريكيون من أصل إفريقي**
5.3%	**أمريكيون آسيويون**
1.2%	**السكان الأصليون (بما في ذلك سكان ألاسكا)**
0.2%	**السكان الأصليين لهاواي وجزر المحيط الهادئ**
2.4%	**مختلط العرق**
17.1%	**الأمريكيون من أصل إسباني أو لاتيني أي عرق**

تأتي الولايات المتحدة في المركز الثالث أو الرابع[1] من حيث المساحة (3.79 مليون ميل مربع أو 9.83 مليون كم^2)، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان (307 مليون نسمة). وتتميز الولايات المتحدة بأنها واحدة من أكثر دول العالم تنوعاً من حيث العرق والثقافة، وجاء ذلك نتيجة الهجرة الكبيرة إليها من بلدان مختلفة. يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد وطني في العالم، حيث يقدر إجمالي الناتج المحلى لعام 2008 بنحو 14.3 تريليون دولار أمريكي. تأسست البلاد عن طريق ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية على طول ساحل المحيط الأطلسي، كان أولها مستعمرة "فرجينيا" الإنجليزية، التي أطلق عليها مكتشفها، السير والتر رالي هذا الاسم تيمناً بالملكة إليزابيث. ازدادت وتيرة الاستيطان الإنجليزي على الساحل الشرقي بعد ظهور شركات هدفت إلى تشجيع حركة الاستيطان في أراضي ما وراء البحار، التي لاقت رواجًا من الناس بسبب الأزمات الاقتصادية والبطالة والاضطهاد الديني تأسست مدينة جيمستاون سنة 1607 في أراضي فرجينيا، فكانت أوّل استيطان إنجليزي ناجح في أراضي الولايات المتحدة المستقبلية تلي ذلك تأسيس مستعمرات أخرى هي: نيوهامشير، وماساتشوستس، وكونتيكت، ورود آيلاند، ومريلاند، وكارولينا الجنوبية، وكارولينا الشمالية، ونيويورك، ونيوجيرسي، وديلاوير، وبنسلفانيا. وكان أبناء هذه المستعمرات يشتغلون بالزراعة والتحطيب والتعدين والتجارة

[1]- بعد روسيا وكندا وأمام أو بعد الصين حيث يختلف الترتيب بتفاوت حساب مساحة المنطقتين المتنازع عليهما بين الصين والهند.

وتربية المواشي، وقد تشكّل سكانها من خليط إنجليزي وأوروبي بسبب تدفق المهاجرين الأوروبيين الآخرين إليها أصدرت هذه المستعمرات إعلان الاستقلال في الرابع من يوليو عام 1776، والذي أقر باستقلالهم عن بريطانيا العظمى وتشكيل حكومة اتحادية. هزمت الولايات المتمردة بريطانيا العظمى في الحرب الثورية الأمريكية، وهي أول حرب استعمارية ناجحة تحصل على الاستقلال اعتمدت اتفاقية فيلادلفيا الدستور الأميركي الحالي في السابع عشر من سبتمبر عام 1787؛ وتم التصديق عليه في العام التالي مما جعل تلك الولايات جزءاً من جمهورية واحدة لها حكومة مركزية قوية. كما تم التصديق على وثيقة الحقوق في عام 1791، وتضم عشرة تعديلات دستورية لتضمن الكثير من الحقوق المدنية الأساسية والحريات.في القرن التاسع عشر، حصلت الولايات المتحدة على أراض من فرنسا، وأسبانيا، والمملكة المتحدة، والمكسيك، وروسيا، كما ضمت إليها جمهورية تكساس وهاواي. أدت النزاعات بين منطقة الجنوب الزراعية ومنطقة الشمال الصناعية حول حقوق الولايات والتوسع في تجارة الرقيق إلى نشوب الحرب الأهلية الأمريكية في ستينات القرن التاسع عشر. منع انتصار المنطقة الشمالية حدوث انقسام في البلاد، مما أدى إلى نهاية العبودية القانونية في الولايات المتحدة. أصبح الاقتصاد الوطني أضخم اقتصاد في العالم بحلول عام 1870. وأكدت الحرب الأمريكية الإسبانية والحرب العالمية الأولى على القوة العسكرية للبلاد. وفي عام 1945، خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية لتكون أول دولة تمتلك أسلحة نووية، وعضوا دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعضواً مؤسساً في منظمة حلف شمال الأطلسي. كما أصبحت الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. يبلغ مقدار ما تنفقه الولايات المتحدة على القوات الأمريكية حوالي 50 في المائة من الإنفاق العسكري العالمي، كما تعد قوة اقتصادية وسياسية وثقافية عالمية. [1]

المطلب الثاني:أسماء الرؤساء و مدة حكمهم

فترة الحكم	إسم الرئيس	الرتبة
1789. 1797	جورج واشنطن	1
1797. 1801	جون آدامز	2
1801. 1809	توماس جيفرسون	3
1809. 1817	جيمس ماديسون	4
1817. 1825	جيمس مونرو	5
1825. 1829	جون كوينسي آدامز	6
1829. 1837	أندرو جاكسون	7

[1] الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki/الولايات المتحدة الأمريكية 2016/04/09 على الساعة 22:00

1837. 1841	مارتن فان بيورين	8
1841	ويليام هنري هاريسون	9
1841. 1845	جون تايلر	10
1845. 1849	جيمس بوك	11
1849. 1850	زكاري تايلور	12
1850. 1853	ميلارد فيلمور	13
1853. 1857	فرانكلين بيرس	14
1857. 1861	جيمس بيوكانان	15
1861. 1865	ابراهام لينكولن	16
1865. 1869	أندرو جونسون	17
1869. 1877	يوليسيس جرانت	18
1869. 1877	رذرفورد هايز	19
1881	جيمس جارفيلد	20
1881. 1885	تشستر آرثر	21
1885. 1889	جروفر كليفلاند	22
1889. 1893	بنجامين هاريسون	23
1893. 1897	جروفر كليفلاند	24
1897. 1901	ويليام مكينلي	25
1901. 1909	ثيودور روزفلت	26
1909. 1913	ويليام هوارد تافت	27
1909. 1913	وودرو ويلسون	28
1921. 1923	وارن هاردنج	29
1923. 1929	كالفين كوليدج	30
1929. 1933	هربرت هوفر	31
1933. 1945	فرانكلين روزفلت	32
1945. 1953	هاري ترومان	33
1953. 1961	دوايت أيزنهاور	34
1961. 1963	جون كيندي	35
1963. 1969	ليندون جونسون	36
1969. 1974	ريتشارد نيكسون	37

1974 .1977	جيرالد فورد	38
1977 .1980	جيمي كارتر	39
1980 .1988	رونالد ريغان	40
1988 .1994	جورج بوش	41
1994 .2001	بيل كلينتون	42
2001 .2009	جورج دبليو بوش	43
2009 – حتى اليوم	باراك أوباما	44[1]

يحكم الولايات المتحدة منذ زمن بعيد نظام الحزبين في أغلب الأحيان. تدار الانتخابات التمهيدية من قبل الدولة لاختيار المرشحين للانتخابات العامة التالية. منذ الانتخابات العامة التي جرت في 1856، أصبح كل من الديمقراطي الذي تأسس في عام 1824، الجمهوري الذي تأسس في عام 1854 الحزبان الرئيسيان. منذ الحرب الأهلية، يعد روزفلت هو المرشح الوحيد من حزب ثالث (الحزب التقدمي) والذي فاز بعشرين بالمئة من الأصوات الشعبية..يعتبر الحزب الجمهوري حزباً من يمين الوسط أو "محافظاً"، بينما يعتبر الحزب الديمقراطي حزباً من يسار الوسط أو "ليبرالياً" طبقاً السياسية الأمريكية. تعد ولايات الشمال الشرقي والساحل الغربي وبعض ولايات منطقة البحيرات الكبرى "ولايات زرقاء" أو ليبرالية نسبياً. بينما "الولايات الحمراء" فتتركز في الجنوب وأجزاء من السهول العظمى وجبال روكي وهي من التيار المحافظ نسبياً.يعد الديمقراطي باراك أوباما الفائز بانتخابات الرئاسة لعام 2008الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة وأول رئيس أمريكي من أصل أفريقي، حيث كان جميع الرؤساء السابقين من أصول أوروبية خالصة. شهدت انتخابات عام 2008 تعزيز قوة الحزب الديمقراطي على كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. أدت انتخابات التجديد النصفية عام 2010 إلى سيطرة جمهورية على مجلس النواب وتقدم في مجلس الشيوخ حيث حافظ الديمقراطيون على سيطرتهم. يضم الكونغرس الأمريكي الحالي وهو رقم 112 في تاريخ البلاد 51عضواً من الديمقراطيين في مجلس الشيوخ واثنان من المستقلين الداعمين لهم، و 47 من الجمهوريين. أما مجلس النواب فيضم 242 من الجمهوريين و193 من الديمقراطيين. هناك 29 حاكم ولاية جمهوري و 20 ديمقراطيين ومستقل وحيد.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي.

[1] الموسوعة الحرة، الموقع نفسه.

يرى بعض المحللين أن هناك صعود ملحوظ لمستويات التهديدات العابرة للحدود في العالم، على غرار الهجرة الغير شرعية والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. ومن أهم المناطق التي تمسها هذه التهديدات في الفترة الحالية هي المنطقة المغاربية. ظهرت فيها العديد من الإشكاليات الأمنية والتي سيتم التطرق إلى أهمها:

الفرع الأول: قضية الهجرة غير الشرعية.

أصبح المغرب العربي منطقة استقبال وعبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى، حيث أشار الإعلام الفرنسي في ديسمبر 2006؛ إلى أن ما يقارب 100.000 إفريقي من هذه المنطقة قد هاجروا إلى الجزائر وموريتانيا كما يفوق عددهم المليون في ليبيا إضافة إلى عدة آلاف في كل من تونس والمغرب الأقصى. فشبكات الهجرة غير الشرعية ترتكز في التنقل على المناطق الصحراوية الواسعة إذ يكون فيها غالبا منافذ غير مراقبة مناسبة للعبور تحديدا الصحراء الجزائرية والليبية. بدأت الدول المغاربية في تطوير قوانين تنظيم الهجرة، والحصول على التأشيرات والإقامة وذلك لمحاربة الهجرة غير شرعية حيث قامت المملكة المغربية بتطوير قانون يتعلق بتنظيم الهجرة في نوفمبر2003؛ أما الجزائر وضعت في جوان 2008 إجراءات أكثر صرامة من السابق فيما يتعلق باستقبال الأجانب وإمكانية البقاء في البلاد، أي شروط الحصول على الإقامة. كما قامت الجزائر بوضع قانون يجرم مغادرة أراضي البلاد بشكل غير شرعي في مارس 2009، لكن المعدل المنخفض للتعاون والتنسيق بين الدول المغاربية زاد من صعوبة إيجاد طرق وأساليب فعالة في مواجهة التجارة والهجرة غير الشرعيتين[1]؛ و تجدر الإشارة إلى تكرار حوادث مرور المهاجرين من الصحراء الإفريقية عبر الحدود الجزائرية نحو المغرب متجهين إلى وجدة. حيث يتم القبض عليهم من طرف قوات الأمن المغربية وإعادتهم إلى الجزائر لتقوم الجزائر بدورها بدمجهم للخروج من البلاد، حيث يعيدون المحاولة ويدخلون الجزائر متجهين إلى المغرب.[2]

الفرع الثاني: الإرهاب.

[1] مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره في المنطقة المغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2011-2012، ص42

[2] – مريم براهيمي، مرجع سابق ص-43.

وهي القضية التي سيتم التركيز عليها بشكل معمق باعتبارها قضية قد جلبت اهتمام السياسيين والعسكريين والباحثين الدوليين على حد سواء.

إن ظاهرة الإرهاب لا تعني المنطقة المغاربية فقط أو الساحلية وحدها، إذ تعتبر تحديا أمنيا مشتركا بين الإقليمين خاصة مع تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة وتحالفه مع جماعات إرهابية أخرى فيها على غرار: الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، التي أعلنت انضمامها للقاعدة وغيرت اسمها لتصبح: "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

بدأ تنظيم القاعدة في اختراق القارة السمراء مع بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال الدعوة إلى دعم الدولة الإسلامية في السودان ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال القادمة من إقليم أوغادينو التي شاركت في قتال قوات **المارينز** خلال نفس الفترة إلى غاية تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي بكينيا ودار السلام في تنزانيا سنة 1998.

بالنسبة للإرهاب المحلي فتعتبر الحالة الجزائرية أهم مثال على ذلك من خلال الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد في فترة التسعينيات بعد توقيف المسار الانتخابي حيث استمرت إلى غاية قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية تراجعت الأعمال الإرهابية مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرار نسبيا طوال هذه الفترة لكن سرعان ما عادت الجماعات الإرهابية في الجزائر إلى النشاط والمقصود هنا الجماعة السلفية للدعوة والقتال[1] حيث قامت هذه الأخيرة بتحويل نطاق عملها نحو المناطق الصحراوية التي كانت تنعم بأمن نسبي خلال أزمة، لتشمل دول أخرى في منطقة الساحل والصحراء والمصالح الغربية هناك.

الفرع الثالث: الجريمة المنظمة.

[1] – شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010، ص81.

إن صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر فقط على الإرهاب فهناك في المقابل تحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول والأفراد في المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية في مجملها فالتجارة غير الشرعية للمخذرات والأسلحة مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود وآثاره السلبية على الاقتصاديات المحلية بالنسبة للمخذرات فتعد نسبة 27% من المخذرات التي صودرت في أوربا مصدرها إفريقي أي ما يقدر بـ 1.8 مليار دولار ويعتبر تزايد نسبة تجارة المخذرات في المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على نشاط منظمات التهريب التي تستغل الفساد وضعف رقابة الدول لتمرير كميات الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوربا وحتى الشرق الأوسط.[1]

الفرع الرابع: القضية التارقية.

تعود جذور قضية الطوارق إلى الاستعمار الفرنسي وينقسم الدارسون لهذه القضية إلى ثلاث اتجاهات: اتجاه يعتبرها قضية سياسية وظفتها الأنظمة لأغراضها الخاصة ويمثل مانو دياك هذا الاتجاه من خلال مؤلفه الطوارق: المأساة. أما الاتجاه الثاني فيعتبرها قضية إثنية مثل باقي القضايا الإثنية في القارة الإفريقية والتي تتفجر لعدة أسباب أهمها الفقر مسألة العدالة الاجتماعية وأهم الباحثين في هذا التوجه نجد أندري سال يفون من خلال كتابه النيجر. أما الاتجاه الثالث فقد حاول التوفيق بين العوامل الإثنية والسياسية والبيئية منطلقا من قضية التصحر والجفاف الذي ضرب المنطقة إذ يرتكز فيها تواجد قبائل الطوارق من خلال الكتاب الذي ألفه كل من فارما مايقا ومحمد تيسا حول كيف أن التصحر قد أثر بشكل سلبي على المجتمع التارقي.

خلال الاستعمار الفرنسي واجه الطوارق الاستعمار وفي سنة 1957 نالت المناطق التي يرتكزون فيها الحكم الذاتي والذي شمل المناطق الصحراوية التي تمتد من الجنوب الجزائري إلى مالي وتشاد والنيجر وهي مناطق غنية بالموارد الأولية حدث أول تمرد للطوارق بقيادة إنتصار كال زعيم استقلالي الطوارق على الأراضي المالية بين سنوات 1959 إلى 1964 حيث تم التدخل العسكري لإيقافه في منطقة إدغ إفوراس وتدخلت كل من الجزائر والنيجر لفض النزاع.

إن عودة تمرد القبائل كانت بسبب الظروف المناخية الصعبة أيضا وهجرة عدد كبير من الطوارق نحو ليبيا حيث تلقوا تدريبا عسكريا من طرف النظام الليبي زيادة على تأثرهم الإيديولوجي المنطلق من مقومات اللغة والحضارة العربية والذي يختلف عن ثقافة سكان في منطقة الصحراء الإفريقية. في سنة 1987 عقد مؤتمر

[1] – شاكر ظريف، مرجع سابق، ص85.

لتوحيد جهود الطوارق في مالي والنيجر وعودة اللاجئين الطوارق خاصة من الجزائر حيث قررت إرجاعهم سنة 1990 في شهر جانفي حيث استقبلت ما يقارب 20000 إلى 25000 لاجئ تارقي بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد في تلك الفترة.

تدخلت الجزائر وليبيا والسنغال لمحاولة حل النزاع والإشراف على توقيع اتفاقيات السلام على غرار اتفاق تمنراست سنة 1991 لكن النزاع سبب بعض المشاكل الدبلوماسية بين دول المنطقة كما حدث بين الجزائر وكل من ليبيا وفرنسا حيث رأت الجزائر أنهما تؤثران على الطوارق لإحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية وانعكس ذلك بتغيب الجزائر على قمة طرابلس لسنة 1997 تجددت مشاكل الطوارق لنفس السبب وهو الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي انعكست بأزمة غذائية التي ضربت المنطقة سنة 2005 وتدخل عدة أطراف في القضية. وفي أوت 2007 أعلنت الحكومة النيجيرية إعادة التفاوض حول سعر اليورانيوم لكن ونظرا للغموض الذي ساد إجراءات التفاوض حول سعره ومناطق استغلاله من طرف الشركات الغربية وعلى رأسها الشركة الفرنسية "افيرا" حيث أعلنت السلطة النيجيرية أن مناطق الاستخراج والتي تقع في إقليم الطوارق ستستفيد من 15% من الأرباح وهو ما أثار حركة النيجر من أجل العدالة التي طالبت بنصف نسبة الأرباح. أما في مالي فكانت الأحداث باندلاع رابع تمرد للطوارق في البلاد في ماي 2006. بعد الهجوم العسكري من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير والذي جاء ردا على تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي المالي للتواجد على الأراضي المالية الشمالية أين يتواجد الطوارق[1]، حيث تم تبرير ذلك على أنه تحرك عسكري في إطلاق الحرب على الإرهاب.

لا تزال قضية الطوارق في حالة توتر وستتم الإشارة إلى أنه كانت هناك منافسة بين كل من النظامين الجزائري والليبي السابق بقيادة معمر القذافي للتأثير على الطوارق في المنطقة حيث أن الجزائر تحاول الاعتماد عليهم في محاربة الجماعات الإرهابية في حين تعتبر ليبيا المنطقة منطقة نفوذ تاريخية بالنسبة لها في إطار سياستها الإفريقية.

الفرع الخامس: قضية الصحراء الغربية.

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أهم قضايا التحرر التي لم تجد حلا حاسما لدخولها في إطار إستراتيجيات مختلفة ترتكز على مصالح القوى المؤثرة فيها، وخرجت من إطارها الإقليمي لعدم تمكن منظمة

[1] – شاكر ظريف، مرجع سابق، ص58.

الوحدة الإفريقية سابقا من حلها، مما جعل المجموعة الإفريقية تطرح القضية على منظمة الأمم المتحدة التي ساهمت بشكل نسبي ببعض القرارات لصالح القضية حيث أكدت محكمة العدل الدولية على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال كذا الاعتراف الدولي بجبهة البوليساريو كحركة تحرر[1].

تعود جذور القضية الصحراوية إلى الاستعمار الأوربي تحديدا الإسباني حيث كانت هناك منافسة إسبانية برتغالية حول المناطق الصحراوية والوصول إلى منجم الذهب السوداني عبرها لينتهي التنافس بإتفاقية بروديسا التي منح البرتغال فيها الحق لإسبانيا للهيمنة على الأراضي الصحراوية[2]. في منتصف القرن التاسع عشر، استولت فرنسا على تمبكتو(المالي)و حيث تصادمت مع الصحراويين دامت حربها معهم أكثر من ربع قرن فجاء مؤتمر برلين الذي وضع تقسيمات أخذت من وراءها إسبانيا الساقية الحمراء ووادي الذهب لكن رغم تواجدها في المنطقة إلا أنها لم تتمكن من احتلال الصحراء الغربية بشكل فعلي إلا سنة 1934 وذلك باحتلال مدينة السمارة بعد تحالف تم بين إسبانيا، فرنسا والمغرب.

بدأت إسبانيا في منتصف الستينات بتطبيق القوانين الاسبانية على المنطقة وببناء الهياكل القاعدية للاستغلال الأمثل لثرواتها وتوطين الإسبان فيها وأعلنت مدينة العيون عاصمة للإقليم تدخلت الأمم المتحدة من خلال تصفية الاستعمار من الإقليم وتزايدت مطالب كل من موريتانيا والمغرب الأقصى في الإقليم استمرت اسبانيا بالمماطلة إلى غاية توقيع اتفاق مدريد الثلاثي في 14 نوفمبر 1975 والذي بمقتضاه تم تقسيم الصحراء الغربية على البلدين وانسحبت بذلك القوات الاسبانية نهائيا يوم 26 فيفري 1976، لتدخل المنطقة في صراع مع كل من موريتانيا والمغرب لكن اضطرت موريتانيا إلى الانسحاب من الصراع بسبب التوتر السياسي الداخلي معلنة ذلك سنة 1979.تعود المطالب المغربية بالأراضي الصحراوية إلى سنة 1955، وتحديدا مع صدور الكتاب الأبيض لحزب الاستقلال في شهر نوفمبر والذي يتحدث على الحقوق التاريخية في بلاد شنقيط موريتانيا حاليا ومدينتي بشار وتندوف الجزائريتين وجزء من مالي والسنغال كذا المجموعة الموريتانية بأكملها وإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب والمناطق التي تحتلها إسبانيا سبتة ومليلية وطرفاية وايفني حيث صرح زعيم الحزب "علال الفاسي" وقتها قائلا: "مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة والصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية المغربية لم تنزع عنها الوصاية فاستقلالنا يبقى مبتورا واجبنا الأول هو متابعة

[1] – إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية، الجزائر، دار هومة، 2010، ص 255.

[2] – مريم براهيمي، مرجع سابق، ص49.

العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها" كذا يعد تصريح محمد الخامس في 25 فيفري 1958 بتمسك المغرب بالصحراء الغربية مهما في تلك الفترة.

تعتبر الصحراء الغربية تابعة للمغرب من خلال الدستور المغربي ففي المادة الرابعة من الدستور المغربي لسنة 1961 يتم التأكيد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية كذا في المادة 19 من الدستور المغربي الصادر في 10 مارس 1972 تم التكلم على جذور التاريخية لكن وبسبب الظروف الدولية تخلى المغرب عن طموح إمبراطورية المغرب الكبير واكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية حيث أن المواجهات مع الجزائر فيما يسمى بحرب الرمال لعام 1963 والتي جاء بعدها التوقيع على معاهدة الدار البيضاء سنة 1970 منهيا بها المغرب أطماعه في موريتانيا حيث اعترف بها سنة 1969.

بقيت مسألة النزاع على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية لفترة لكن بعد اعتراف المنظمة بالجمهورية الصحراوية وانسحاب المغرب منها احتجاجا على ذلك تم نقل الملف إلى الأمم المتحدة بعد تدرجه من مخطط التسوية الأممية إلى إدارة عمليات المينيرسو ثم إلى اتفاق هيوستن سنة 1997 وبعد ذلك إشراف المندوب الأممي جيمس بيكر على ملف القضية[1].

تعقدت قضية الصحراء الغربية أكثر بسبب تشبث الطرف المغربي بها، وظهور جبهة البوليساريو كان هناك ثلاث حلول متاحة أما الأمم المتحدة وخيار الاستفتاء خيار الحكم الذاتي أو اتفاق الإطار الذي ظهر بشكل واضح في لقاء برلين سنة 2000 لكن لقي معارضة من طرف الجزائر وجبهة البوليساريو وخيار التقسيم الذي يشير المغرب أن الجزائر وراءه، خيار انسحاب الأمم المتحدة وهو خيار خطير على المنطقة المغاربية ككل، لأن بذلك سوف يقوم المغرب بضم الصحراء الغربية بالقوة[2] وهو ما سيثير الصراع واحتمال تجدد النزاعات الحدودية بين دول المنطقة.

اثر زيارة بان كي مون الامين العام للامم المتحدة يوم 05مارس 2016 صرح ان المغرب لم يستقبله لانه اراد ان يتم ذلك في العيون المحتلة وهو الشيئ الذي لم تقبله الامم المتحدة والتى لا تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية ،اوضح بان كي مون علانية وصراحة ان الاراضي الصحراوية هي "اراضي

[1] – مراد شحماط، المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية الحوار المتمدن، العدد 2452، 1نوفمبر 2008، أنظر الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=151994

[2] – إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص ص 244–247.

محتلة"والجدير بالذكر ان الصحراء الغربية مسجلة منذ سنة 1966 على قائمة الاقاليم اليرِ المستقلة المعنية بتطبيق لائحة 1514 الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة و التي تنصعلى منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وانجر عن هذا التصريح هجوم اعلامي سياسي واتهام الامين العام بخرجه عن الحياد وبهذا الامر لايكون المغرب في مواجة الامم المتحدة وحسب بل الاتحاد اللوروبي بعد الغاء القرار من طرف المحكمة العليا الاوروبية برفض تجذيذ الاتفاقية المتعلقة بالصيد البحري لشمولها الثروات في المنطقة الصحراوية و قبل ذلك الاتحاد الافريقي الذي لديه مواقف متقدمة مؤيدة للقضية الصحراوية والهدف الاساسي لزيارته هو تسوية النزاع الذي دام اكثر من 40 سنة بحيث صرح"انا في المنطقة لاجراء مباحثات حول الوضع في الصحراء الغربية وآمل في اعطاء الدفع الى المفاوضات الهادفة الى تسوية هذه النزاعات القديمة ودفع المحادثات بما بمكن اللاجئن من العودة الى ذويهم في الصحراء الغربية في اسرع وقت ممكن"[1]كلما حاولت الأمم المتحدة الوصول إلى تسوية النزاع تتدخل عوامل تعيدها إلى نقطة البداية وعليه يبقى الاستفتاء مهما بالنسبة للقضية حيث هناك احتمال انضمام الصحراء الغربية إلى المغرب لكن يعد ضعيفا بسبب الحضور الصحراوي المهم ومطالب الاستقلال التي يعلنونها واحتمال أن يتم الاعتراف باستقلالها وهذا الاحتمال يرتكز بالأساس على الظروف الدولية الراهنة بالنسبة للاحتمال الثالث والمتمثل في تأجيل الاستفتاء وهذا أكثر الاحتمالات منطقية لكون هذا الاستفتاء يؤجل منذ الاستعمار الإسباني وتعتبر إستراتيجية التأجيل ناجحة على المدى القريب.[2]

[1] امال مرابطي والاستاذ ولد صديق ميلودابن امحمد" المغرب يخوض حملة خاسرة ضد الشرعية الدولية "جريدة الشعب العدد 16981بتاريخ16 مارس 2016

[2] – نفس المرجع ، ص ص 258–259.

الفصل الثالث:

معالم السياسة الأمنية الأمريكية تجاه منطقة

إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى المغرب العربي أنه منطقة حيوية لمصالحها وتكمن أهميته في كونه يقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية الأمريكية فهذه المنطقة تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة الدولية ينطوي الاهتمام الأمريكي بالمنطقة على عدة ملفات أمنية واقتصادية والملف الأمني تجسده التقارير التي تصنف منطقة الصحراء الكبرى على أنها بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في إفريقيا وخاصة المغرب العربي.

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية المغاربية منذ استقلال أمريكا.

المطلب الأول: العلاقة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ سنة 1783.

يرجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى ما بعد استقلال أمريكا سنة 1783، إذ أن سلاطين المغرب الأقصى كانوا أول من اعترفوا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وأول من بكروا في إقامة علاقات دبلوماسية معها؛ حيث دفعت قوة دول المنطقة في البحر الأبيض المتوسط آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول وبشكل خاص مع الجزائر التي كانت في تلك الفترة أقواها وأكبرها. وقد هدفت الولايات الأمريكية من خلال هذه الاتفاقية إلى الحصول على الحماية البحرية لسفنها التجارية من عمليات القرصنة.[1] وقد حاول البريطانيون والفرنسيون منع ذلك نظرا لاعتقادهم السائد أن منطقة المغرب العربي حكرا على الأوربيين، بسبب الجوار والعلاقات المتميزة مع حكام الدول المغاربية. وفي سنة **1786** أرسلت الحكومة الفرنسية تعليمة إلى القنصل الفرنسي بالجزائر طالبة منه الاعتراض بكافة الوسائل المطامع الأمريكية، غير أن ذلك لم يمنع واشنطن من فتح أول قنصلية لها في المغرب الأقصى تحديدا بطنجة سنة **1791** . وثم دعمت تواجدها في البحر الأبيض المتوسط بإرسالها أول سفينة حربية أمريكية سنة **1794** لاستعراض قواتها؛ ونتيجة للضغوط الأمريكية وتواجدها البحري في المتوسط[2]، وقع باي تونس على معاهدة تجارية مع أمريكا تعهد فيها بحماية الرعايا الأمريكيين وكذا فتح تونس أسواقها أما المنتجات الأمريكية، وفي المقابل تتولى واشنطن تسليح وحدات الجيش التونسي مجانا. وقد توالت الضغوطات الأمريكية على كل من الجزائر وليبيا إلى أن توصلت إلى توقيع اتفاقيات معهما مماثلة لتلك التي أبرمتها مع تونس. والجدير بالإشارة إلى أن ليبيا حاولت الوقوف ضد المطامع الأمريكية بكل ما لديها من وسائل، ولكنها جوبهت بإرسال أسطول عسكري من فرجينيا

[1] – الحاج إسماعيل زرقون،،"المغرب العربي والصراع الدولي" مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، سنة 2010، ص239.

[2] – أعجال محمد الأمين أعجال، إستراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع تنظيمات 2006–2007، ص220.

سنة **1803** قام بحصار السواحل الليبية انتهى باستسلام هذه الأخيرة وتوقيع وثيقة سلام مع أمريكا سنة **1805**.[1]

فحسب الرؤية الأمريكية أن الدور الأعظم لها هو استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة؛ التي تعتبرها منطقة إستراتيجية واقتصادية وسياسية. حيث يرى الأمريكيون أن المنطقة المغاربية بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم لا تحت مراقبة قوة معادية لهم، وذلك لاعتبار:

– المنطقة من أهم خطوط المواصلات البحرية والجوية حيث أنها الطريق والممر لأهم سلعه إستراتيجية وهي النفط .

– منطقة المغرب العربي سوق واعدة لبيع وترويج السلع الأمريكية، كما أنها خزان للبترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية.[2]

ولهذه الاعتبارات انتهجت الولايات الأمريكية عدة سياسات اتجاه المغرب العربي طبقا لما تقتضيه الظروف السياسية والإستراتيجية على الساحة الدولية، ويمكن حصرها في ثلاث سياسات: سياسة عدم التدخل في أول الأمر ثم سياسة دعم حركات التحرر فسياسة ملء الفراغ والهيمنة. إلا أن موجة الاستعمار الأوربي التي عرفتها دول المنطقة في القرن 19، وتميز الموقف الأمريكي بالحياد وفقا لسياسة العزلة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك منتهجة سياسة عدم التدخل أو ما يسمى بمبدأ مورنو 1820 بهدف إبعاد الأوربيين عنها ما جعلتها البداية الفعلية للتاريخ الحديث للعلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي.[3]كما أنها لم تقاوم ولم تمانع الاستعمار الأوربي في العالم العربي ومنه في منطقة المغرب العربي بل أيدته بطريقة غير مباشرة من خلال صمتها تجاه مقررات مؤتمر برلين **1884–1885** والقاضي بتقسيم إفريقيا والعالم العربي بين القوى الاستعمارية الأوربية[4]. ومن هنا نرى أن أمريكا انتهجت سياسة مزدوجة الأولى تتمثل في ممانعة التدخل الأوربي في القارة الأمريكية والثانية تتمثل في عدم معارضة التدخل الأوروبي في القارة الأفريقية والآسيوية.وعندما أنهت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على القارة الأمريكية، أدركت أن القوى الأوربية قد فرضت سيطرتها على

[1] – أعجال محمد الأمين أعجال، مرجع سابق، ص220.

[2] – الحاج إسماعيل زرقون، مرجع سابق، ص240.

[3] – إسماعيل زرقون، مرجع سابق، ص240

[4] – حميدي عبد الرحمان، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، عدد 144، أفريل 2001، ص192.

آسيا وإفريقيا، مما دفع بها لمشاركة الاستعمار الأوربي ومنافسته ومن ثم استخلافه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى؛ والذي تمثل في مذهب **ولسون** والداعي إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا الأخير فسر سياسيا بأنه دعوة أمريكية إلى التحرر من الاستعمار. ومع الحرب العالمية الثانية أدركت أمريكا أن للمغرب العربي أهمية إستراتيجية عندما استعملته كقاعدة انطلاق في تحرير أوربا؛ وأن المغرب العربي هو أرض المعركة. من خلاله ليتحدد مصير أوربا والحوض المتوسط.

وبناءا على هذا الإدراك الاستراتيجي ومنذ إنزال العسكري في المنطقة من خلال بناء قواعد لها في المغرب وليبيا وتونس وهي تسعى الآن لبناء قاعدة عسكرية في الصحراء الجزائرية، بحجة تسهيل الرقابة على الجماعات الإرهابية[1]. وبعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في سنوات الخمسينات تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي؛ وبعد خروج القوى الاستعمارية من القارة الإفريقية اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة وهي ملء الفراغ والهيمنة، وهي سياسة أطلقها **إيزنهاور** سنة 1957 والتي مفادها أنه إذ لم يكن الأمريكيون متواجدون في المنطقة ما، فسيوجد هناك فراغ لن يتأخر خصومهم عن ملئه على حسابهم.[2] وحسب هذا المفهوم فلا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتواجد دول مستقلة في تحديد مصالحها بدون مراعاة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول.ومن هذا المنطلق بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع مبدأ الاستقلال السياسي لدول المنطقة بدون إحراج الحلفاء الغربيين بل وعملت على تتمة الشروط الضرورية لإقامة علاقات جديدة بين دول المغرب العربي وأمريكا بعد الاستقلال.

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية المغاربية خلال الحرب الباردة.

يؤكد المسح التاريخي أن دول المغرب العربي انقسمت بين معسكرين: المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي. فتونس والمغرب قد انضمتا إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أما الجزائر وليبيا انضمتا إلى المعسكر الاشتراكي إلى غاية انهياره. وقد احترمت الولايات المتحدة الأمريكية في الأساس المراكز الكبرى لقسمة مناطق النفوذ[3]. ولم تكن المنطقة المغاربية منطقة حيوية بنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من موقعها الاستراتيجي المتميز ويرجع ذلك بالأساس إلى منطقة المغرب العربي

[1] – أعجال محمد الامين أعجال، مرجع سابق، ص 223.

[2] – أعجال محمد الامين أعجال، مرجع سابق، ص 223.

[3] – سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب الباردة الجديدة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003، ص ص 165–167.

هي منطقة نفوذ أوربية من جهة؛ كما أن الجزائر وليبيا كانت لها علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. كذلك فإن المجال المتوسطي كان يتمتع بالاهتمام الأكبر في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية على حساب المغرب العربي.*

ذلك أن احتمالات الخطر الآتي من المغرب العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة جدا نظرا لما خلقته الحتمية الجغرافية من تباعد بين المنطقتين وعدم قدرة دول المغرب العربي على تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عسكري مباشر هذا من جهة أما من الناحية الحسابات الإستراتيجية فالمغرب العربي كذلك بعيدا عن المراكز الحيوية في الإستراتيجية الأمريكية كالخليج من الشرق الأوسط إلى آخره من جهة أخرى يمكن تفسير ضعف الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي خلال الحرب الباردة في ضوء إستراتيجية تقسيم الأدوار بين المعسكر الرأسمالي في محاصرة المد الشيوعي حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أناطت هذا الدور في منطقة المغرب العربي لفرنسا على أساس أنها حليف ليبرالي من جهة ولها روابط تاريخية استعمارية مع دول المغرب العربي من جهة أخرى.[1]

كما أن الرهانات الاقتصادية وبالأخص في شقها الطاقوي كان لها دور مؤثر في ضعف الاهتمام الاستراتيجي في منطقة المغرب العربي ذلك أن الاكتشافات البترولية خلال تلك المرحلة لم تكن مغرية بالنسبة للمستثمرين الأمريكيين من جهة كما أن فرنسا كانت تستحوذ على نسبة كبيرة من عقود التنقيب والاستثمار في مجال الطاقة في المغرب العربي من جهة أخرى.وعليه تأكد الاهتمام الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي بصفة معلنة مع اكتشافات البترولية الهامة في الجزائر سنوات 1995-1996-1997.[2]

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

• وذلك لكون المتوسط رواق استراتيجي عظيم بالنسبة للمصادر الطاقوية الأمريكية الآتية من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كما أنها مجال أساسي للقوة البحرية الأمريكية، حيث تسعى دائما للتأكيد حضورها العسكري والدبلوماسي في المتوسط خاصة بعد أحداث 2001/09/11. وظهور رهانات جديدة في منطقة لم تكن ضمن أولويات الإستراتيجية الأمريكية والمتمثلة في الجماعات الإرهابية التي تنشط في المغرب العربي والساحل الإفريقي وإعلان عدائها للولايات المتحدة الأمريكية.

[1] – Yahia H. Zoubir, The Maghreb states and the united states of American after09/11/2001 problematic relationshipنقلا عن الموقع : www.aemba.com.cn/en/faculty/view/38

[2] – إسماعيل بوالروايح، الأبعاد الإستراتيجية لسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس 2001-2008: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إستراتيجية ومستقبليات، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص60.

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت عوامل سياسية إقليمية جديدة إستراتيجية تمثلت في الرهان على التجمعات التجارية الإقليمية وتشجيع الليبرالية الاقتصادية وقد بدأ المسؤولون الأمريكيون منذ مطلع التسعينات يولون الأهمية خاصة لمنطقة المغرب العربي في سياق مشروع اندماجي الإقليمي يسمح بإقامة سوق مغاربية تستقطب اهتمام رجال الأعمال والمستثمرين الأمريكيين وجاء هذا المنظور الأمريكي الجديد لهذه المنطقة منسجما مع التحولات الدولية بمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تراجع فيها محرك العامل الإيديولوجي لحساب عوامل التنافس الاقتصادي على الأسواق التجارية العالمية والإقليمية لاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والمجموعات الآسيوية وما تمثله الشركات وأصحاب رؤوس الأموال للضغط على صناع القرار الأمريكي وتأثيرها على التوجه السياسي الأمريكي الجديد في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة[1] والذي لم يشهد نشاطا سريعا حيث ساهمت الأزمة الجزائرية منذ مطلع التسعينيات في تعطل انطلاقة لتكتفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية نهاية التسعينيات بإدارة الوضع في المنطقة من خلال الحرص على تحجيم آثار هذه الأزمة إقليميا وحماية كل من تونس والمغرب من التجربة الجزائرية لاسيما فيما يتعلق بإدارة ملف التعامل مع الإسلاميين الذي كان فيه الأمريكيون صارمين فيما يتعلق بجيران الجزائر تونس والمغرب باعتبارهما حليفين تقليدين لا يمكن المغامرة باستقرارهما السياسي على حمايتهما إضافة إلى جنوب أوربا من آثار هذه الأزمة. معتبرة أن أي إخلال باستقرار منطقة شمال إفريقيا سيؤدي إلى تدفق الهجرة نحوشمال أوربا ويصعب بذلك مهمة إدارة الآثار الاقتصادية والأمنية والإنسانية على هذه الدول. في ظل هذه المعادلة السياسية قام المنظور الأمريكي بتشجيع نظام تونس لمواجهة معارضتها الإسلامية دون إحراجه في ملف ضوابط احترام حقوق الإنسان؛ وكذا دعم الموقع السياسي للمغرب في ملف الصحراء الغربية من خلال تعطيل مسار السلام الأممي الخاص بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي. وفي ظل هذا الموقف حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التخلي عن الجزائر لاسيما منذ منتصف التسعينيات مع إدارة الوضع في المنطقة المغرب العربي باكتفاء بتسيير الأمر وهو ما كان يعكس لدى الأمريكيين والفرنسيين على حد سواء صعوبة الواقع انتهاج "**سياسة المغاربية**" منسجمة بحكم التناقضات المحلية والإقليمية في المنطقة.[2] وتميز المنظور الأمريكي إزاء منطقة شمال إفريقيا مع بداية التسعينيات بانتهاج المقاربة الشراكة الاقتصادية مع استثناء ليبيا من أي مشروع في المنطقة وقد حاول الأمريكيون منذ بداية التسعينيات الحد من موجة العداء لأمريكا في الأوساط الشعبية والرأي العام العربي بعد

[1] – عامر هشام عواد، دور المؤسسة الراسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص231.

[2] - Yahia H. Zoubir الموقع نفسه.

الحرب على العراق (1990-1991)[1] وأصبحت القوة العالمية الأولى في العالم بدون منازع. في ظل هذا الوضع بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تقتنع بضرورة استدراك تجاهلها لمنطقة المغرب العربي خلال طيلة الحرب الباردة بحكم التراضي الاستراتيجي الذي كان سائدا مع فرنسا في تلك الفترة بمنحها الدور النيابي في المنطقة حيث شرعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1998 مع بروز مؤشرات بداية الانفراج في الأزمة الداخلية الجزائرية في رسم سياسة إقليمية مناسبة في منطقة المغرب العربي تقوم على الشراكة الاقتصادية لتوفير شروط الاستقرار والرفاهية الاقتصادية في المنطقة استجابة لمتطلبات إستراتيجية وقائمة من خطر الصعود الإسلامي من خلال:

- تشجيع الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الليبرالي نحو القطاع الخاص في دول المغرب العربي.
- وكذا انفراج البيئة السياسية محليا.
- الانفتاح الديمقراطي في سياسة الحكم.
- إقليميا تشجيع انفراج العلاقات المغاربية عامة والعلاقات بين الجزائر والمغرب من خلال تسوية نزاع الصحراء الغربية من جهة أخرى.

ويعتقد الأمريكيون أن أسواق دول المغرب العربي منفردة ليست في مستوى متطلبات إثارة اهتمام المستثمرين الأمريكيين مما يتطلب اندماجها في سوق الإقليمية واحدة وموسعة وسيعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا معا وهو ما يتطلب تغيير البيئة الاقتصادية وقد يتجسد هذا المنظور في إطلاق مبادرة الشراكة الاقتصادية الأمريكية في شمال إفريقيا المعروفة بمبادرة "إيزنستات" في جوان 1998 بتونس[2] وكان الهدف منها بتشجيع الاستثمار من خلال توفير شروط الإصلاحات الاقتصادية السياسية في المنطقة وبلوغ هدف إقامة منطقة للتبادل الحر 2005 بالنسبة للأمريكيين في 2010 للأوربيين مما شجع دول المغرب العربي على إحياء إتحاد المغرب العربي في شقه الاقتصادي على الأقل كما حملت هذه المبادرة منظورا أمريكيا جديدا لنموذج وشكل اندماج المغاربي وقد حرص هذا المشروع على توفير الشروط السياسية لنجاحه من خلال تشجيع الانفراج في العلاقات الجزائرية المغاربية وحث الطرفين على فتح حدود بين البلدين لتتزامن بانطلاق مخطط جيمس بيكر لتسوية نزاع الصحراء الغربية ومن خلال انطلاق مبادرة " إيزنستات" أبدى الأمريكيون لأول مرة منذ

[1] – سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص78.

[2] – عبد الرزاق رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف، لبنان، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص ص 72-73.

عهد الحرب الباردة تحولهم عن المنظور الاستراتيجي التقليدي الذي كان يعتبر المغرب العربي "منطقة حيوية فرنسية" الذي تزامن مع الاكتشافات في حقول النفط الجزائرية بمشاركة فعالة ورائدة للشركات النفطية الأمريكية وعلى رأسها شركة أناداركو التي ظفرت بحصة كبيرة من هذه الاكتشافات الجديدة وقد حرص الأمريكيون في سياق هذه الإستراتيجية الجديدة إزار المغرب العربي في ترقية موقع الجزائر وعلى تأكيد وعلى نفي أطروحة بداية منافسة الأمريكيين للفرنسيين في معاقلهم المفضلة بالمغرب العربي مشددين على أن السوق المغاربية تكفي بالاستجابة للتطلعات الاستثمارية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وبوضع الخبير الأمريكي في شؤون المغاربية **ريتشارد باكر** أن إخفاقات فرنسا ليس لها علاقة بمعطيات النفوذ الأمريكي في المنطقة بقدر ما ظلت مرهونة بخلفيات العلاقة الاستعمارية لفرنسا بالمنطقة وبصعوبة التوفيق بين الخلافات السياسية المغاربية.

المطلب الرابع: العلاقات الأمريكية المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

عرفت الإستراتيجية الأمريكية تحولات جديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقد ساهمت هذه التحولات في تزايد الدور الاستراتيجي للمنطقة ودول المغرب العربي في مجال الشراكة الدولية في مكافحة الإرهاب في كل مناطق العالم حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شمال إفريقيا حزام طوق استراتيجي متقدم لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة

وكان لبروز هذا العامل الاستراتيجي الجديد دور كبير في تكريس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية دوليا وإقليميا تحت إطار القيادة الأمريكية للإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وحماية أمن الدولي.[1]

ومن خلال إعادة تعزيز دور حلف الأطلسي في مجال المتوسطي وكذا تعزيز العلاقات الأمنية والإستخباراتية في الإطار الثاني لمكافحة الإرهاب* مع الدول الشريكة منها دول المغرب العربي التي تحظى بتجربة كبيرة في هذا مجال وقد استطاعت الجزائر أن تسجل في هذا الإطار نقلة نوعية في علاقاتها مع الأولويات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في الجزائر شريكا هاما في مجال مكافحة الإرهاب كما قدم المغرب استعدادات كبيرة للتعاون الأمني في هذا المجال حيث تم اعتقال عدة عناصر بتهمة انتمائها لتنظيم القاعدة قبل تسليمها للولايات المتحدة الأمريكية فيما عمدت تونس لاستغلال تعاونها الأمني الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية

[1] – كارولين بوستيل فيناي، الخطاب الجيوسياسي الأمريكي من الاستعمار الأوروبي إلى الهيمنة الأمريكية: كيف فرض الغرب تصوراته؟ ترجمة قاسم مقداد، إتحاد الكتاب العرب، 2006، ص83.

• أكد منسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة الأمريكية دانيال بنجامين أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في تعزيز علاقاتها مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب لكونها علاقة بالغة الأهمية وجد ممتازة. أنظر http://www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname

لكسب تفهم وصمت الأمريكيين في مجال حقوق الإنسان وعمدت موريتانيا في جهتها إلى الاستغلال المكثف لتوجهها السياسي الجديد منذ 1999 تاريخ تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وانخراطها في الإستراتيجية الدولية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في كسب دعم الأمريكيين في تحجيم المعارضة الإسلامية والوطنية الموريتانية وهو ما يلاحظ جليا في التعامل السياسي الأمريكي مع تطورات الوضع في موريتانيا وفي "الحالة الليبية" يسجل تحول كبير في توجهات القائد الليبي معمر القذافي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أبدت ليبيا استعدادا كاملا لفتح صفحة جديدة مع الإدارة الأمريكية وهو ما عبر عنه القذافي بقوله يوم 31 أوت 2002 "يجب أن نرضخ للشرعية الدولية حتى وإن كانت مزيفة ومفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإلا سنتعرض للإبادة" ويبدو من خلال هذه التحولات الإستراتيجية أن المنظور الأمريكي لمنطقة المغرب العربي قد تحول من مقاربة سياسية خلال الحرب الباردة إلى مقاربة اقتصادية خلال ما بعد الحرب الباردة ثم إلى المنظور استراتيجي أمني في فترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ليتطور اليوم إلى منظور متكامل بين البعدين الاقتصادي والاستراتيجي الأمني في محاولة أمريكية لصياغة سياسة مغاربية متكاملة ومتجانسة.[1]

المطلب الخامس: في فترة الرئيس باراك أوباما.

لم تحض منطقة المغرب العربي بالأولوية في سياسات الرئيس "**باراك حسين أوباما**"[2] منذ بداية عهدته الرئاسية الأولى مطلع سنة 2010 إذ سيطرت فكرة الترويج لصورة "أمريكا المسالمة" وسط الشعوب العربية والإسلامية على توجهه، الذي قدم الكثير من الوعود لإنهاء حالة سوء الفهم الحاصلة بينهما والوعد بإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان وغيرها وإغلاق معتقل غوانتانامو والسعي لتصحيح سياسات سلفه الجمهوري **جورج والكر بوش** دون التخلي عن المكاسب العسكرية والأمنية المحققة في عهد الرئيس بوش.

[1]- Yahia H. Zoubir الموقع نفسه

[2] – حسين باراك أوباما مولود سنة 1961 في هاواي من زواج قصير بين طالب كيني وأم بيضاء عاش في اندونيسيا وكانساس حصل على شهادة في الحقوق من جامعة هارفارت الشهيرة انقلب مصيره في يوليو 2004 عندما ألقى كلمة في مؤتمر للحزب الديمقراطي في بوسطن بصفته نائبا محليا ليصبح سناتورا في الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ سنة 2005 أصبح يشغل منصب في مجلس الشيوخ وهو السناتور الأسود الوحيد ليتولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رسميا في 20 يناير 2009 ليكون أول رئيس ذو أصول افريقية. أنظر: مولود ديدان، مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، ط 2010، ص 253–254.

وبما أن منطقة المغرب العربي تدخل – حسب المنظور الأمريكي – ضمن دائرة الأزمات الدولية المصدرة لظاهرة الإرهاب فقد استمر الرئيس أوباما في تكليف قائد القوات الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم" بمواصلة الدور الأمريكي في منطقتي شمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمكافحة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومواصلة التعاون العسكري والأمني مع جميع دول المغرب العربي التي أعلن معظمها الانخراط الفعلي في "الحرب العالمية على الإرهاب"وبناءا على ما تقدم يمكن القول عن هذه الظاهرة المدروسة أن واشنطن تملك تصورا دقيقا ورؤية واضحة تجاه منطقة المغرب العربي وخصوصا البعد الأمني الذي أصبح مسيطرا على هذه الرؤية وأنها تخضع للمراجعة[1]، فالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية قائمة على المشروطية فهي تتيح فرصا للتعاون وتطوير العلاقات الثنائية بين الجانبيين على قدم المساواة.

فإدارة الرئيس باراك أوباما تدرك التنافس الكبير القائم بين القوى الدولية الكبرى لزيادة نفوذها في منطقة المغرب العربي فهي تحضى بمصالح هامة، ووضع استثنائي ومعاملة تفضيلية تجعلها تتموقع بشكل أفضل من بقية المنافسين في المنطقة يتوقف تحول وتحسن نمط العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة المغاربية المعتمد على الحوار الدائم بشكل استراتيجي بين الجانبين لتقريب وجهات النظر بينهما ففشل التجربة التكاملية المغاربية يعتبر سبب مباشر في عدم تحسن العلاقات الأمريكية المغاربية وتطورها لأنها تدعم خيار التكتل الإقليمي المغاربي.ويعتبر ازدياد النفوذ الصيني في دول المغرب العربي السبب الرئيسي للتدخل الأمريكي العاجل لزيادة التعاون الأمريكي المغاربي في الوقت الذي عجز فيه الروس والأوربيون عن إبعاد التدخل الأمريكي من المنطقة، تعد مسألة التعاون العسكري والأمني لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي فرصة للتقارب الأمريكي المغاربي بالرغم من مشكلة التسلح التي لا تزال قائمة بين الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب التي ترفض إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها.[2]

حدد الباحث المغربي محمد العربي المساري أسباب تعثر التجربة التكاملية المغاربية في ثلاثة أسباب رئيسية: اللاثقة، اللايقين واللاتواصل. فهذه اللاءات الثلاث تطرح العديد من التساؤلات الصريحة داخل الكتلة المغاربية الأولى تعني اللايقين من جدوى المشروع المغاربي ومصير مؤسساته أما الثانية فتعني اللاتواصل الذي

[1] – عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما، 10 سبتمبر 2010. أنظر موقع: http://www.alarab.co.uk/previouspages/alarab%.20weekly12/2009/10/03-10/p10.pdf/

[2] – عصام بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، موقع نفسه.

تفرضه ظواهر غلق الحدود والخلافات الشكلية وتراجع التعاون الاقتصادي البيني أما الثالثة فهي حقيقة اللاثقة التي تجعل كل قطر يرى أن ما هو نافع لجاره غير مفيد بالنسبة له.[1]

المبحث الثاني: استراتيجيات التعاون الأمريكي المغاربي.

المطلب الأول: التعاون السياسي.

تمثلت آليات التعاون السياسي في التوصل إلى تحقيق أهداف بين أمريكا والمغرب العربي فطرحت السياسة الأمريكية مفاهيم جديدة للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي وإفريقيا عن طريق آليات منها الوكالة الأمريكية للتنمية بهدف الترويج لمبادئ الديمقراطية الغربية وتشكيل نخب جديدة موالية للولايات المتحدة تروج لنظامها السياسي مستخدمة العولمة لتسويق نمط الحياة الأمريكية عن طريق السيطرة شبه كاملة على وسائل الاتصال والأقمار الصناعية فلا يوجد جهاز إعلام آلي في العالم ليعمل أو يتصل بالانترنت بدون نظام تشغيل أمريكي.[2]

كلما أدخلت قضايا دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني كقضايا حقوق الإنسان في منطقة المغرب العربي كوسيلة للضغط على الأنظمة القائمة للسير في تلك الديمقراطية الغربية وقبول بالحلول الأمريكية في هذه المجالات بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بإقحام الدول المغاربية في ترتيبات سياسية تمثلت في الانفتاح

[1] – محمد العربي المساري، لاءات ثلاث تعوق المغرب العربي، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 01، يناير 2009، ص38 ص39.

[2] – جوزيف رامز أمين، قراءة في جولة بوش الأفريقية، مجلة آفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، عدد 15، 2003، ص77 ص78.

سياسي وديمقراطي واحترام حقوق الإنسان عن طريق السماح بالتناوب الديمقراطي على الحكم والانفتاح على الأسواق الدولية وفي هذا السياق نجد أن دول المغرب العربي قد تأثرت بمستويات مختلفة وبتلك الآليات ففي تونس عملت الدولة على تدعيم علاقتها السياسية مع أمريكا منذ القدم إذ ارتبطت بالغرب نتيجة صغر المساحة وقلة الإمكانيات ومن ثمة ظلت تبحث عن حماية ومساعدة وذلك دون قطع الصلة مع الدول العربية إن السياسة الخارجية التونسية المنتهجة والمتمثلة في الاستفادة من كافة الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية قد ساعدت النظام التونسي في عملية استقرار السياسي رغم بعده عن المبادئ العالمية للديمقراطية ووصفت بأنها بلد معتدل في سياسته فالنظام التونسي همه الوحيد الاستقرار السياسي في المنطقة المغاربية وهذا ما يندرج ضمن الأولويات الأمريكية في المنطقة فكانت العلاقات تتمثل في الجوانب العسكرية الأمنية والجوانب الاقتصادية وقد ترجمت تلك العلاقات السياسية الأمريكية التونسية على ارض الواقع بزيارات عديدة للوفود الرسمية للبلدين من ماي 2002 إلى جانفي 2004 في مجالات عدة تخص التجارة الدفاع الأمن السياسة الخارجية حقوق الإنسان وآخرها توج بالتصديق على المعاهدة الدولية ضد الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001. فيما يخص المغرب فقد ارتبط بعلاقات سياسية إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1777 ضمن المصالح الجيوسياسية والدبلوماسية والعسكرية في منطقة المغرب العربي حيث نجد المغرب يتمتع باستقرار ملكي شعبي ونمو اقتصادي ونتيجة لموقعه الجغرافي فهو يشكل منطقة جيواستراتيجية بالنسبة لها.[1]

ويمكن أن نستخلص أن التنسيق السياسي الاستراتيجي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في قضيتي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والصحراء الغربية حين مثل المغرب حلقة وصل بين كل من إسرائيل وفلسطين وأمريكا وهذا عن طريق ترأسه لجنة القدس ودعوته للحوار والتفاهم بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط وذلك للوصول إلى سلام الشامل في المنطقة وقد أثمرت تلك المجهودات في عقد اتفاق أسلو 1991 بين منظمة التحرير الفلسطينية وكيان الصهيوني بدأت معها سلسلة المفاوضات حول السلام في المنطقة.

وقد أعقب ذلك افتتاح أول مكتب اتصال إسرائيلي في المغرب سنة 1994 وتبعه افتتاح مكتب يهودي من أصول مغربية متواجد في إسرائيل ومن هذا المنطلق لا يمكن استغراب أن المغرب يشد العصا من الوسط المغرب دولة محورية من منطقة المغاربية من حيث اعتبارها قاعدة إمداد أمريكية للسيطرة على منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ولعب دور الوسيط في الصراع العربي الإسرائيلي وتقريب وجهات النظر بين الطرفين، ويمكن أن نستشف الاختراق الأمريكي للمنطقة عبر قضية الصحراء الغربية حيث نجد التدخل الأمريكي بدأ قبل

[1] – أعجال محمد أعجال، مرجع سابق، ص233 ص234 ص235.

إرسال بعثات غير حكومية لتقييم الوضع في الصحراء الغربية من حيث وضعية حقوق الإنسان وتقرير الشعوب لمصيرها عبر الاستفتاء وذلك في إطار تطبيق الشرعية الدولية ونقل الملف الصحراوي إلى الأمم المتحدة وتأييد مخطط السلام الأممي في أوت 1988 مغربيا جزائريا نتيجة الدور الإقليمي للمغرب في إفريقيا والشرق الأوسط والثروات الطبيعية للجزائر وخاصة منها البترول والغاز هذه العملية تدخل ضمن كسب الموقع الجديد والاختراق للمنطقة طبقا لمفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم وتواجدها في كل مكان لسد الفراغ خدمة للمصلحة القومية العليا الأمريكية.[1]

بالنسبة للجزائر فقد ارتبطت بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات سياسية اتسمت بالمصلحة المتبادلة فقد ساندت هذه الأخيرة حركة التحرر الوطني الجزائرية ضد التواجد الفرنسي في المنطقة منطلقة من مبدأ ويلسون القاضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها باعتبار الجزائر حسب المنظور الأمريكي بلد محوري في منطقة المغرب العربي يمكنها أن تلعب دورا مهما في المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة ولملء الفراغ الذي تركته فرنسا مخافة من ملئه من طرف جهة أخرى تشكل خطرا على أمريكا.

هذه المصلحة المتبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية سرعان ما انتابها فتور نتيجة للاختبار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال وتوجهها نحو الاتحاد السوفيتي وكذلك ما اتسمت به سياسة الرئيس الراحل هواري بومدين سواء على صعيد القارة إجمالا عبر فكرة عدم الانحياز وهي فكرة تحررية جنوبية على الصعيد الإفريقي معارضة لنظام الهيمنة الرأسمالية على البلدان ومما زاد في القلق الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الجزائر الطاقوية على صعيد منظمة الأوبيك وخاصة فيما تعلق بأسعار البترول وسقف الإنتاج إذا كانت سياسة الجزائر تعتمد على عدم زيادة الإنتاج للمحافظة على أسعار بيع معقولة للبترول ومن ثمة المحافظة لأطول فترة ممكنة على الاحتياطات البترولية بينما العكس يخدم المصالح الأمريكية.[2]

لكن سرعان ما بدأت العلاقات السياسية تتحسن بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر خاصة خلال الثمانينيات عندما لعبت الدبلوماسية الجزائرية كل ما في وسعها من أجل تحرير الرهائن الأمريكيين في طهران وهذا ما جعل الجزائر تبرز كدولة يمكن أن تلعب دورا إقليميا في منطقة المغرب العربي.

---

[1] – أعجال محمد الامين أعجال، مرجع سابق، ص237.

[2] – عبد الإله بلقزيز، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من اهتمام استراتيجي إلى اختراق تكتيكي، مجلة المستقبل العربي، العدد259، 2000، ص44.

وخلال سنوات التسعينات استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية مسألة الأصولية الإسلامية في الجزائر كثغرة السياسية نفذت منها الإدارة الأمريكية إلى الجزائر واخترقت بها الطوق الأمني المفروض من قبل السياسة الفرنسية في المنطقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها سياسة مغايرة حيث تصرفت بحكمة مصلحية إذ عمدت إلى تشجيع الحوار الوطني والتسوية السلمية وفتحت خط الاتصال مع المعارضة الإسلامية ولعبت دورا أساسيا في إنجاح اتفاق الهدنة بين الجيش والمسلحين الإسلاميين سنة 1997 وقد أيدت أمريكا نتائج انتخابات 1999 التي كانت إخراجا سياسيا لاتفاق الهدنة بين المؤسسة العسكرية الحاكمة وجيش الإسلامي للإنقاذ.[1]

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي.

إن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية ودعم القادة المغاربة الجدد للمسار السياسي الأمريكي المهيمن على العالم قد أدت إلى تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة كأداة لاختراق منطقة المغرب العربي وقد اتضحت ملامح تلك السياسة منذ سنة 1998 حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة ارتكزت على الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة وهي كلها عوامل لعبت على تأكيد أهمية منطقة المغرب العربي في منظومة السياسية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق مبادرة ايزنستات والتي عملت على دفع عملية اندماج المغرب العربي في الاقتصاد العالمي والمتمثلة في التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة خاصة منها في مجال المحروقات والطاقة والمصارف، سميت هذه المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي بمبادرة ايزنستات نسبة إلى كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالاقتصاد والشؤون الزراعي[2]. الذي قام بجولة في منطقة المغرب العربي من 12 إلى 18 جوان 1998 حاملا مشروع شراكة أمريكية مغاربية حيث أطلق تلك المبادرة من تونس في 17 جوان 1998 مع البلدان الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب إذ تعد برنامجا إفريقيا يشجع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا الثلاثة باستثناء ليبيا يعتمد أساسا على تشجيع الخوصصة والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في منطقة المغرب العربي[3] وذلك بغية الوصول إلى جعل بلدان المنطقة المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية ولكن في المقابل فإن البلدان المغاربية مطالبة لتحقيق هذا الهدف بأن توحد ميكانيزماتها الاقتصادية وتسوية خلافاتها مع جيرانها وتتخذ الخوصصة كمحرك أساسي للتنمية المستدامة كما تؤكد على الاستقرار بالمنطقة. هذه المبادرة جاءت كرد فعل على مشروع برشلونة

[1] – عبد الإله بلقزيز، مرجع نفسه، ص46.

[2] –اعجال محمد الأمين اعجال.مرجع سابق .ص239

[3] –سعيد اللاوندي.–أمريكا في مواجهة العالم–مرجع سابق ص75

1995 والقاضي بإدماج منطقة المغرب العربي استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع برشلونة فبادرت الولايات المتحدة الأمريكية "بمشروع ايزنستات" والذي يهدف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية إلى المدى الطويل مع الدول المغاربية ويدخل ضمن إستراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج يهدف إلى تأمين أكثر للرأسمال الأمريكي من الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية الخارجية ومصادر الطاقة وإنشاء جسور للأمن والاستقرار عن طريق حرية التجارة وتنمية الاستثمارات الخارجية في المنطقة المغاربية.

هذه الإستراتيجية تتضمن عملية مندمجة للشركات الخاصة العاملة بالقطاع الطاقوي والمرتبطة بشركات استثمارية وشركات قروض مدعومة من الحكومة الأمريكية وذلك من أجل السيطرة والمراقبة للموارد الطاقوية الإستراتيجية التي يحتاجها النظام الصناعي الأمريكي.[1]

وترتكز هذه المبادرة على أربعة محاور أساسية يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان المغرب العربي تتمثل في الآتي:

1- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغاربية.

2- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز عن طريق تشجيع إتحاد المغرب العربي أو أية هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة من أجل إزاحة الحواجز بين الدولة المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة.

3- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والاستثمار في المنطقة المغاربية على المدى البعيد.

4- تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ للاستثمار في المنطقة المغاربية.[2]

وقد تكثفت العلاقات الاقتصادية منذ سنة 2001 عبر التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب وذلك عن طريق ما يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا U.S North Africa Program حيث اشتمل في البداية على تمويل نقدي أمريكي مقدر بـ :4 مليار

[1] سعيد اللاوندي.-أمريكا في مواجهة العالم-مرجع سابق ص76

[2] -وليام زرتمان.الولايات المتحدة الأمريكية المصالح والأفاق،مجلة الاستقلالية والاستشفاف 2001 ص ص33.38

دولار أمريكي نفسها للجزائر أي 2 مليار دولار و1 مليار دولار أمريكي لكل من تونس والمغرب وذلك لتدعيم الشراكة الأمريكية المغاربية.

وللوقوف على أهم المجالات الخاصة بالشراكة الأمريكية المغاربية فيمكن الإشارة بصفة موجزة للعلاقات الاقتصادية الأمريكية في كل من تونس والمغرب والجزائر بالرهان على إنشاء منطقة التبادل الحر في منطقة في آجال 2005 وهو ما لم يتحقق لحد الآن ويعتبر هذا المشروع محور رهانات مبادرة ايزنستات التي كانت تسعى لكسبها ومن بين أهم المؤسسات الاستثمارية الأمريكية المعنية بالمساهمة في انجاح هذه المبادرة وتشجيع المستثمرين الأمريكيين[1] للرهان على السوق المغاربية بالتعاون مع الاطراف التجارية الأمريكية الثلاثة في كل من الجزائر تونس والمغرب يمكن ذكر المؤسسات التالية:

– بنك التصدير والاستيراد:

– الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

– الوكالة الفيدرالية لتأمين الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتتولى تقديم المساعدات المالية ودعم التقني لإنجاز مشاريع الاستثمار.[2]

– الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية التي تتولى التنسيق مع المستثمرين الأمريكيين في رصد الأسواق والمشاريع الاستثمارية في الخارج وقد قامت الوكالة بإجراء دراسات استكشافية في السوق المغاربية لرصد القطاعات ذات جدوى للشركات الأمريكية.

– وفي إطار برنامج ايزنستات عمدت إدارة كلينتون في غضون عام 2000 إلى تشكيل لجنة مشتركة تنسيقية بين عدة الوكالات المتخصصة في مجالات التجارة والاستثمار كما تم اعتماد دراسة دقيقة أجرتها وكالة USAID خلال نهاية التسعينيات 1998–2000 حول البيئة والشروط المتوفرة للاستثمار في البلدان المغاربية الثلاثة وقد بادرت الدول المغاربية وفق منظورها بطرحها لمجموعة من الاقتراحات يمكن ذكر أبرزها:

– يعين الاطار القانوني للمبادلات التجارية ومن ثم يعويض اطارها السنوي بمعاهدة دائمة علما أن الاتفاقيات السنوية محددة باطار طبقا للنظام التفضيلي العام CSP.

---

[1] –ناظم عبد الواحد جاسور.مرجع سابق ،ص192.

[2] –كان ذلك من خلال كلمة ألقاها الرئيس عبد العزيز أمام المجلس الموحد الأمريكي الخاص بإفريقيا .انظر برقية وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 14/13/12 جويلية 2001.

– توزيع الاستثمارات الأمريكية وفقا لخريطة مراكز القوة والمميزات الاقتصادية في كل بلد من دول المنطقة المغرب العربي وعلى أساس هذه الخريطة يمكن للأمريكيين الاستثمار.

– تحويل جزء من ديون الدول المغاربية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء صندوق تمويل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بشروط تنافسية. وقد شهدت مبادرة **ايزنستات** تراجع صداها تدريجيا بسبب مغادرة ستيوارت ايزنستات الإدارة الأمريكية بعد انتخابات إدارة "جورج بوش" في عهدته الأولى ليطلق عليها اسم الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا مع تكثيفات إستراتيجية جديدة بعقد اجتماع 7 أكتوبر 2010 بمقر البنك العالمي بالعاصمة الأمريكية واشنطن اجتماع تنسيقي بين مساعد كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الاقتصادية والطاقة الفلاحة" روبرت هورماتس " ومحافظ بنك الجزائر "محمد لكساسي" ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب العربي لبحث تعزيز وجود الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا وتهدف مختلف مبادرات الشراكة الأمريكية في منطقة المغرب العربي من خلال التوجيهات الإستراتيجية الجديدة في الاهتمام الاقتصادي لدى المستثمرين الأمريكيين إزاء منطقة شمال إفريقيا[1] التي ظلت تعتبرها منطقة بعيدة في منظور الرأي العام الأمريكي ورجال الأعمال والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ويبرز هذا تبادل وتداخل التأثير بين الرهانات السياسية وتجاوز الخلافات المغاربية الاقتصادية لإنجاح مبادرة الشراكة الأمريكية المغاربية إذ في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لتجاوز هذا الواقع الصراعي المغاربي عبر البوابة الاقتصادية وما تفرزه من خريطة مصالح ضاغطة بين دول المنطقة في اتجاه التعاون فإنها تعترف بتأثير هذه العوامل السياسية في تعطيل نجاح مبادرات الشراكة الإقليمية إلى حد الآن مما يفسر الضغوط الأمريكية على كل من الجزائر والمغرب وجبهة البوليزاريو منذ مبادرة هوستون عام 1998 لإيجاد صيغة في تسوية لهذا النزاع الإقليمي. [2]

كما نجد بالإضافة لمبادرة ايزنستات أن الدول المغاربية دخلت في مرحلة جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التنسيق والعمل المشترك في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي روج له الساسة الأمريكيون سنة 2003 بدءا من الرئيس **جورج بوش** ونائبه **ديك تشيني** مرورا بوزير الخارجية **كولين باول** وكبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الداخلية هذا المشروع الذي يشمل المنطقة الممتدة جغرافيا من

[1] –حفيظ صوايلي .مركز الأصالة للدراسات واشنطن .انظر الموقع2010/11/23:
http://www.assala-dz.net/ar/index.php!option=com .

[2] – هذا التصريح كان بمثابة زيارة ستيوارت ايزنستات للدار البيضاء .المغرب سنة 1998 انظر الموقع:
www.maroc.ma/ar/taxonomy/term/68$p=1

موريتانيا غربا إلى أفغانستان شرقا ومرورا بإسرائيل وتركيا وإيران وبالتالي منطقة المغرب العربي[1] وطرح في قمة الثمان الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004. ويطرح عليه اسم المعالجة بتضمين بعض المحاور للإصلاح وهي تتمثل في: [2]

– المحور الأول: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح ويأتي من خلال التأكيد على أهمية الديمقراطية والحرية والانتخابات الحرة.

المحور الثاني: بناء مجتمع معرفي ويطرح التدني الكبير للمستوى المعرفي والإنتاج العلمي والمكتبي في المنطقة مما يتطلب البحث عن إصلاح التعليم من حيث تقنياته وبرامجه.

المحور الثالث: توسيع الفرص الاقتصادية وذلك بالاعتماد على نظم الخوصصة وتوسيع الاستثمار ومكافحة الفساد ورفع دعم وإعادة تهيئة الاقتصاد من خلال برنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول المغاربية التي هي موضوع دراستنا.

المحور الرابع: الإعلام الحر والمستقل حيث يطرح المشروع جانب كبير من مؤشرات الضعف في هذا الجانب لدى دول وشعوب المنطقة.

المحور الخامس: المجتمع المدني من خلال الدعوة إلى عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على إيجاد حلول لمختلف النزاعات بطريقة سلمية ومحاولة إرساء الأمن المنطقة.

وفي نفس هذا السياق أيضا قدم "كولين باول" وزير الخارجية مبادرة الشراكة الأمريكية شرق الأوسطية فإلى جانب القضايا الاقتصادية ذكر باول أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون وتحدث عن برامج واشنطن في هذا الصدد والتي تتضمن مايلي:

[1] –محمد السيد أحمد.الشرق الأوسط الأبعاد السياسية والثقافية مصر ومشروعات النظام الإقليمي في المنطقة .أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية،القاهرة 09/07/ديسمبر 1996 مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة 1997 ص205.

[2] –محمد الجوهري .الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير ،دار الأمين للنشر والتوزيع القاهرة .ط1 2005.ص136.

– مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمية إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.

– دعم إنشاء المزيد من المنظمات غير الحكومية وشركات وسائل الإعلام المستقلة ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها.

– برامج شفافية النظم القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية.

– التدريب للمترشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات وغيرهم من المسؤولين المنتخبين.

– التدريب والتبادل للصحفيين في الصحف التقليدية والصحافة الالكترونية.[1]

ورغم أن المبادرة تعرضت لقضية الإصلاح التعليمي فإنها أشارت فقط لبرامج لتعلم القراءة والكتابة وتحسين سبل اكتساب المعرفة ومنح دراسية للبكالوريوس في الولايات المتحدة الأمريكية أما هدف تغيير نظم ومناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية فقد ورد غالبا في تقارير كشف النقاب عنها والغرض من وراء ضغوط وإغراءات إدارة بوش وراء ذلك متعدد.ومن أهم جوانبه العمل على إنهاء الكراهية والتعصب ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والغرب عموما باعتبار أن هذه النظم والسياسات كما تزعم إدارة بوش هي المسؤولية عن تشكيل وعي الإرهابيين!! ثم ذكر بوش في خطب أخرى له أنه مصمم على تقديم الدعم لأنصار الإصلاحات الديمقراطية وخص مصر بالتحديد عندما ذكر أنه آن الأوان لكي تقود مصر جهود الديمقراطية بعد أن قادت جهود ما سماه السلام من قبل. [2]

فمشروع الشرق الأوسط الكبير جاء وفق المنظور الشامل يرتكز على الجوانب الاقتصادية والثقافية والأمنية وقضايا الإصلاح السياسي وهذا ما صرح به جورج بوش الأب في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد حيث قال: "إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط وأن تحل محلها حالة عدم الحرب إن هذا لن يستمر لكننا نريد السلام الحقيقي إنني أتحدث عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي" وبالتالي فهذا المشروع يعزز مبادرة ايزنستات ما يعني خدمة مصالح الدول المغاربية.

[1] –أحمد ثابت .الشرق الأوسط الكبير نقلا عن الموقع:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article1.shtml

[2] –أحمد ثابت ،الموقع نفسه

غير أن القراءات النقدية لهذا المشروع والمبادرات الأخرى تبين أن أهدافه تخدم الطرف الأمريكي أكثر من الدول والأطراف الأخرى فمبادرة ايزنستات جاءت كرد فعل فقط على مسار برشلونة التي تم استبعاد للدور الولايات المتحدة الأمريكية أو حيث تثبت الولايات المتحدة الأمريكية مكانها في المغرب العربي اقترحت هذه المبادرة ولمنع هيمنة الدول الأوربية على إقليم المغرب العربي ولإثبات وجودها واستغلال كل ما تملكه المنطقة من خيرات فمعظم النظم العربية بما فيها الدول المغاربية قبلت الدخول في المشروع شرق الأوسطي عندما كان يقتصر على التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني بل تسابقت على المشاركة فيه لكن عندما توالت تصريحات وأفكار وإدارة بوش الابن وتصميمه على ضم الشرق الأوسط على دائرة الإصلاح الديمقراطي والسياسي ولو كان ذلك بالقوة ولو أدى إلى إغضاب الأصدقاء والحلفاء من النظم العربية الموالية التي تعودت على تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذه القضايا وتقديم مصلحتها الاقتصادية معها.

إذاً يبدو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يختلف في جوهره عن باقي المبادرات الأخرى الأمريكية كانت أو الأوربية من حيث طبيعة أهدافه والفوائد المرجوة منه .فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراءه إلى تفتيت الروابط الثقافية والحضارية بين الدول العربية والمغاربة وجعل المصلحة هي الرابط بين هذه الدول ومنع قيام أي تكتل إقليمي يكون ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ما جعل هذه المبادرات تفشل في تحقيق مصالح الدول المغاربية لأنها جاءت لتحقيق أهداف خاصة بالدولة المهيمنة.[1]

المطلب الثالث: التعاون العسكري.

تسعى أمريكا إلى تثبيت أهداف عسكرية في منطقة المغرب العربي ورغم زوال الخطر الشيوعي من المنطقة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أبقت هذا الأسطول بمياه البحر الأبيض المتوسط وذلك لمراقبة قوى معادية بشكل وقائي وضرب مصادر الإرهاب في الدول المارقة التي تهدد المصالح الأمريكية أو تلك الدول التي تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل وهذا يعني توسيع الانتشار العسكري وإيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية واحتياجاتها الطاقوية.[2]

[1] –بن دايخة إبراهيم .أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2009/2008،ص126.

[2] –خالد حنفي .انظر الموقع : موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا الجديدة–مجلة السياسة الدولية عدد 154 أكتوبر 2003 المجلد ض205.

مبادرة الحوار المتوسطي: أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الحوار المتوسطي سنة 1994 وأصبح جزءا متكاملا من نهج التعاون الذي سار عليه حلف الشمال الأطلسي في مجال إرساء الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة وعلى مر السنين تزايد عدد البلدان المشاركة فيه: مصر، إسرائيل، موريتانيا، المغرب وتونس. التي قبلت الدعوة للمشاركة في الحوار سنة 1994 وتبعتها الأردن سنة 1995 والجزائر سنة 2000 [1]ونلاحظ أن كل دول المغرب العربي هي مشاركة في هذا الحوار الذي يعمل على مناقسة ودراسة المشاكل الأمنية وهذا الحوار تقوده مجموعة من المبادئ تتمثل في:

– أن الحوار لا يفرض أفكار على البلدان الأخرى لأن كل دولة لها خصائص إقليمية وسياسية وثقافية وهذا من أجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.

وفي حالة حصول كارثة ستعطي أيضا لبلدان الجوار إمكانية طلب العون عن طريق مركز التنسيق الأوربي الأطلسي لمعالجة الكوارث (وأهم ما يهدد المغرب العربي هو الإرهاب) فكل دولة في المغرب العربي دخلت الحوار ومن وراءها مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق أمنها.

فالجزائر مثلا دخلت الحوار في 08 مارس 2000 بعد قبول الدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للمنظمة وهي ترى أن هذا الحوار يفتح لها مخازن الأسلحة الأمريكية والأوربية وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بمساعدتها في مكافحة الإرهاب وأن هذه العلاقة سوف تمكنها من الحصول على ما تحتاجه البلاد من معدات عسكرية وأسلحة لمواجهة المخاطر، التي تهدد أمنها وتؤهلها للقيام بدور أكبر على الساحة الدولية.

وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة محورية في إعادة تعريف منطقة المغرب العربي أمنيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وقررت هذه الأخيرة ربط علاقاتها العسكرية والأمنية وثيقة مع دول المغرب العربي وذلك بترقية الدور الاستراتيجي للمنطقة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير آليات التعاون الثقافي مع دول المغرب العربي الثلاث في مجال مكافحة الإرهاب فوافقت الولايات المتحدة الأمريكية على منح الجزائريين معدات أمن فعالة حتى تتمكن من القضاء على الجماعات المسلحة المتبقية في المناطق الريفية.

2– يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش أي عدم التميز.

[1] –سنطوح حسين."الحوار الجزائر الإقليمي من الأطلسي ".مجلة الدراسات الإستراتجية ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع.الجزائر العاصمة .العدد2 ، جوان 2006،ص43.

3- التكامل: فهو يكمل مبادرات أخرى مع زيادة التنسيق في السياسات والتعاون الأمني التي ركز عليها الناتو NATO. [1]

وهذه المبادئ الهدف منها إرضاء جميع الأعضاء بتحقيق مصالحهم.

وبعد مرور 10 سنوات من انطلاق هذا الحوار دعا زعماء الحلف البلدان المشاركة في الحوار لإقامة علاقات شراكة أوسع وأكثر طموحا لزيادة التشاور السياسي والتعاون العلمي والمساهمة في أمن واستقرار المنطقة ولأجل تحقيق ذلك يعمل الحلف على عقد قمم التي تعتبر مهمة جدا تم فيها التركيز على مايلي:

أ- التعاون العسكري بغرض تعزيز قدرات الحلف وبلدان الحوار للعمل سوية في المستقبل ضمن عمليات بقيادة الناتو.[2]

ب- مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الجديدة وذلك بتشجيع تقاسم المعلومات الاستخباراتية بشكل أكثر فعالية إضافة إلى المشاركة في عملية المسعى النشط*بالإضافة إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل ترويجها.

ج- أمن الحدود: بحيث يستطيع الناتو إعطاء النصائح الملائمة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بالإرهاب وانتشار عمليات التهريب.

د- تخطيط عمليات الطوارئ المدنية وذلك بتعزيز التعاون في مجال الاستعداد للكوارث وبالأخص تحسين القدرة على التعاون مع تبعات أية عملية

وهذا ما مكن الجزائر من كسر الحصار العسكري (حالة الطوارئ) الذي تعرضت له منذ المسار الانتخابي في جانفي 1992، وفي هذا الإطار تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك نسبي في إستراتيجيتها وهذا ما يؤكده ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش قائلا: "أمريكا تراهن على الجزائر بصفتها لها الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب" فبالرغم من رفض الجزائر لإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في

[1] -حلف الناتو- التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع.بروكسل.بلجيكا 2005، نقلا عن موقع: www.nato.int.

[2] -حلف الناتو، المرجع نفسه.

* المسعى النشط:هي دوريات بحرية يقودها الحلف للكشف عن أنشطة إرهابية محتملة في البحر الأبيض المتوسط والقضاء عليها

الصحراء الجزائرية والتي أطلقت عليها اسم "أفريكوم "والتي اضطرت لتأسيسها في ألمانيا كخطوة أولى في انتظار إمكانية نقلها إلى الأراضي الجزائرية. [1]

سعي الحلف الأطلسي إلى أن يكون في الخطوط الأمامية لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي والتطرف الإسلامي والتقليص من خطورتهما إذ يمكنه أن يدخل في مناطق لا تقع تحت مسؤولية الحلف من أجل استتباب الاستقرار العالمي.[2]

وفي هذا المجال في إطار محاربة الإرهاب تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر عن طريق تكوين ضباط من الجيش الوطني الشعبي في مراكز قيادة الأمريكية بأوربا ويشمل هذا التعاون أيضا تزويد الجزائر بيع العتاد العسكري وتبادل المعلومات فيما يتعلق بشبكات الإرهاب.

ويندرج جلب الجزائر للأسلحة ضمن نطاق مكافحة الإرهاب خاصة من خلال معدات التالية النظارات الخاصة بالرؤية الليلية ينطلق هذا التقارب من ثلاث مسائل رئيسية للجانب الأمريكي تستفيد منها الجزائر في تعاملاتها المتبقية هي:

أ- تدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر الاستقرار السياسي في المنطقة.

ب- ملء الفراغ الذي تركته فرنسا بعد رحيلها من المنطقة.

ج- محاربة الإرهاب الدولي والتطرف الإسلامي.[3]

وفيما يخص العلاقات الأمريكية التونسية يحتل التعاون العسكري نقطة قوية وذلك لعدة اعتبارات مصلحية بين البلدين إذ منذ سنة 1976 تتمتع تونس بحماية عسكرية مزدوجة من قبل فرنسا وأمريكا وبالنسبة لهذه الأخيرة نجد أن العلاقات العسكرية كانت تتأرجح بين المد والجزر وذلك نتيجة لمواقف تونس من الأحداث العالمية .اذ في حرب الخليج للموقف الشعبي التونسي الرافض للتواجد الأمريكي بالعراق أدارت أمريكا ظهرها لتونس ولكن سرعان ما التزمت بتعهداتها مع تونس من سنة 1993.

[1] -خيري عبد الرزاق جاسم .قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية وفرصة أمريكية المجلة العربية للعلوم السياسية .بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 21 .2009 ،ص90.

[2] -ح سليمان.توقيع اتفاق امني مع الحلف الأطلسي جريدة الخبر، العدد 33/48 ، بتاريخ2001/12/15 ص63.

[3] - انسي رحماني. التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري .جريدة الخبر، العدد 843 ، بتاريخ 2000/04/23، ص2.

وتتمثل مظاهر العلاقات العسكرية تتمثل في التمارين المشتركة حيث وصلت إلى 11 تمرين بحري مشترك وفي سنة 1993 تلقت تونس قيمة 300 مليون دولار وتجهيز عسكري دباب M60 مقاتلات F5 حاملات C130 بالإضافة إلى استقبال 70 متربص عسكري كل سنة في مقابل ذلك يتمتع الجيش التونسي أولويات في التراب التونسي وذلك لضمان سلسلة التربصات للقوات الأمريكية المتربصة في أوربا.

كما تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بقاعدة عسكرية كبرى في بن غيلوف شرق قابس حيث يمكنها استخدامها للتدخل في الشرق الأوسط والخليج إذ تحتوي على حقل رماية ومهبط للطائرات وبالتالي يمكن استخدامها كقاعدة إمداد عسكرية في البحر الأبيض المتوسط.

وأما فيما يخص العلاقات المغربية الأمريكية تتمثل في ظهور علاقات أمنية عسكرية منذ الحرب العالمية الثانية أين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الأراضي المغربية كقواعد إمداد أصبح المغرب عبارة عن مخزن للأسلحة النووية والقنابل الذرية وذلك باتفاق سري يضمن حماية العرش الملكي مقابل تسهيلات عسكرية بالمغرب وتبعه ذلك خلال السبعينات وضع نظام دفاعي على طول الحدود مع الجزائر ممول من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المساعدة عن طريق القروض العسكرية بمساندة المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات في قضية الصحراء الغربية[1] ومن جهة أخرى تم الاتفاق مع العاهل المغربي بسماح بالطائرات العسكرية الأمريكية من استخدام المنطقة العسكرية للمطار الدولي بالدار البيضاء والمطار العسكري في سيدي سليمان في حالة الضرورة القصوى في الشرق الأوسط وإفريقيا وقد تجددت العملية استخدام القواعد العسكرية القديمة بالمغرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1988 وذلك الوقت فإن الاتفاقات العسكرية استمرت وتجددت بصفة دورية بين الطرفين الأمريكي والمغاربي. [2]

المطلب الرابع: التعاون الثقافي.

على الصعيد الثقافي يظهر بأن الثقافة الأمريكية باتت تهدد بشكل كبير وجود الثقافة فرانكفونية بالغرب العربي عبر تدعيم انتشار اللغة الانجليزية المتأمركة وتكثيف السمعي البصري وترسيخ نمط الاستهلاك الأمريكي معتمد على قواها العلمية والتكنولوجية الجديدة خاصة المعلوماتية ومراكزها الثقافية عبر دول المغرب العربي فبعدما كانت النخب السياسية والثقافية المغاربية لا تتفن من اللغات الأجنبية سوى اللغة الفرنسية نظرا

[1] –العياشي عز الدين "واشنطن تسعى لتجاوز النفوذ الأوروبي في المغرب العربي"مقال منشور بجريدة الخبر العدد2922 المؤرخ في 2000/07/02 الجزائر ص21.

[2] –العياشي عز الدين ،المرجع نفسه ص ص1.2.

للإستراتيجية الثقافية الفرنسية في المنطقة فمثلا إذا أحصينا عدد الأشخاص الذين يتكلمون اللغة الانجليزية في العالم سنة 2004 نجده يتمثل في 478 مليون نسمة متفوقا عن اللغة الاسبانية 392 مليون نسمة اللغة الروسية 284 مليون نسمة اللغة العربية 225 مليون نسمة اللغة الفرنسية 160 مليون نسمة اللغة اليابانية 120 مليون نسمة هذه الحقيقة تمثل مدى هيمنة أمريكا على العالم من خلال الآلية الثقافية وذلك في السياق العام المتمثل في الهيمنة الكونية الأمريكية[1] أما بالنسبة للجزائر فبالإضافة إلى ترقية اللغة الانجليزية واستخدامها في وقت مبكر في التعليم الأساسي في السنة الثالثة فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد ضاعفت من مساعداتها في التعليم العام عن طريق الإشراف على تنمية البرامج التعليمية باللغة الانجليزية بمركز تدريب المعلمين ببن عكنون منذ سنة 1993 وتقديم منح دراسية لمدة سنة لأساتذة اللغة الانجليزية في طور التعليم العالي بمعدل منحتين كل سنة.

كما يمكن أن تستشف التعاون الأمريكي مع وزارة الثقافة الجزائرية سنة 1994 وذلك بتخصيص 39 ألف دولار أمريكي لترميم كنيسة القديس أوغستين بعنابة، وتخصيص 80 ألف دولار لترقية تعليم اللغة الانجليزية والحضارة الأمريكية بالجزائر في المعاهد العليا عن طريق تدعيمها بالكتب والمجلات والأشرطة السمعية البصرية.

ويعد معهد "أميديست" أهم معهد أمريكي لتعليم اللغة الانجليزية في المغرب العربي فمنذ المراحل الأولى من تكوين المعهد في الجزائر العاصمة بين سنة 1995 وسنة 2000 فإن عدد المسجلين تضاعف ثلاث مرات في تلك الفترة مع تنوع الطلاب الذين أتوا من شرائح اجتماعية مختلفة مع العلم أن غالبية الدارسين لم يتعلموا اللغة الانجليزية بهدف الهجرة وإنما لاستخدامها في حياتهم المهنية.[2]

لكن الأهم من ذلك هو المكانة المتزايدة للغة الانجليزية في المقررات المدرسية هذا بالإضافة إلى وجود فروع كمكتبات باللغة الانجليزية ضمن المكتبات المركزية للجامعات الجزائرية تحت اسم American corner وذلك لدعم من السفارات الأمريكية في هذه البلاد لدعم زيادة نسبة القراءة للغة الانجليزية.

كذلك الحال بالنسبة للمغرب الأقصى الذي يرجع تاريخ تأسيس معهد أميديست فيه إلى سنة 1979 ولكن نشاطه ازداد بصفة كبيرة منذ فترة التسعينيات نتيجة الإقبال الكبير على تعلم اللغة الانجليزية في المغرب

---

[1] –سعيد اللاوندي .أمريكا –أوروبا–سايسبيكو الجديد في الشرق الأوسط ملامح أولية لوفاق دولي جديد القاهرة:شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع 2006 ص123.

[2] –رشيد خشانة .هجوم اللغة الانجليزية في المغرب العربي،انظر الموقع:
http://www.swissnfo.ch/ara/front.html !

الأقصى واستخدامها في الأبحاث العلمية والتعليم العالي، نجد أن في سنة 2004 تم تخصيص 225 مليون دولار أمريكي لتقوية البث الإذاعي للهيئة الدولية IBB بالمغرب والمساهمة في إنشاء كل من إذاعة والقناة الموسيقية بكل من الرباط والدار البيضاء والمساهمة في إنشاء خمسة إذاعات جهوية بالمغرب.

ونفس الشيء بالنسبة لتونس التي ترجع تاريخ تواجد المعهد فيها إلى حوالي 30 سنة فبعدما كان يستقبل 400 شخص في السنة أصبح الآن يستقبل أكثر من 1000 شخص في السنة غير أن هذا المعهد لا يقتصر على تعليم اللغة الانجليزية فقط وإنما يقدم خدمات أخرى مثل المشورة والمعلومات حول الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم برامج الكفاءة في اللغة الانجليزية للأجانب مثل برنامج فولبرايت Fulbright بالإضافة إلى التبادل الثقافي بين شباب المغرب العربي والشباب الأمريكي. [1]

المبحث الثالث: التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي:دراسة مقارنة.

إن المصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في المغرب العربي نتيجة الموقع الاستراتيجي جعلت منطقة المغرب العربي محل أطماع الطرفين،وسنتطرق في هذا المبحث إلى التنافس الأمريكي الأوربي وآليات التخفيف من حدة هذا التنافس حيث وضع إطار مقارن بينهما

المطلب الأول: المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأوربية.

قد عرفت الدول المغاربية العديد من أوجه الشراكة مع الدول الأوربية التي سعت فيما بينها إلى وضع حلول للحد أو تجاوز المخاطر المشتركة بين الدول المغاربية والأوربية وقد عرفت العلاقات المغاربية الأوربية ثلاث مبادرات رئيسية اشتملت على آليات مختلفة شكلت إطار العمل المشترك لمواجهة التحديات المستجدة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط وهي مبادرة 5+5، الشراكة الأورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط).

الفرع الأول: مبادرة 5+5

تم تأسيس هذه المبادرة من طرف دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، مالطا، البرتغال. وهي تعمل تحت غطاء الإتحاد

[1] –Ministère de la Culture - m-culture.gov.dz
www.m-culture.gov.dz/mc2/fr/

الأوربي نشأت سنة 1990[1] بروما تهتم بمسائل الشراكة الاقتصادية، التنمية والأمن في المنطقة وكذا تنظيم الهجرة والهجرة غير الشرعية. وتم تأسيس قمة 5+5 يومي 5و6 ديسمبر 2003 بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي وبحضور ضيفي القمة رئيس المفوضية الأوربية والأمين العام لإتحاد المغرب العربي واعيا منهم بأهمية تفعيل هذه المبادرة وتطلعا إلى المزيد من السلم والاستقرار والازدهار . يعتبرون حوار 5+5 منبرا إقليميا للتشاور والتعاون والتفكير الشامل من أجل خدمة المصالح المشتركة وتم اقتراح انضمام كل من مصر واليونان.

الفرع الثاني:الشراكة الأورومتوسطية

تمثل الشراكة نظام سياسي اجتماعي ثقافي واقتصادي بين الأطراف وكطريقة للحصول على منافع مشتركة فهي بالنسبة للدول العربية والمغاربية خاصة الواقعة جنوب المتوسط تعتبر ترتيبا حمائيا لدول جنوب المتوسط من مخاطر العولمة ومختلف التهديدات وهي في نظر الدول المغاربية تبقى المشروع الأمثل والأفضل في ظل هذه التحولات العالمية والإقليمية وخصوصا بعد فشلها في تحقيق ما تصبو إليه في إطار إتحاد الاندماج أو التكامل فيما بينها في إطار إتحاد المغرب العربي [2]يتمثل مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995 ولقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الإتحاد الأوربي من جهة والبلدان المتوسطية.

الفرع الرابع: الإتحاد من أجل المتوسط

بعد أن عجزت دول المغرب العربي على تحقيق أهدافها ومواجهة مخاطرها وتحدياتها في إطار الشراكة الأورومتوسطية بدأت تبحث عن استراتيجيات أخرى وتدخل في تكتلات لعلها تصل إلى ما تريد من بينها الإتحاد من أجل المتوسط وهو مشروع يحمل لواءه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي [3]حيث انطلقت هذه الفكرة في مؤتمر

---

[1] – برد رتيبة"الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5" مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية بن يوسف بن خدة الجزائر 2008–2009 ص 151.

[2] –عابد شريط. واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي ،مجلة العلوم الإنسانية .العدد21، جوان2004، ص109.

[3] رشيد خشانة في ،" هناك واستياء هنا ارتياح ..المغاربيين مرايا في ساركوزي "،
http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=20073&sid=7804577&cKey=1-178873925000&ty=st&rs=ye

روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا فرنسا إسبانيا يوم 20 سبتمبر 2007 ولقد دعا رئيس الدولة الفرنسية رؤساء الدول حكومات دول حوض البحر الأبيض المتوسط للاجتماع في فرنسا خلال شهر جويلية 2008 لوضع لبنات إتحاد سياسي واقتصادي وثقافي[1] قائم على المساواة بين الأمم تقتصر عضويته من الجانب الأوروبي على دول الإتحاد الأوروبي ومن جانب الجنوب المتوسطي على دول ضفة الجنوبية تم الإعلان عنه رسميا في 13 جويلية 2008 في قمته التأسيسية بباريس بحضور 43 رئيس دولة حكومة. [2]

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي

إن طبيعة العلاقات الأوربية الأمريكية تتميز بالتعاون والتحالف والصراع في نفسر الوقت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي فهذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة. إذ تعتبر أوربا أن المنطقة المغاربية هي مجالها الحيوي بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية الجغرافية وبالتالي تعمل على احتواء المنطقة عبر الشراكة الأورومتوسطية بينما تشكل منطقة المغرب العربي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا استراتيجيا لابد من ملئه وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم.

الفرع الأول:التوافق الأمريكي الأروبي في المنطقة المغاربية.

تميزت العلاقات الأمريكية الأوروبية بالتوافق منذ القرن 19 إلى غاية نهاية الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والأوروبي حيث كان هناك توافق أمريكي – أوروبي على تقاسم مناطق النفوذ في العالم، إذ انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بشؤون القارة الأمريكية وما جاورها بينما سيطرت أوربا على إفريقيا ومناطق أخرى وكلا الطرفين احترموا هذا التقسيم لحد ما وكانت مصالحهم محفوظة في إطار سياسة احتواء الشيوعية في العالم بصفة عامة وفي إفريقيا بصفة خاصة.

---

[1] –قسم الجزيرة الأخبار،الاتحاد المتوسطي نقلا عن:

http ://aljazeera.nat /news/archive?/ archive / archived=1086080

[2] – مناعي ليديا.الاتحاد المتوسطي:نحو جماعة أمنية متوسطية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام .قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2010/2009 ص79.

حيث تتمثل المصالح المشتركة بين الطرفين فيمايلي: [1]

- الحفاظ على تدفقات البترول إلى الأسواق الأوربية والأمريكية عبر المتوسط.

- منع أي طرف إقليمي من السيطرة على إنتاج القدر الذي يسمح له بالتحكم في هذه الأسواق.

- العمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وقصد الحفاظ على المصالح المشتركة بين الطرفين ارتبطا بشبكة هائلة من المؤسسات تبدأ بالتشاور وتنتقل إلى التحليل وتنتهي بقياس النتائج ومن بين تلك المؤسسات نعدد مايلي:

1- علاقات ثنائية تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل عاصمة أوروبية.

2- منظمة الحلف الأطلسي (NATO) وهي رابط مؤسسة إستراتيجية تستخدم من قبل الطرفين لاستتباب الأمن والاستقرار بالمنطقة المغاربية.

3- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي رابطة صناعية تكنولوجية تهتم بالمسائل الاقتصادية بين الطرفين (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأوربية).

4- الوكالة الدولية للطاقة وهي رابطة خاصة بالبترول حيث تحدد سقف الإنتاج وتدفقاته وطرق تأمينه ونقله وتوزيعه.

5- الحوار عبر الأطلسي وهو عبارة عن اجتماعات دورية سنوية بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية حيث تفحص علاقات الأطراف بالعالم الخارجي من الناحية السياسية.[2]

الفرع الثاني:الصراع المريكي الأوروبي في المنطقة المغاربية

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية أوهمت أوربا أنها عاجزة كل العجز على تأمين استقرارها واستقلالها من خطر المد الشيوعي العالمي وخاصة القاري ونتيجة لذلك أصبحت أوربا ملزمة على البقاء في ظل الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] -عبد المنعم سعيد.مرجع سابق 176.

[2] -عبد المنعم سعيد .نفس المرجع، ص ص160 - 170 .

ومن هنا كانت المسائل الأمنية والدفاعية تتخذ من طرف أمريكا باعتبارها القوة القادرة على حماية المنطقة من أي تدخل خارجي متواجد بالمنطقة عبره الأسطول السادس والقيادات البحرية الأمريكية المختلفة هذه المظلة الأمنية الأمريكية لأوربا تنبع من بعد تاريخي قديم خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية بإنقاذها من المد الشيوعي الذي وصل القارة الأوربية خلال الحرب العالمية الثانية وصواريخه النووية خلال الحرب الباردة ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين طريق البترول العابر للقارة الأوربية عبر تواجد البحري العسكري الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط كما نجدها ساهمت في إعمار القارة الأوربية بعد تحريرها من القوات النازية عبر مخطط مارشال الشهير وهذه التضحيات التي قدمت ترجمتها الواقعية المتمثلة في قبول الزعامة الأمريكية على العالم الغربي بعد الحرب الباردة.

والذي يؤكد لأن الأمريكيين ليس لديهم أصدقاء ولا حلفاء بل لديهم مصالح لابد من المحافظة عليها حتى تتمكن أمريكا من المحافظة ولأطول مدة ممكنة بموقعها كقوة عظمى وحيدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهكذا زاحمت الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها الطبيعيين الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي فكانت مبادرة إيزنستات الأمريكية الخاصة بالشراكة مع دول المغرب العربي كعملية اختراق للحصن الأوربي الذي سارع إلى سياسة احتواء بلدان المغرب العربي عبر عملية برشلونة المتوسطية. إن هذه الإستراتيجية الأمريكية المهيمنة في المنطقة تتمثل في إبعاد الدور الأوروبي في المنطقة المتوسطية. والذي يمكن أن يلتقي مع الرغبة العربية في السلام العادل والدائم وهذا لا يتوافق مع الرغبة الإسرائيلية التي تنزع نحو العدوان بأشكاله المختلفة من جهة أخرى فيمكن أن نلمس مظهرا آخرا للتنافس بين الطرفين إذ نجد أن الطرف الأمريكي يعمل كل ما وسعه من منع تكوين نظام أمني أوروبي يمكن أن يهدد توازن الحلف الأطلسي من ثمة فقد عارضت أمريكا مسألتين أساسيتين الأولى إمكانية الاستغناء عن القيادة الجنوبية لقوات الردع الأوروبية [1]إن القيادة الجنوبية كحلف الأطلسي ليست من المسائل التي تقبل التفاوض يمكن أن يتولى قيادته سوى شخص أمريكي هذه المسألة المتعلقة بالقوة الأوروبية بمثابة تهديد لوجود الحلف الأطلسي وفي أن تؤدي قوات الردع الأوروبية إلى فقدان لمصالحها الإستراتيجية منذ الحرب العالمية الثانية[2] من مظاهر التنافس تحولها إلى حرب مواقع اقتصادية وأسواق تجارية في إطار الصراع المصلحي حول مناطق النفوذ ومن هنا يتجلى التحرك الأمريكي عبر مبادرة إيزنستات القاضية بإيجاد شراكة أمريكية مغاربية مع الدول الثلاثة (المغرب – الجزائر – تونس) الهدف منها الاستحواذ على المنطقة اقتصاديا وتأمين طريق النفط ومراقبة

[1] –سعيد اللاوندي .أوروبا وأمريكا وإشكالية الهيمنة،مجلة السياسة الدولية .العدد141.جويلية 2000،ص183.

[2] –سعيد اللاوندي .أمريكا في مواجهة العالم ،ص72.

أوروبا وتكريس الهيمنة على مختلف بقاع العالم بينما نجد في المقابل التحرك الأوروبي لإقامة شراكة أورومتوسطية عبر مشروع برشلونة 1995.[1]

والمشروعان هما عبارة عن تنافس خفي وغير معلن بين أمريكا والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة المغاربية بحيث تشكل المنطقة سوقا للسلع الأوروبية كقوة اقتصادية وسياسية منافسة استقلاليتها في مواجهة أمريكا. بينما نجد الطرف الأمريكي قد بادر بمشروع الشرق أوسطي بالإضافة إلى مبادرة إيزنستات المشار إليها سابقا.

المطلب الثالث: مسالك مواجهة التنافس الأورو–أمريكي.

إن التصدي للتنافس الاورو–أمريكي على المنطقة المغاربية يستدعي بذل جهود متناسقة من أجل تحقيق التنمية الشاملة تتعدى الإمكانات والجهود القطرية وتتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على المستوى المغاربي وحتى العربي إذ يمكن للدول المغاربية أن تستغل لصالحها فهناك ثلاثة أطراف هي أ ب ج حيث نرمز للاتحاد الأوروبي بـ: أ، و الولايات المتحدة الأمريكية بـ: ب، ودول المغرب العربي بـ:ج حيث تتنافس أ و ب على ج وينتج عنه الاستفادة ج وفقا للحالات الآتية:

1– يتحالف ج مع أ ضد ب مقابل الحصول على مكاسب.

2– يتحالف ج مع ب ضد أ مقابل الحصول على مكاسب.

3– أن سلوك ج يحول اللعبة التنافسية بين أ و ب إلى نزاع بينهما نتيجة هي خسارة أ و ب مقابل استمرار ج في تحقيق مصالحه والحفاظ على ثروته هذا إذا عرفت التسيير بطريقة عقلانية وإن لم تعرف فإن ذلك يؤدي إلى تحالف أ و ب للاستحواذ على ثروة ج.[2]

ويمكن في هذا المجال اللعب على التناقضات الاورو–أمريكية يخدم مصالح الدول المغاربية مثل الاستثناء الثقافي في إدخال أطراف دولية أخرى في اللعبة تدعيم الإتحاد المغاربي وتعزيز البديل الإقليمي

الفرع الأول: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية في إطار الإتحاد المغاربي:

[1] –سميرصارم.مرجع سابق .ص ص 33،333.

[2] –مطيع المختار.الاندماج الاقتصادي الإقليمي في مجلة الوحدة ،العدد 79.فبراير 1992 ص51.

شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخا سياسيا سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم إلى المشكلات البينية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرية واقعية وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت. بدأت معها تنطوي صفحات الماضي القريب بكل ما شابها من تباعد أو تناحر وتنافس أو تقارب حذر أو لقاء ظرفي حيث تحرك المسؤولون في أقطار المغرب العربي نحو الوضع الطبيعي في العلاقات الأخوية التي تربط أبناء الأمة العربية في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير وكان مفتاح ذلك التقارب المصالحة الجزائرية المغربية التي تمت على هامش مؤتمر القمة العربية الاستثنائية (قمة الانتفاضة) الذي عقد في العاصمة الجزائرية إبان الحقبة 10 حزيران / يونيو 1988.

وإن التصدي للتنافس الأورو–أمريكي سيستدعي المزيد من عمليات التكامل إذ نجد المصلحة المشتركة فوق كل اعتبارات في جميع الميادين ولأن هذا العصر هو عصر التكتل وذلك لاستنهاض بالقدرة التنافسية في التفاوض مع الآخر.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن أن نستخلص نشأة الإتحاد وأهدافه

نشأة الإتحاد المغاربي وأهدافه:

يعتبر التعاون والتكامل الاقتصادي بكافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية ومجلاته العديدة الاقتصادية الأمنية السياسية أحد أهم عوامل التطور والتقدم في كافة بلدان العالم من خلال مواجهة المخاطر والتهديدات وزيادة التبادلات وكل ما من شانه أن يساهم على النهوض بالدول وتعد قضية العمل المغاربي المشترك قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي يعيشها المغرب العربي[2] إضافة إلى ما يميز هذه الدول من تاريخ مشترك لغة المعتقد الديني النضالات ضد المستعمر هذه المقومات التي توحد أكثر مما تفرق بين دول المغرب العربي الخمسة وكانت نتيجة لذلك إنشاء الاتحاد في الاجتماع التأسيسي لقادة الدول بمدينة مراكش في 16 فيفري 1989م والمصادقة على وثيقة معاهدة إنشائية من قبل المملكة المغربية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية التونسية الجماهيرية العربية الليبية

[1] –أسامة مجدوب.الجات والبلدان العربية من هافانا القاهرة دار المصرية اللبنانية .ط2،1998.ص245.

[2] –محمد علي داهس .دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي .منشورات اتحاد كتاب العرب دمشق 2004.ص192.

الشعبية الاشتراكية الجمهورية الإسلامية الموريتانية بعد عدة مباحث وجلسات إلى أن تم إنشاؤه إذ يعتبر آخر التجمعات الإقليمية العربية في نهاية الثمانينات. [1]

وبطبيعة الحال فإن لكل تنظيم أهداف يسعى إلى تحقيقها أي الأغراض التي وجد هذا التنظيم لأجلها ويمكننا القول أن إتحاد المغرب العربي قد وجد للدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل وقد حددت المادتان الثانية والثالثة من نص المعاهدة الأغراض التي تتطلع الدول المغاربية بلوغها *ويمكن تصنيف هذه الأهداف إلى سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية.

الأهداف السياسية: إن الأهداف السياسية والدولية للإتحاد تتمثل في تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها وهو بذلك يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض.

ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الإتحاد لتحقيقها إذ يساعد على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الإتحاد وإشاعة الانقسام كما يهدف إلى إقامة تعاون دبلوماسي[2]

والاعتماد على الحوار والتفاهم لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة للشعوب المغاربية.[3]

الأهداف الأمنية والدفاعية: ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد في ميدان الدفاع على صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء* ولقد انفرد الاتحاد المغاربي دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي أي أنه انفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء من تهديدات الخارجية صراحة وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء وينجر عن هذه الأهداف الأخذ بالمبادئ العامة في العلاقات الدولية منها احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها من أي اعتداء وكذلك التشديد على تعايش أنظمة الحكم القائمة، وهذا من شأنه أن يبعث المزيد من الاستقرار السياسي في

---

[1] –احمد ناجي .الاتحاد المغاربي طموحاته وإشكالياته ،مجلة السياسية الدولية،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد111، السنة 1991، ص97.

* تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي 19مادة حددت أهدافها

[2] – جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2004،ص98.

[3] – محمد علي داهس، مرجع سابق، ص196.

* المادة 2و3 من معاهدة المغرب العربي.

منطقة المغرب العربي رغم اختلاف الأنظمة الحكم فيها والتنسيق في ميادين الدفاع والأمن وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعن طريق الحوار وهذا ما يكسب الإتحاد القوة بأن يكون أداة لحل النزاعات وصيانة السلم ولذلك يؤمن التعاون الاقتصادي المغاربي حل مشكلة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ويساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدان المغاربية.

الأهداف الثقافية: تهدف إلى إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية.

الأهداف الاقتصادية: يتمثل التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية بحيث يتحقق بالمصالح الاقتصادية المشتركة إذ تلغى كافة الصعوبات والعوائق بحيث التباين الجغرافي والنباتي والثرواتي والسكاني في المغرب يعتبر من العناصر الأساسية للتكامل الاقتصادي الجماعي إذ أي بلد يسعى إلى التكامل مع غيره إنما بفعل ذلك ابتغاء تلاقي ما لديه من حالات الندرة والنقص لأن التكامل يتيح له إمكانية حصوله على إمدادات ومنافع ينالها من أطراف التي يتكامل معها.

إن المصلحة الرئيسية تكمن في تجمع اقتصادي مغاربي يمكن أن يحقق نموا اقتصاديا واجتماعيا لفائدة الشعوب المغاربية يستطيع أن يخفف من حدة زحف منطقة التبادل الحر في المتوسط سنة 2010 والتي تكرس التبعية للخارج ومن ثمة عدم تلبية الحاجات الجماهيرية ومتطلبات التنمية.[1]

الفرع الثاني: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية في إطار البديل الإقليمي العربي.

ظهرت في الاقتصاد العالمي تكتلات اقتصادية إقليمية ضرورية وهذه التكتلات أثرت على الدول العربية مما يستدعي إعادة التفكير في بعث التعاون العربي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وذلك للاستفادة من سهولة التفاوض والمساومة مع تلك التكتلات وللوصول إلى الوحدة الكاملة يمكن البدء بالاتفاقية الثنائية بين بلدين أو أكثر حيث تعتبر البديل المؤقت المتاح على طريق التكامل المنشود عن طريق تدعيم مجلس التعاون الخليجي وإتحاد المغرب العربي فالسوق العربية المشتركة وكلها وسائل نحو الوحدة العربية الكاملة.

إن طرح التكامل العربي كبديل له مبرراته والمتمثلة في:

[1] – أعجال محمد الأمين أعجال، مرجع سابق، ص277.

- توسيع الأسواق أمام المنتجات الجديدة وتحقيق الفوائد.
- تحقيق النهضة التكنولوجية والمعرفية.
- جذب الاستثمارات وامتصاص البطالة.
- التعامل بالندية مع التكتلات.[1]

ويمكن أن تلجأ إلى التكامل الاقتصادي وذلك بغية تحقيق أهداف سياسية واقتصادية في آن واحد يتمثل :

أ- سياسية: رغبة الدول في تجنب خطر الصراع السياسي والعسكري بينها وجعله مستحيلا من ناحية الواقعية.

زيادة قدرة الدول الأعضاء على المساومة في المفاوضات التجارية المتعددة بالإصلاحات الاقتصادية الداخلية.

ب- اقتصاديا:

1- الرغبة في توسيع حجم السوق والاستفادة من وفرات النطاق الجغرافي والحد من المنافسة الدولية.

2- إعادة توطين الأنشطة الاقتصادية داخل دول الأعضاء حسب المزايا النسبية لكل منها.

أما بالنسبة لتطبيق تلك الترتيبات الاقتصادية على أرض الواقع فنجد هناك:

- تأكيد على إلغاء التدريجي للحواجز التجارية والجمركية بين الدول الأعضاء تتبنى معايير موحدة للسلع.
- تحرير التجارة متعددة الأطراف في مجال السلع الزراعية والصناعية.
- الاستفادة من العمالة المتوفرة وتوجيهها نحو القطاعات المستخدمة.

إن المطلوب في البديل الإقليمي العربي تصور أشكال من الأقلمة القادرة على تعزيز قدراته في التصدي والمقاومة ضد أشكال جديدة ويتميز بها الاستقطاب في النظام العالمي الجديد ولبلوغ الأهداف سالفة الذكر يمكن البدء بتدعيم المشروعات المشتركة التي تفيد في عملية التكامل الاقتصادي العربي وتجعل الدول العربية تتمتع بمزايا الحجم الكبير والكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات غير العربية وأن صيغة المشروعات المشتركة تعد من أَسْيَر صيغ التكامل قبولا من الدول العربية في ظل الظروف السائدة ولقد بدأت بعض المشاريع المشتركة القطاعية تتجسد على أرض الواقع إلى التعاون في مجال ربط الكهرباء بين دول المشرق العربي ودول المغربي العربي مثال: تم ربط الكهرباء بين الجزائر والمغرب[2] كما يمكن استشفاف تعاون مصري سوري مغربي

[1] – سمير صارم، مرجع سابق، ص361-372.

[2] – محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية تجارها وتوقعاتها، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 1906،ص73.

تونسي حول قطاع الملابس والمنسوجات بحيث تعد الأسواق الأوروبية من أهم الأسواق المستوردة لصادرات المغاربية من ملابس ومنسوجات كما يمكن تنسيق في المجال الزراعي بين دول الإتحاد المغرب العربي والسودان عن طريق استصلاح الأراضي وتنمية القطاع لتغلب على مشاكل التبعية الغذائية بحيث يمكن أن تنتج الحبوب والبقول واللحوم الحمراء في السودان لصلح البلدان المغاربية بقصد بناء مجال جهوي بفعل التعاون المشترك.[1]

[1] – أعجال محمد الأمين أعجال، مرجع سابق، ص 273.

خاتمــة

خاتمة :

ترى الولايات المتحدة الأمريكية المغرب العربي أنه منطقة حيوية لمصالحها وتتجلى أهميته في كونه يقع في منطقة حساسة للمخططات العسكرية الأمريكية فهذه المنطقة تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة الدولية ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس الأمريكي وقريبة من قاعدة روتا في قادش بالجنوب الاسباني والتي تخطط لها الولايات المتحدة المقبلة من القرن الجاري أما وزارة الخارجية الأمريكية فترى في المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا في محاولة لتحجيم دول الإتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم مستقبلا.

إن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ينطوي على عدة ملفات أمنية واقتصادية والملف الأمني تجسده التقارير التي تصنف منطقة الصحراء الكبرى على أنها بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في إفريقيا وخاصة بعدما أصبح المغرب العربي أحد المعابر الرئيسية لعناصر تلك الجماعات نحو أوربا تحت ستار الهجرة السرية، أما الملف الاقتصادي فقد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في ظل وجود مؤشرات بوجود بترول في موريتانيا والسنغال وربما الصحراء الغربية علاوة على الحديث عن أنبوب مستقبلي للبترول ينطلق ممن البحر الأحمر ويصل إلى المحيط الأطلسي ويحمل النفط السوداني والسعودي والليبي والجزائري وذلك المكتشف في إفريقيا الغربية كما يبدو أن سواحل المنطقة الممتدة من شمال السنغال إلى خليج ليبيا ووفرة الطاقة والإنتاج الزراعي والمعدني مغرية للجانب الأمريكي.

ظهر اهتمام الإدارة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ نيل هذه الدول استقلالها في خمسينات وستينيات القرن الماضي والتنافس بين موسكو وواشنطن في فترة الحرب الباردة لاستمالة العواصم المغاربية لأحد المحورين الشرقي الشيوعي أو الغربي الرأسمالي ،وتوجت هذه السياسة بنجاح واشنطن في استمالة كل من تونس والمغرب مقابل استعداد كل من ليبيا والجزائر بسبب سياستها التقدمية ثم تطور هذا الاهتمام بعد نهاية الحرب الباردة من خلال المقترح الأمريكي لمشروع "ايزنستات" المنافس للمشروع الأوروبي للشراكة ،رغم أن سياسة واشنطن تجاه كل من الجزائر وليبيا كانت تتصف بالعدائية في إطار ما يسمى بسياسة التأديب الأمريكي للدول الاشتراكية السابقة لازالت إدارة الرئيس باراك أوباما تعمل الخبرة الطويلة للإدارات السابقة في تحديد نمط السياسات الموجهة نحو منطقة المغرب العربي وربما تعتبر الإدارات الديمقراطية السابقة أكثر الإدارات التي فكرت في بناء علاقات متطورة مع الدول المغاربية.

فمن بين أهم أشكال التعاون الأمريكي مع الدول المغاربية يقسم إلى ثلاث مستويات هامة والمذكورة سابقا والتي هي التعاون الطاقوي وكذلك التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكي لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن ثالثا وأخيرا التعاون الاقتصادي والتجاري بناءا على ما تم توقيعه من اتفاقات اقتصادية وتجارية بين الجانبيين كل هذا مفصل في الفصل الثالث بحثت إدارة الرئيس باراك أوباما لا تعتبر المغرب العربي ضمن دائرة إفريقيا من الناحية الجيوإستراتيجية رغم أن هذه الدول تقع ضمن دائرة دول شمال إفريقيا والتي اعتبرتها مرآة لمنطقة الشرق الأوسط.

فالعلاقات المتينة التاريخية التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب تجعل واشنطن ترى في هذه الدولة واحة للاستقرار السياسي والاجتماعي وهو مؤشر بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة مكونه يسمح لهما ببناء إستراتيجية بعيدة المدى بالمنطقة وبالرغم من أن ما يجمع المغرب بفرنسا بظل أكثر أهميته بالنسبة للمغرب من علاقاتها بالولايات المتحدة خاصة أن المغرب يمثل الشريك الاستراتيجي الأول لفرنسا بالمنطقة حتى قبل تونس بصرف النظر عن الطابع الديناميكي للعلاقات التونسية الفرنسية فالمغرب يحظى بوضع تفصيلي ومتميز بالنسبة للفضاء الاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للجزائر التي تشهد علاقاتها بفرنسا مرحلة شديدة التوتر فإنها ترى في علاقاتها بالولايات المتحدة بديل مناسبا في المرحلة الحالية خاصة على المستوى الاقتصادي وترى الولايات المتحدة في الجزائر شريكا مميزا وفعالا في الحرب التي شنتها ضد القاعدة كما أن الجزائر تمثل للولايات المتحدة قاعدة اقتصادية قوية وسوقا استهلاكية واعدة يمكن البناء عليها في سياق أي مشروع شراكة اقتصادية قد تجمعها بدول المغرب العربي كما أن الجزائر تمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بوابة إستراتيجية لعلاقاتها المستقبلية بدول الساحل الإفريقي.

أما العلاقات التونسية الأمريكية فإنها شبيهة إلى حد بعيد بالعلاقات المغربية الأمريكية مع بعض الفروق البسيطة فتونس لا تريد أن تكون علاقتها الحيوية بفرنسا ودول الإتحاد الأوروبي خاصة أن الاقتصاد التونسي يكاد يرتبط ارتباطا هيكليا بالاقتصاد الأوربي وسبق له أن وقع اتفاقية شراكة مع دول الإتحاد.

أما العلاقات الليبية الأمريكية فيبدو أن أمريكا غير مطمئنة على علاقاتها مع ليبيا لأنها ترى في ما يبدو أن مستقبل السلطة في ليبيا مازال غير مؤكد خاصة في الفترة التي سوف تعقب غياب العقيد معمر القذافي عن مشهد السلطة في ليبيا غير أن ذلك لا يمنع الولايات المتحدة من النظر بجدية كبيرة إلى الإمكانات التي توفرها السوق

الليبية في مجال الاستثمار بالنظر إلى الوفرة المالية والنفطية التي تتمتع بها ليبيا. بالإضافة إلى قدرة الدبلوماسية الليبية على القيام بمهمات حاسمة خصوصا في تسوية النزاعات في إفريقيا.

أما العلاقات الموريتانية الأمريكية فقد شهدت بعض التحسن مؤخرا فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة لا ترى في موريتانيا سوقا اقتصادية واعدة بالرغم من موقعها الاستراتيجي المهم المطل على المحيط الأطلسي كما أن المؤشرات السياسية لا تفيد أن الولايات المتحدة ما سبق أن المؤشرات السياسية تفيد بأن العلاقات الأمريكية المغاربية ستعرف في المرحلة المقبلة انطلاقة قوية وهي الانطلاقة التي ستأخذ في الحسبان طبيعة الأوضاع الجيوإستراتيجية الخاصة بكل دولة على حدة إضافة إلى العلاقات غير المستقرة بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء حيث تطمح الولايات المتحدة إلى أن تجعل من الاقتصاد البوابة الرئيسية التي يمر عبرها مسلسل تطوير العلاقة السياسية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية مع دول المغرب العربي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

سورة النساء، الآية 83.

سورة النور، الآية 55

سورة قريش، الآيات 2-3-4.

الوثائق الحكومية:

- معاهدة اتحاد المغرب العربي.
- المراجع بالغة العربية

أولا: الموسوعات والمعاجم:

باللغة العربية:

- ابن منظو ر الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر،بيروت،المجلد الأول
- الموسوعة العسكرية، من أ إلى ج، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1981.
- قاموس أكسفورد، 1998.

ثانيا باللغة الاجنبية:

ثانيا:المراجع باللغة الاجنبية:

Les dictionnaires et les Encyclopédies

le petit robert, dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, paris, France, 1977.

Encyclopedia of the social sciences, VO 2, 1988

ثانيا :الكتب:

- أبو الحجاج يوسف، "بحوث في العالم العربي"، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.
- أحمد توفيق المدني، "قرطاجة في أربعة عصور من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي "،الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- أحمد صقر، "مدينة المغرب العربي في التاريخ"، تونس، دار أبو سلامة 1959.
- إسماعيل معراف، "الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية،" الجزائر، دار هومة، 2010.
- أسامة مجدوب."الجات والبلدان العربية من هافانا "،القاهرة دار المصرية اللبنانية .ط1998،2
- السويد ياسين، "مؤامرة الغرب على العرب"، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط1، 1992.
- أمين الهويدي،" الأحمر و الأمن العربي"،مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت .عدد 12 فيفري 1980.

- تامر كامل محمد،" دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه"، ط 1، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، 1985.
- جمال عبد الناصر مانع،" إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية"، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2004.

• جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة" في: جون بيليس وستيف سميث عولمة السياسية العالمية، ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

• ساطح الحصري،" ماهية القومية"، بيروت، دار العلم للملايين، د.ت.ن).

• سعيد اللاوندي،" أمريكا في مواجهة العالم: حرب الباردة الجديدة"، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003.

• سعيد اللاوندي ."أمريكا –أوروبا–سايسبيكو الجديد في الشرق الأوسط ملامح أولية لوفاق دولي جديد ".القاهرة:شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع 2006.

• سمير أمين، "المغرب الحديث"، ترجمة كميل ق داغر، الجزائر، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية،1981، ط2.

• صبري مقلد،."الإستراتجية والسياسة الدولية"،المؤسسة العربية للأبحاث،ط1،بيروت 1979

• صلاح نيوف," مدخل الفكر الاستراتيجي", د ط, د د ن, د س ن.

• طه عثمان الفراء وآخرون، "الوطن العربي مقوماته ومشكلاته"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط(1)، 1424هـ/ 2003م

• عامر هشام عواد، "دور المؤسسة الراسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة،" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

• عبد الباقي الهرماسي، "المجتمع والدولة في المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

• عبد الرزاق رزيق المخادمي،" مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف"، لبنان، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.

• عبد القادر فهمي، "الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية"، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشرق للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

• علي الحاج،" سياسات دول الاتحاد الأوربي اتجاه المنطقة العربية فترة ما بعد الحرب الباردة " لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ط1.

• عبد النور عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005،

• كارولين بوستيل فيناي،" الخطاب الجيوسياسي الأمريكي من الاستعمار الأوروبي إلى الهيمنة الأمريكية: كيف فرض الغرب تصوراته؟" ترجمة قاسم مقداد، إتحاد الكتاب العرب، 2006.

• مارتن غريفيش وتيري أوكا لهان،" المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية مادة (الأمن)"، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،دبي، 2008.

• مبروك غضبان،" المدخل العلاقات الدولية"، ط1، شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية.

• محمد البشير شنتي، "الاحتلال الروماني لبلاد المغرب سياسة الرومانية 146 ق.م 40 م"، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

• محمد الجوهري،"الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير"،دار الأمين للنشر والتوزيع القاهرة ط1 2005.

• محمد الجديدي، "الموارد الطاقوية والمنجمية عامل للاندماج الاقتصادي التكاملي المغاربي "، في أفاق ومراحل بناء المغرب العربي"، (تونس، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 1989.

• محمد علي داهس،"دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي".منشورات اتحاد كتاب العرب دمشق 2004.

• محمد لبيب، "الوحدة الاقتصادية العربية تجارها وتوقعاتها"، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط3، 1906.

• مصطفى الكثيري،" الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية" صادر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن : مطبعة الشرق الأوسط ،1986.

• موسى زعيبي،" دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي"، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001،

• موسى لقبال، "المغرب الإسلامي" ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 1981،.

• مولود ديدان، "مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية"، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، ط 2010.

• ميكيافلي، "ولادة فن الحرب" ضمن كتاب Edward Mead Earle Félix Gilbert ، "معلمو الإستراتيجية" الجزء الأول, ص 23. (هذا الكتاب بالفرنسية).

• ناصيف يوسف حتي، "النظرية في العلاقات الدولية"، ط 1، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985.

• ناظم عبد الواحد الجاسور،" موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية"، دار النهضة العربية، ط 1، 1429، 2008،

• وضاح زيتون، "المعجم السياسي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006،

ثالثا:المجلات:

• احمد ناجي ."الاتحاد المغاربي طموحاته وإشكالياته" ، مجلة السياسية الدولية،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد111، السنة 1991.

• الحاج إسماعيل زرقون،"المغرب العربي والصراع الدولي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد الحقوق المركز الجامعي غرداية،العدد 9 (229-244) ، سنة 2010،

• الطيب بكوش،" الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع10، المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان 2003،

• جوزيف رامز أمين،" قراءة في جولة بوش الأفريقية"، مجلة آفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، عدد 15، 2003.

• حميدي عبد الرحمان،" السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، مجلة السياسة الدولية، عدد 144، أفريل 2001،

• خالد حنفي . "موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا" مجلة السياسة الدولية عدد 154 أكتوبر 2003 المجلد.

• خيري عبد الرزاق جاسم ."قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية وفرصة أمريكية "المجلة العربية للعلوم السياسية .بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 21 .2009

• سعيد اللاوندي ."أوروبا وأمريكا وإشكالية الهيمنة"،مجلة السياسة الدولية .العدد141.جويلية 2000.

• سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن مستوياته صيغه وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد صيف 2008، بيروت، لبنان، 2008.

• سنطوح حسين."الحوار الجزائر الإقليمي من الأطلسي ".مجلة الدراسات الإستراتجية ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع.الجزائر العاصمة .العدد2 ، جوان 2006.

• عابد شريط ."واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي" ،مجلة العلوم الإنسانية .العدد21،جوان2004،.

• عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من اهتمام استراتيجي إلى اختراق تكتيكي"، مجلة المستقبل العربي، العدد259، 2000،

• عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"،مجلة السياسية الدولية، مج 40 ع 60، أفريل 2005،

• عبد المنعم المشاط، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 54، أوت 1983،

• محمد العربي المساري،" لاءات ثلاث تعوق المغرب العربي"، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد 01، يناير 2009

• مطيع المختار."الاندماج الاقتصادي الإقليمي"، في مجلة الوحدة ،العدد 79.فبراير1992.

• ميلاد مفتاح الحراشي، الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21 "، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 187، سبتمبر 1997.

• وليام زرتمان."الولايات المتحدة الأمريكية المصالح والأفاق"،مجلة الاستقلالية والاستشفاف 2001

رابعا:الرسائل الجامعية:

• بن دايخة إبراهيم ."أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة،2009/2008،

• إسماعيل بوالروايح، "الأبعاد الإستراتيجية لسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي: الجزائر، المغرب، تونس 2001-2008"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إستراتيجية ومستقبليات، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010

• أعجال محمد الأمين أعجال،" إستراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، فرع تنظيمات 2006-2007،

• برد رتيبة"الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5" مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية بن يوسف بن خدة الجزائر 2008-2009

• العايب أحسن،" الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945 – 2006"

، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2008،

• شاكر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2010،

• عبد الوهاب بن خليفة ،"التجربة الوحدوية في المغرب العربي (1988– 1994) "رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

• عليلي مونة، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 2001–2002),

• عمار حجار،" السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي: إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003،

• محمد سعيد آل عياش الشهراني،" أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني "دراسة مسحية على مجموعة من الأكاديميين في مدينة الرياض" استكمال لنيل درجة الماجستير في القيادة الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1468هـ – 2006م،

• مريم براهيمي،" التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره في المنطقة المغاربية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2011–2012،

• مناعي ليديا."الاتحاد المتوسطي:نحو جماعة أمنية متوسطية" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام .قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 2010/2009

خامسا:الملتقيات والندوات.

- جمال بوزغابة،" مفهوم الدفاع والأمن الوطنيين "في أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، الجزائر، أيام: 11-12-13 أكتوبر 2003

- جمال علي زهران، "تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرارات السياسية في الجنوب" في أعمال الملتقى الوطني حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بخدة، الجزائر، 2004

- غربي محمد، الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق

- محمد السيد أحمد."الشرق الأوسط الأبعاد السياسية والثقافية مصر ومشروعات النظام الإقليمي في المنطقة" .أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية،القاهرة 09/07/ديسمبر 1996 مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة 1997.

- مصطفى عبد الله خشيم،" تأثير مؤتمر برشلونة على الأمن الاقتصادي العربي: النظرية والتطبيق"، في أعمال ندوة: الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996،

سادسا:الجرائد اليومية:

- العياشي عز الدين "واشنطن تسعى لتجاوز النفوذ الأوروبي في المغرب العربي"مقال منشور بجريدة الخبر العدد2922 المؤرخ في 2000/07/02 الجزائر

- أمال مرابطي والأستاذ ولد صديق ميلود ابن أمحمد" المغرب يخوض حملة خاسرة ضد الشرعية الدولية "جريدة الشعب العدد 16981بتاريخ16 مارس 2016.

• انسي رحماني."التعاون الأمريكي الجزائري في المجال العسكري ".جريدة الخبر،العدد 843 ،بتاريخ2000/04/23.

• ح سليمان."توقيع اتفاق امني مع الحلف الأطلسي"، جريدة الخبر، العدد 33/48 ،بتاريخ2001/12/15 .

سابعا: الوثائق الالكترونية:

• أمحند برقوق، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، نقلا عن موقع الأستاذ:

mhand.yahoocite.com/reasarch.php –_ berkouk

–الموقع http://www.albrari.com/vb/showthread.php?t=10354

• قسم الجزيرة الأخبار،الاتحاد المتوسطي نقلا عن:

http://aljazeera.nat/news/archive?/archivarchived=1086080

• رشيد خشانة .هجوم اللغة الانجليزية في المغرب العربي،انظر الموقع:

!http://www.swissnfo.ch/ara/front.html

• رشيد خشانة ،" ساركوزي في مرايا المغاربيين.. ارتياح هنا واستياء هناك "، في :

http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=20073&sid=7804577&cKey=1-178873925000&ty=st&rs=ye

• Ministère de la Culture – m-culture.gov.dz

/www.m-culture.gov.dz/mc2/fr

• حلف الناتو- التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع.بروكسل.بلجيكا 2005. ، نقلا عن موقع: www.nato.int.

- الموسوعة الحرة ويكيبيديا.المجموعة2%5 .wiki https..//ar.wikipedia.org – b5
- أحمد ثابت .الشرق الأوسط الكبير نقلا عن الموقع:

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article1.shtml

- حفيظ صوايلي .مركز الأصالة للدراسات واشنطن .انظر الموقع2010/11/23:

.http://www.assala-dz.net/ar/index.php!option=com

- هذا التصريح كان بمثابة زيارة ستيوارت ايزنستات للدار البيضاء .المغرب سنة 1998 انظر الموقع:

www.maroc.ma/ar/taxonomy/term/68$p=1

- عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما، 10 سبتمبر 2010أنظرالموقع:

http://www.alarab.co.uk/previouspages/alarab%.20weekly12/2009/10/03-.10/p10.pdf

- أنظر الموقع:

http://www.alarabonline.org/algeriatoday/display.asp?fname

- الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki/الولايات المتحدة الأمريكية 2016/04/09
- الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/المغرب العربي 2016/04/04 على الساعة 20:00

تايوكي ياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زغاع، في الموقع الالكتروني: http/www.Geocities.com/adel zeggagh /lists/html

- منتدى الجيش العربي , الدراسات الإستراتجية .22اكتوبر 2011 انظر الموقع :

www.arabic-military.com/t34687-topic

- الموسوعة الحرة 2012/01/09 على الساعة 11:28 http:iiar.wikipedia.org

- Yahia H. Zoubir, The Maghreb states and the united states of American after09/11/2001 problematic relationship

نقلا عن الموقع : www.aemba.com.cn/en/faculty/view/38

فهرس المواضيع

فهرس المواضيع

مقدمة:	أ
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للدراسة	
مقدمة الفصل:	**7**
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإستراتيجية.	**7**
المطلب الأول: مفهوم الإستراتيجية	7
المطلب الثاني:مبادئ الإستراتيجية	9
المبحث الثاني:ماهية الدراسات الأمنية.	**12**
المطلب الأول:مفهوم الأمن وأبعاده ومستوياته	12
الفرع الأول:مفهومه	12
الفرع الثاني:أبعاده	20
الفرع الثالث:مستوياته	26
المطلب الثاني: إيتيمولوجيا الأمن واستخداماته.	28
الفصل الثاني: دراسة جيوسياسية للمغرب العربي و الولايات المتحدة الأمريكية وأهم التهديدات التي تواجه المنطقة المغاربية.	
مقدمة الفصل:	**33**
المبحث الأول : دراسة جيوسياسية للمغرب العربي	**33**
المطلب الأول:جغرافية إقليم المغرب العربي.	33
المطلب الثاني:أهمية المغرب العربي	35
الفرع الأول: الأهمية الإستراتيجية.	35
الفرع الثاني: الأهمية الديمغرافية.	36
الفرع الثالث:.الأهمية الحضارية.	38

الفرع الرابع:.الأهمية الاقتصادية.	39
الفرع الخامس: الأهمية الجيوبوليتيكية.	42
المبحث الثاني: دراسة جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية	**43**
المطلب الأول أهمية الولايات المتحدة الأمريكية.	43
المطلب الثاني: أسماء الرؤساء و مدة حكمهم.	45
المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي.	**48**
الفرع الأول: قضية الهجرة غير الشرعية.	48
الفرع الثاني: الإرهاب.	49
الفرع الثالث: الجريمة المنظمة.	49
الفرع الرابع: القضية التارقية.	50
الفرع الخامس: قضية الصحراء الغربية.	52
الفصل الثالث: معالم السياسة الأمنية الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي.	
مقدمة الفصل:	**56**
المبحث الأول: العلاقات الأمريكية المغاربية منذ استقلال أمريكا.	**56**
المطلب الأول: العلاقة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ سنة 1783.	56
المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية المغاربية خلال الحرب الباردة.	58
المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة	59
المطلب الرابع: العلاقات الأمريكية المغاربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	62
المطلب الخامس: في فترة الرئيس باراك أوباما	63
المبحث الثاني: استراتيجيات التعاون الأمريكي المغاربي.	**65**
المطلب الأول: التعاون السياسي	65
المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي.	67

المطلب الثالث: التعاون العسكري.	73
المطلب الرابع: التعاون الثقافي.	77
المبحث الثالث:التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي:دراسة مقارنة.	**80**
المطلب الأول: المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأوربية.	80
المطلب الثاني:التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي	81
الفرع الأول:التوافق الأمريكي الأوروبي في المنطقة المغاربية.	82
الفرع الثاني:الصراع الأمريكي الأوروبي في المنطقة المغاربية	83
المطلب الثالث: مسالك مواجهة التنافس الأورو-أمريكي	84
الفرع الأول: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية في إطار الإتحاد المغاربي	85
الفرع الثاني: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية في إطار البديل الإقليمي العربي.	88
خاتمة	91
قائمة المصادر والمراجع.	95
فهرس المواضيع	